



كلية الدراسات العليا



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي

(دراسة ميدانية على القطاع المصرفي بالسودان)

Financial Planning And Its Role In Reducing The Banking Credit Risks

(Case Study: To The Banking Sector In Sudan)

بحث لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال

إعداد الباحث :

مجاهد الصديق عبدالقادر محمد

إشراف البروفيسور:

محمد فرح عبد الحليم

الفصل الأول

المقدمة

تتضمن على:

الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

يلقي هذا البحث الضوء على أهمية موضوع التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي باعتباره أكثر القطاعات عرضة لهذه المخاطر سواء كان على المستوى العالمي أو المحلي بل وان كل الأزمات المالية والمحلية والعالمية كانت نتاج الغفلة في التخطيط المالي أو التراخي في تنفيذ الخطط الموضوعية.

يرمي التخطيط المالي في المصارف إلى تحقيق عدة أهداف تأتي في مقدمتها تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر وزيادة التوسع ورفع معدلات النمو فضلاً عن زيادة عدد العملاء والاحتفاظ بهم وضمان ولائهم للمصرف.

إن تحقيق هذه الأهداف تواجهه تحديات المنافسة المحلية وتلك المصارف من وراء الحدود. من هنا جاء اهتمام المصارف بعمليات التخطيط المالي وعلى وجه الخصوص التخطيط الدرئي لمخاطر الائتمان.

فالائتمان المصرفي هو تلك الخدمة المقدمة من المصارف للعملاء والتي يتم بمقتضاها إقراض الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن تتعهد هذه الجهات بسداد تلك الأموال وفوائدها للمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وعادة ما يمنح الائتمان بناءً على مجموعة من الشروط ومن بينها الضمانات التي تساعد البنك في استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد دون أي خسائر.

المصارف في العصر الحديث أصبحت تهتم بشكل كبير بالتخطيط المالي وإدارة المخاطر فضلاً عن المحافظة على تحقيق معدل مرتفع من العائد لأصحاب حقوق الملكية كما تهتم بعمليات التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

إن المصارف السودانية كغيرها من المصارف تواجه بالعديد من التحديات في إدارة المخاطر التي تنشأ نتيجة لممارستها لأنشطتها المختلفة ومن أمثلة هذه المخاطر " مخاطر السيولة ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل ، مخاطر رأس المال ، مخاطر التسوية ومخاطر سعر الصرف.

لهذا يحاول هذا البحث أن يتناول هذا الموضوع مع التركيز على مخاطر الائتمان.

مشكلة البحث :

إن التخطيط المالي للمصارف السودانية لا يهتم بكافة أهداف التخطيط المالي، أما المصارف تقوم بإعداد خططها حول هدف الربحية فقط وإغفال الأهداف الأخرى مثل هدف النمو أو التوسع أو زيادة القدرة التنافسية أو درء المخاطر المالية ومن ضمنها مخاطر التعثر والائتمان لهذا يحاول البحث أن يلفت الانتباه إلى هذه الأهداف وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي بالمصارف السودانية؟

وتمت صياغة تساؤلات فرعية اعتماداً على السؤال الرئيسي هي:

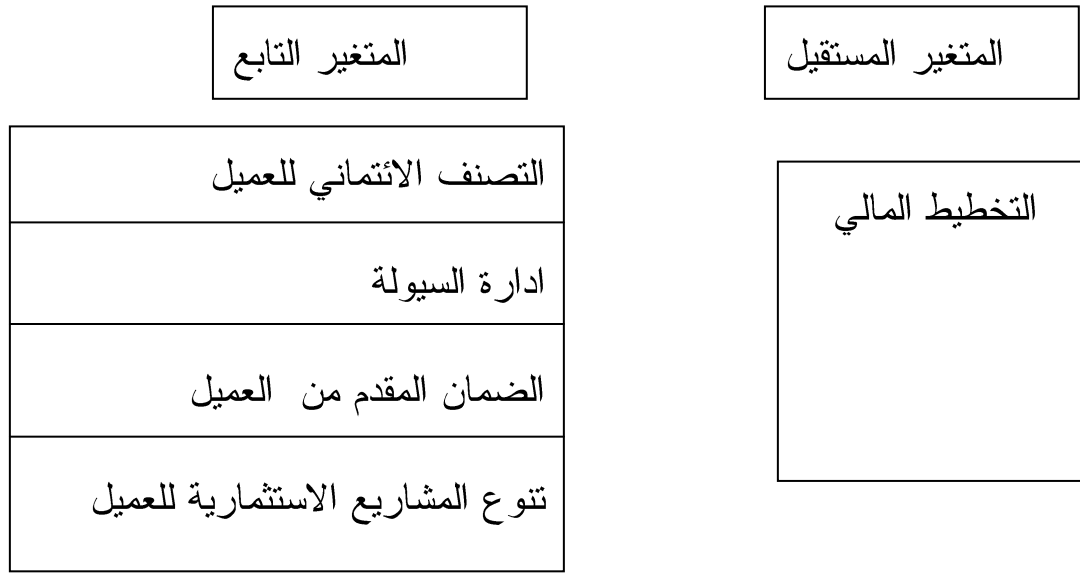
1. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي والتصنيف الائتماني للعميل ؟

2. هل يساهم التخطيط المالي في توفير السيولة الكافية للمصارف؟

3. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي والضمان المقدم من العميل؟

4. هل يؤثر التخطيط المالي على تنوع المشاريع الاستثمارية للعميل؟

نموذج لمشكلة الدراسة :-



المصدر: اعداد الباحث

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية التخطيط المالي ودوره في تقليل المخاطر والبحث في هذا المجال لا زال قليل مما دفعت الباحث للكتابة في هذا المجال ودعم المكتبة بالبحوث، فهو يتيح فرصة للتعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والاستعداد لها بشكل مسبق ومعرفة ما سيكون عليه المركز المالي، ويوفر مرجعية وبيانات لمتخذ القرار مما أدى الى عمليات التسهيل لمتخذ القرار.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتي :

- 1 - التعرف على مفهوم التخطيط المالي وأهميته ودوره في درء مخاطر الائتمان المصرفي.
- 2 - التعرف على المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها والتحوط لها.
- 3 - معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى عدم التزام المدين بسداد التمويل ودراساتها واقتراح حلول لها.
- 4 - التوصل إلى مقترحات وحلول تعمل على خفض وتقليل مخاطر الائتمان المصرفي حتى لا تؤثر على أداء وفاعليه الجهاز المصرفي ودوره في التنمية بالبلاد.

فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة يختبر الباحث الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي والتصنيف الائتماني للعميل

الفرضية الثانية: يساهم التخطيط المالي في توفير السيولة الكافية للمصارف

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي والضمان المقدم من العميل

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي و تنوع المشاريع الاستثمارية للعميل

منهجية البحث:

يتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة.

حدود البحث:

أولاً : الحدود المكانية: القطاع المصرفي بالسودان.

ثانياً : الحدود الزمنية : 2010-2015م

مصادر البحث:

1/ مصادر ثانوية: الكتب، المراجع، الدوريات، المجالات العلمية والمواقع الالكترونية، ومنشورات بنك السودان المركزي ، ومنشورات البنوك

2/ مصادر أولية: تتمثل في الاستبيان والمقابلات الشخصية.

هيكل البحث:

يتكون البحث من خمسة فصول، حيث يشتمل الفصل الأول على، الإطار المنهجي للدراسة، والفصل الثاني بعنوان أدبيات التخطيط المالي حيث تم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول الإطار النظري للتخطيط المالي والمبحث الثاني الموازنات النقدية، والفصل الثالث بعنوان مخاطر الائتمان المصرفي وتم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول الإطار النظري لمخاطر الائتمان المصرفي والمبحث الثاني الدراسات السابقة، والفصل الرابع بعنوان الدراسة الميدانية حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية والمبحث الثاني تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، وأخيراً الفصل الخامس بعنوان الخاتمة حيث تشتمل على اولاً النتائج وثانياً التوصيات، وبعد ذلك يورد الباحث قائمة المراجع والمصادر و أخيراً الملاحق.

الفصل الثاني

أدبيات التخطيط المالي

حيث تم تقسيمه إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: الإطار النظري للتخطيط المالي

المبحث الثاني: الموازنات النقدية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف التخطيط المالي

أولاً: تمهيد:

إن (الفشل في التخطيط هو التخطيط للفشل) ولا يغرب عن بال أحد أهمية التخطيط للمهام والمشروعات كافة.

إن التخطيط مهم جداً للإنسان، وهو عكس العشوائية والعفوية والارتجال وعدم النظام. استخدم منذ نشأته أسلوب التخطيط للتغلب علي مشكلة الموارد المحددة أمام الحاجات المتعددة.

ولعل أول تجربة للتخطيط تناقلها التاريخ تلك التي قام بها سيدنا يوسف عليه السلام في تفسير حلم فرعون مصر، وتوزيعه للمحصول بين سنين العجاف وسنين الرواج. فالتخطيط هو بوصلة تحديد الاتجاه المرغوب والمرسوم، لإنجاح الأعمال والإنجازات، وهو الدليل نحو المستقبل، وصولاً إلي الهدف المطلوبة⁽¹⁾.

إن التخطيط عملية مقصودة وواقعية تتضمن إحداث حالة من التوازن بين الهدف والموارد والزمن، عن طريق محاولة الوصول إلي أقصى درجات الهدف بأفضل استخدام للموارد، وفي أقصر وقت مستطاع، مما يعني أن التخطيط عملية تتضمن توقع الأحداث المستقبلية والعمل علي الاستعداد لها، وبالتالي يكون عنصر الزمن في مصلحتنا، بدلاً من إتباع أسلوب الانتظار والملاحظة والذي يكون فيه عنصر الزمن في مصلحة المشكلات.

1 - مدحت محمد ابو النصر، التخطيط للمستقبل في المنظمات الزكية، ط1، القاهرة المجموعة العربية للتخطيط والنشر، 2014 ص121

ويعتبر التخطيط عمل ذهني يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد عن طريق بلورة الأفكار وتهيئتها للتنفيذ ورسم الطريق الذي يسلكه المنفذون وعن طريق التخطيط يتم تطويع المستقبل وتقليل حالات عدم التأكد التي تحيط بالمستقبل .

يبني التخطيط على مجموعة من الحقائق التي يتم تجميعها وتحليلها في ضوء العوامل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البيئة وتقدير ما يجب القيام به في المستقبل وتبيان الخطوات والمراحل والتوقيت المناسب لأدائها. كما يتم من خلال التخطيط تحديد الأهداف وتوظيف الموارد المتاحة لتنفيذ البديل المختار من بين عدة بدائل للوصول للأهداف المنشودة.

ثانياً: مفهوم التخطيط:

للتخطيط عدة مفاهيم مختلفة تتمثل في: أن التخطيط هو نوع من العمل التعاوني الشامل الذي يقوم علي المنهج العلمي في البحث بقصد رسم خطة قابلة للتنفيذ في حدود الإمكانيات والموارد القابلة للاستثمار .

-التخطيط هو ذلك النشاط الفعلي الإداري الذي يوجه لاختيار أمثل استخدام ممكن لمجموعة الطاقات المتاحة لتحقيق أغراض معينة في فترة زمنية محددة⁽¹⁾.

-التخطيط هو عملية تحديد الأهداف ووضع السياسات ووضع طرق العمل وإجراءات التنفيذ وإعداد الميزانيات التقديرية للأنشطة المختلفة وعلي مستوى المشروع، ثم وضع البرامج الزمنية بناء علي ذلك وبما يحقق الأهداف الموضوعية.

1 - المرجع السابق ص122-123¹

-التخطيط نشاط إنساني واعد يستند إلي توظيف المنطق العلمي في التفكير والتدبير لتحديد أهداف معينة وتعيين وسائل تحقيقها.

-التخطيط هو عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم القرارات التي تنطوي علي الأساليب والإجراءات والسياسات التي تنظم استخدام موارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة للمجتمع في المستقبل بطريقة مثلى .

-التخطيط عملية مستمرة لجعل قرارات المنشأة منتظمة مع أفضل معرفة ممكنة بالمستقبل وتنظيم منتظم للجهود المطلوبة لتحمل مسئولية هذه القرارات وقياس نتائجها بالمقارنة بالتوقعات وذلك من خلال تغذية عكسية (مرتدة).

-التخطيط عملية اختيار السياسة والبرمجة في ضوء الحقائق والتصوير الديناميكي لموضوع التخطيط مع مراعاة قيم المجتمع وذلك لتحقيق أهداف محددة.

-التخطيط أحد الوظائف الرئيسية للإدارة، وأنه عملية اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها.

-التخطيط هو المحاولة الواعية لحل المشكلات، والتحكم في مسار أحداث المستقبل من خلال البصيرة والتنبؤ، والتفكير المنظم والاستقصاء، علي أن يؤخذ في الاعتبار عنصر القيم عند الاختيار من بين البدائل

-التخطيط عملية تحديد الأهداف المستقبلية، وتقييم الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف . اختيار الخيارات (البدائل) المتأنية عن مسارات العمل المناسبة.

-التخطيط عملية عقلية للمواءمة بين الموارد والاحتياجات، واختيار أفضل مسار للفعل من بين مسارات بديلة، ووضع ذلك في شكل خطة وميزانية لتحقيق أهداف محددة في المستقبل.

-التخطيط عملية ذكية وتصرف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظمة للتفكير قبل العمل، والعمل في ضوء الحقائق بدلاً من التخمين.

ويمكن تعريف التخطيط ببساطة بأنه عملية التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له. فالتخطيط ينظر إلي الماضي والحاضر قبل أن يضع أهداف المستقبل، أي أن عملية التخطيط هي الجسر الذي ننتقل بواسطته من موقعنا الحالي إلي الجهة التي نود الذهاب إليها، فهي لذلك عملية تنبؤية مبنية علي خبرة الماضي وواقع الحاضر من أجل تحقيق ظروف أفضل في المدى البعيد(المستقبل).

طبيعة التخطيط:

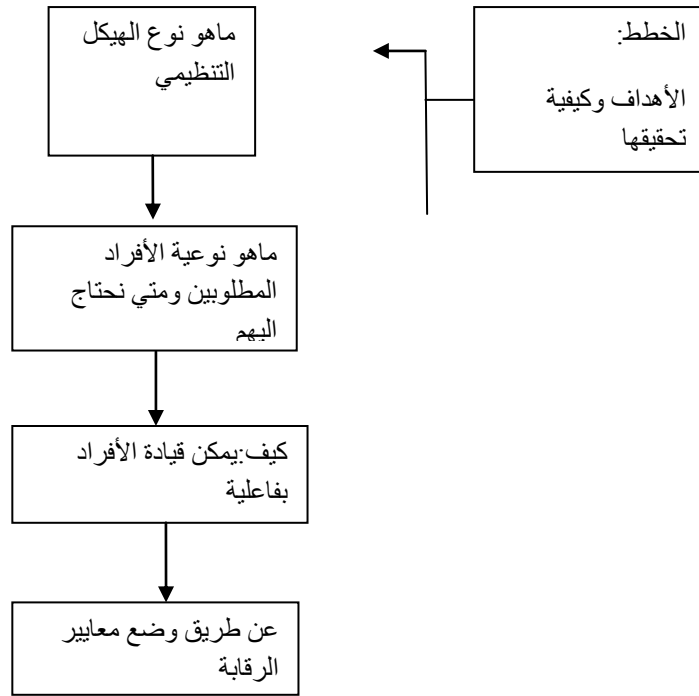
يمكن إيضاح طبيعة التخطيط عن طريق فحص ثلاثة مبادئ رئيسية للتخطيط وهي⁽¹⁾:

1. أولوية التخطيط:

بما أن العمليات الإدارية من تنظيم،قيادة رقابة تصمم لمساندة المنظمة لتحقيق أهدافها،فالتخطيط منطقياً يسبق كل هذه الوظائف. وبالرغم من تداخل هذه الوظائف في الواقع إلا أن التخطيط ينفرد بأنه يتضمن تحديد الأهداف لكل المجموعات. وكذلك علي المدير أن يضع الخطط لتحديد ماهو شكل العلاقات التنظيمية في المنظمة. ماهي المؤهلات المطلوبة لشغل الوظائف،وكيفية القيادة وماهو نظام الرقابة الشكل التالي يوضح مبدأ أولوية وأسبقية التخطيط.

1 - محمد حنفي محمد نور مبادئ الادارة 2012 جامعة النيلين مطبعة جامعة النيلين ص70-71

الشكل رقم (1/1/1) يوضح مبدأ أولوية التخطيط:



المصدر: اعداد الباحث

2. مساهمة التخطيط في تحقيق الأهداف:

أي خطة وكل الخطط المساندة يجب أن تساهم في تحقيق أغراض وأهداف المنظمة.

3. شمولية التخطيط

ثالثاً: أهمية التخطيط:

ترجع أهمية التخطيط في المنظمات الحديثة إلى تعقد وتشابك العلاقات والمسئوليات وتعدد العوامل والمتغيرات التي تؤثر في أداء العمل. فالعمل الإداري الحديث يتعرض لكثير من المخاطر وعدم التأكد وعدم الوضوح بالنسبة للظروف المستقبلية ومن ثم يصبح التخطيط ضرورياً للتنبؤ بما ستكون عليه الظروف المستقبلية والاستعداد بالخطط والبرامج التي تكفل

تحقيق الأهداف في ظل هذه الظروف المتوقعة، الأمر الذي يجعل التخطيط أمراً حيوياً إذا أرادت الإدارة تحقيق أهدافها المرجوة⁽¹⁾.

وبالرغم من أن معظمهم يؤمن بأهمية التخطيط، فإننا لا نخصص وقتاً كافياً لهذا النشاط المهم. وكثير منهم لا يجدون الوقت الكافي للتخطيط، وإن عدداً كبيراً من الأنشطة يجب أن تؤدي علي الفور، أما التخطيط فبإمكانه الانتظار إلي وقت لاحق.

وما من شيء أبعد عن الحقيقة والممارسة العملية من ذلك، فالتخطيط وإن كان يحتاج الي وقت إنما يوفر الوقت الذي يمكن تخصيصه للقيام بأنشطة مهمة لتحقيق الأهداف. وكل دقيقة تنفق في التخطيط توفر ثلاث أو أربع دقائق في التنفيذ. وإن قضاء سبع ساعات في التخطيط بأفكار وأهداف واضحة لهو أحسن وأفضل من قضاء سبعة أيام عمل بدون أهداف.

إننا جميعاً ندرك مدى الحاجة إلي التخطيط، إلا أننا غالباً ما نشعر أيضاً بصعوبة توفير الوقت اللازم لاستكمال وضع الخطط، فالأشخاص الآخرين والأحداث اليومية تستغرق الكثير من وقتنا الذي يمكن أن نستغله في التخطيط. ومع ذلك يحتاج المديرون إلي التخطيط المسبق ليكونوا أكثر استعداداً لمواجهة ظروف لم تكن في الحسبان ويكون بالتأكيد أسهل وأفضل من حالة الارتباك والذعر التي قد تصيبنا في مواجهة مثل هذه الظروف في حالة عدم وجود هذه الخطط.

رابعاً: فوائد التخطيط:

هناك فوائد عديدة للتخطيط، نذكر منها⁽²⁾:

- إجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب: إذا ما تحددت الأولويات في الخطة، فإنه يمكن إجراء أي تغيير أو تعديل فيها قبل الاستهلاك غير المثمر للوقت والطاقات.

1 - المرجع السابق ص133
1 - المرجع السابق ص134-135

- تدعيم الاتصالات: أن تزويد الأطراف المعنية (المسؤولين عن التنفيذ والمشاركين في التخطيط) بخلفية وافية عن المهام المطلوبة في الخطة يساعد علي دعم الاتصالات بين جميع هذه الأطراف.

- تفادي الارتباك في التنفيذ: إن تخطيط الأعمال التي يجب إنجازها يؤدي إلي تفادي الارتباك والفوضى أثناء التنفيذ.

- تحسين فاعليه الأداء الوظيفي: تتحسن فاعليه الأداء الوظيفي إذا تم تخطيط الأعمال بحيث تؤدي بشكل متوقع ومرتب.

- التقليل من المخاطر: التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة في المستقبل، فمثلاً إذا كانت هناك توقعات بانخفاض الاستهلاك لسلعة معينة في المستقبل، فإن التخطيط هنا يعمل علي عدم التوسع في إنتاج تلك السلعة، وبالتالي يقلل من مخاطر الكساد أو إفلاس المنشأة.

- التعرف علي المشكلات أو المعوقات التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة في سبيل تحقيق أهدافها .

- الاستعداد المبكر بحلول عديدة لمواجهة المشكلات المتوقعة والعمل علي حلها قبل حدوثها، فمثلاً إذا كانت هناك مشاكل متوقعة من توريد المواد الخام لسلعة معينة، يعمل علي البحث عن البدائل المستخدمة لهذه السلعة حتي لا يتوقف الإنتاج وهكذا.

- معرفة إمكانات وقدرات العاملين: في المنشأة وطاقتهم الذهنية ومن الصعب علي المديرين أن يخططوا لكافة الأحداث والمواقف التي يمكن مواجهتها في العمل، فإن بعض الأحداث والمواقف غير المتوقعة لاشك ستحدث أثناء التنفيذ كما نعرف جميعاً. وفي حد ذاته

يجعل الحاجة إلي التخطيط التي سبق ذكرها، بالإضافة إلي الفوائد الأخرى للتخطيط التي شعرت بها من خلال خبرتك العملية، تسهم جميعاً في ضمان نجاح تنفيذ أي مشروع.

وأثناء العملية التخطيطية ، من الضروري علي المدير أن يتوقع أكبر قدر من الأحداث المستقبلية ليتمكن من التخطيط لها، حتي لا يفاجأ بها كأحداث لم تكن في الحسبان أثناء التنفيذ وبالتالي يكون تصرفه تجاهها مجرد رد فعل دون استعداد مسبق لمواجهتها والإدارة بالأزمات، فالإدارة الفعالة تتطلب مهارات التعامل مع الأفراد والأنشطة والمهام والأهداف. وتعتمد فعالية المدير علي قدراته في تطبيق أغلب قواعد التخطيط في أغلب الأوقات بالإضافة إلي إيجاد قواعد جديدة إذا تطلب الأمر.

إن إدارة العمل ليست نشاطاً منظماً تتم ممارسته بقدر ما هي إيجاد النظام والترتيب في النشاط وعلي ذلك فهي تحتاج إلي الكثير من التفكير الإبتكاري الخلاق.

كما تجدر الإشارة إلي أنه ليس من الضروري أن يهدف التخطيط إلي إحداث تغيير معين بل قد يهدف إلي المحافظة علي وضع رهن أو الحيلولة دون أن يتدهور إلي حالة أسوأ.

إن كثير من المدربين يدركون أن المعوقات والتعديلات والتأخير غير المتوقع والأولويات المعدلة هي كلها جزء لا يتجزأ من وظيفتهم في الواقع العملي، وبالتالي فإن تعلم هؤلاء المدربين لكيفية التعامل مع هذه الظروف بشكل مرتب ومنظم عن طريق التخطيط السليم هو التحدي الذي يجب أن يواجهه هؤلاء المدراء.

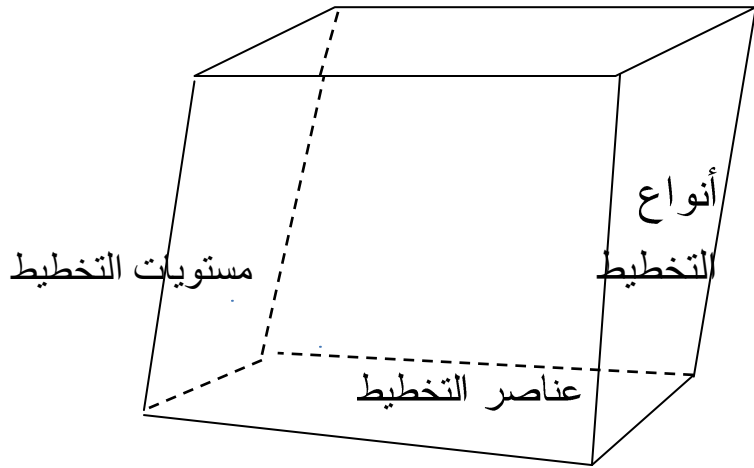
خامساً: عناصر ومستويات التخطيط وأنواعه:

مكعب التخطيط:

يمكن تحديد أضلاع مكعب التخطيط في الآتي:

1. عناصر التخطيط.
2. مجالات التخطيط.
3. أنواع التخطيط.
4. مستويات التخطيط.
5. مراحل التخطيط.

شكل رقم (1/1/2) يوضح مكعب التخطيط



المصدر: إعداد الباحث.

عناصر التخطيط الرئيسية:

يمكن تحديد عناصر التخطيط الرئيسية في الآتي:

- 1- الهدف.
- 2- الموارد.
- 3- الوقت/الزمن.
- 4- المنظمة.
- 5- المجتمع/البيئة الخارجية.
- 6- التفاعل المتبادل بين المنظمة والمجتمع.

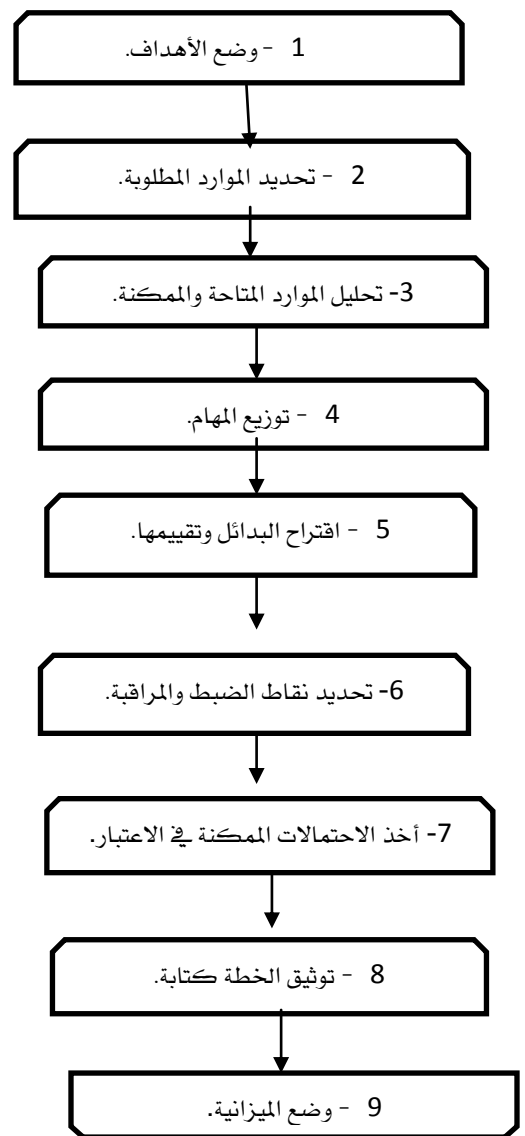
سادساً: مراحل التخطيط

للتخطيط عدة مراحل منها:

- 1- تحديد الأهداف والسياسات.
- 2- تحليل الظروف البيئية المحيطة بالمنشأة للوقوف علي ما بها من فرص وقيود والتعرف عليها وعلي وسائل الاستفادة بها أو مواجهتها سواء كانت سياسية أو غير ذلك.
- 3- تحليل الإمكانيات الداخلية المتاحة والتعرف علي ما بها من نقاط قوة ونقاط ضعف.
- 4- تحديد الإستراتيجية المناسبة لتحقيق الأهداف المحددة في ضوء الفرص والقيود الموجودة في البيئة المحيطة ونقاط القوة ونقاط الضعف الموجودة في الإمكانيات المتاحة.
- 5- تحديد الأنشطة الفرعية(التكتيكية) التي يمكن أن تتحقق بها الإستراتيجية الرئيسية.
- 6- ترجمة ما سبق في موازنات مالية تحدد التكلفة والعائد لكل نشاط متوقع.
- 7- تحديد جدولة زمنية لكل نشاط .
- 8- وضع الهيكل التنظيمي والقوى البشرية لتنفيذ الخطة .
- 9- تسجيل وكتابة العمليات السابقة وبلورتها في الخطة النهائية التي سيتم العمل بها ومراجعتها.

10- متابعة تنفيذ الخطة بعد ذلك للتأكد من مدى مطابقة التنفيذ الفعلي لما هو مخطط وتحديد الانحرافات ودراسة أسبابها واقتراح سبل علاجها للاستفادة بها في المرحل التالية لوضع الخطط، وهو ما يسمى بعملية الرقابة والمتابعة، والتي تعتبر لصيقة بعملية التخطيط.

الشكل رقم (1/1/4) يوضح مراحل للتخطيط:



سابعاً: أنواع التخطيط:

تختلف طبيعة ومحتوى التخطيط حسب المنظمة والزمن ومجال الاستعمال⁽¹⁾:

أ / التخطيط حسب المنظمة:

يختلف التخطيط في منشأة الأعمال عن التخطيط في الدولة فالتخطيط في الدولة يتم برسم آفاق التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ككل ويأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتداخلة بين القطاعات الاقتصادية وينسق بين السياسات المالية والاقتصادية فإما أن يكون التخطيط شاملاً لجميع المجالات وكل القطاعات كما هو الحال في الدول الاشتراكية وإما أن يكون جزئياً محصوراً في مجال معين من مجالات النشاط الاقتصادي كما هو الحال في بعض الدول الرأسمالية.

كذلك قد يكون التخطيط في الدولة هيكلياً يسعى لتغيير العلاقات الاجتماعية في المجتمع أو يكون تخطيطاً وظيفياً يستهدف الإصلاح الاقتصادي والتنمية. أما التخطيط في منشآت الأعمال فهو تخطيط وظيفي متعلق بأنشطة المنشأة كالإنتاج والتوزيع ويكون الهدف منه هو السعي لتحقيق الأرباح بغض النظر عن مبادئ العدالة الاجتماعية والهوية التي يسعى إليها التخطيط القومي.

ب/ التخطيط حسب الزمن:

يرتبط التخطيط في الدولة أو في منشآت العمال بالزمن فهناك التخطيط قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل وعلي الرغم من عدم الإنفاق علي طول أو قصر هذا البعد الزمني فإن الغالبية يرون أن التخطيط طويل الأجل هو الذي يمتد لأكثر من خمس سنوات والتخطيط متوسط الأجل يكون ما بين سنة وخمس سنوات أما التخطيط قصير الأجل فلا يزيد عن سنة.

1 - عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال، جامعة النيلين 2004م ص 77-81¹

من إيجابيات التخطيط قصير الأجل إعداد التقديرات المستقبلية بدقة معقولة بالإضافة إلى أنه يمكن من الوصول إلى رقابة فاعلة أما التخطيط طويل الأجل فإنه يؤدي إلى إعداد المستويات الإدارية العليا بوحدة المنظمة واستمراريتها في خدمة المجتمع في الحاضر والمستقبل كما يؤدي إلى الاهتمام بالبحوث العلمية واستخدامها في التوسع وزيادة الإنتاج وزيادة مهارات العاملين. ومن فوائد التخطيط طويل الأجل كذلك نظرة المسؤولين لأعمال المنظمة نظرة تعمق وتحليل معتمدين على القدرات الإدارية المتاحة ومحاولة تنميتها وأن كان يستلزم وجود شبكة واسعة من الخطط تربط الأعمال المختلفة ببعضها.

قد يتم الربط بين التخطيط طويل الأجل والتخطيط قصير الأجل عن طريق تحديد أهداف فرعية تنفذها الأقسام من خلال خطط قصيرة أو متوسطة الأمد أي أن التخطيط طويل الأجل يتكون من مجموع الخطط المتوسطة والقصيرة الأجل .

ج/ التخطيط حسب مجالات الاستعمال

يقصد بالتخطيط حسب مجال الاستعمال الأفق الإداري للتخطيط حيث يقسم التخطيط إلى خطط عديدة الاستعمال أي أنها غير موقوتة بتاريخ ونهاية معينة أو باستعمال واحد إنما تتكرر أو تستمر بلا نهاية. وخطط وحيدة أو فريدة الاستعمال موقوتة بزمن لن تستغل إلا مره واحدة اعتبارا من تاريخ معين وانتهاء بتاريخ معين وتعد موازنة الدولة نموذجا لهذا النوع من الخطط وحيدة الاستعمال.

ثامناً: مفهوم التخطيط المالي :

التخطيط المالي هو المنظور الشامل لكيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وكيفية استخدام هذه الأموال بطريقة تمكن من الحصول على أكبر عائد من وراء هذا الاستخدام. هذا المنظور الشامل لا يركز على التنبؤ والتعرف على المخاطر المصاحبة

للمستقبل فحسب إنما يركز أيضاً علي معرفة أي المخاطر يمكن قبولها وأيها يجب رفضه كما يركز أيضاً علي معرفة الأحداث الأكثر احتمالاً للحدوث والأحداث الأخرى المتوقعة وغير المتوقعة.

تتبلور عمليات التخطيط المالي في وثيقة تسمى الخطة المالية تبين علي وجه الدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها في خلال فترة مستقبلية تبدأ عملية إعداد هذه الخطة بعد أن تقوم الإدارة العليا في المنظمة بتحديد الأهداف المرجوة وتتم عملية الإعداد وفقاً للخطوات التالية:-

- 1- تحديد الأهداف التي تتطلع إليها المنظمة وتحديد الخيارات وحجم النشاط المتوقع.
 - 2- تحليل أثر الخيارات المالية المتاحة لتحصيل الأموال والخيارات المتاحة لاستخدامات الأموال.
 - 3- الربط بين الحاضر والمستقبل عن طريق تحليل القرارات والنتائج الحالية والمستقبلية.
 - 4- اختيار أفضل البدائل المتاحة ووضع الموازنة التقديرية بطبيعتها الكمية الرقمية .
 - 5- المتابعة وقياس النتائج في ضوء الخطة الموضوعية.
- ولا يتم ذلك بمعزل عن توقعات الأداء الاقتصادي القومي والظروف المحيطة بالمنشأة ولا بمعزل عن توقعات العوامل الداخلية للمنشأة كمستويات المخزون وحجم الاستثمار والأصول وحركة الديون داخل المنشأة إلي غير ذلك من العوامل .
- تحتوي وثيقة الخطة المالية العديد من البيانات مثل الأهداف الإستراتيجية والمستقبلية والمالية للمنشأة مع توضيح الفرضيات التي بنيت عليها الخطة والقوائم المالية وقوائم الدخل وكشف التدفقات المالية وتقديرات المبيعات إلي جانب الملخصات الخاصة ببرنامج الإنفاق الرأسمالي وبرنامج التمويل ومصادره ومواعيد الإنفاق والتمويل وغيرها.

تحتاج منظمات الأعمال إلي مواكبة التغيرات لضمان البقاء والاستمرارية فبسيطرتها علي مجريات التغير فإنها ستضمن نموها وتطورها لذلك كان يجب علي منظمات الأعمال إيجاد سبل ومناهج للاستفادة من كل التطورات التي تظهر في محيط نشاطها من تحولات اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية، في ظل هذه التغيرات التي تتصف بها البيئة المحيطة تزداد أهمية الإدارة المالية لأنها مسؤولة عن أهم عناصر الإنتاج المتمثل بالموارد المالي (1) يعتبر التخطيط المالي من أهم وظائف الإدارة في أي نشاط اقتصادي لأن نجاح النشاط أو فشله في تحقيق أهدافه يعود إلى مستوى التخطيط و الإعداد الجيد و المسبق لأي عمل و الذي يتضمن جمع البيانات و المعلومات و دراستها و تحليلها و يمكن المسؤولين في الإدارة من رسم سياساتهم و اختيار أفضل البدائل المطروحة عليهم و اتخاذ أفضل القرارات .

هذا يفترض عليها إعطاء أهمية خاصة للتخطيط المالي وذلك لان التخطيط هو مرحلة التفكير والتدبير التي تسبق التنفيذ إذ تحدد ما يجب أن يتم؟ وكيف يتم؟ ومتى يتم؟ وبهذا فهو يسبق جميع وظائف المدير الأخرى.

فالتخطيط يعتبر المفتاح الأكثر أهمية لدي رجال الإدارة لمعالجة توقعات المستقبل فهو عبارة عن تصور لمستقبل مرغوب كما يعتبر وسيلة للوصول إلي هذا المستقبل فالإدارة الحديثة التي تسعى باستمرار للبقاء والنمو والنجاح يجب أن تركز اهتمامها علي التخطيط العلمي ولقد قيل ان المؤسسة التي لا تخطط لمستقبلها قد لا يكون لها مستقبل.

تعتبر الأموال هي شريان الدماء التي تسري داخل المؤسسة والتي من خلاله نستطيع شراء كل ما ينقص داخل المشروع ولقد أصبحت أهمية هذا النوع من التخطيط تزداد بسبب المشكلات المالية المعقدة التي أصبحت تواجه المشاريع وخاصة في المشاريع الصناعية لأنها

1 - عبدالحليم كرجه ، الإدارة المالية بين النظري والتطبيق (أربد :د.ن،1991) ص 170

بحاجة مستمرة الي تدفق الأموال ويهدف هذا التخطيط المالي الي التأكد من سلامة الوضع المالي للمشروع وذلك من خلال ضمان تدفق رأس المال الاحتياطي الضروري لمواجهة ظروف المستقبل والتعامل مع أي ظروف طارئة أو مشكلات مفاجئة إلا من خلال التخطيط المالي الذي يحدد طرق تدبير الأموال الأزمة لمواجهة الظروف (1)

ومنها الخارجي الذي لا يستطيع التحكم به كالتطور التكنولوجي أو انخفاض النشاط الاقتصادي أو إضراب العمال ، وهذه العوامل تجعل من الضروري أن تكون الخطط التي يصنعها المدير المالي مرنة لمواجهة التطورات غير المتوقعة في كلا الحالتين لن يتعرف علي حاجته من المال الا بالتخطيط وذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل حسب مقتضيات الحال مستخدما العديد من أساليب التخطيط المالي الحديثة. وتتضمن الخطة الرئيسية حساب الدخل والمصروف ، والتدفق النقدي ، ورأس المال العام والموازنة النقدية والموازنة الرأسمالية ليحدد مسبقا حجم الأموال المطلوبة ومدتها فالمشروع يحتاج الي المال لغايات عديدة منها : شراء آلات أو إضافة خطوط إنتاج ودفع أثمان المواد الداخلة في التصنيع . ويحتاج المال أيضا لدفع أجور العاملين ورواتبهم وأيضا يستخدم التخطيط المالي للتعرف علي مدي الجدوى الاقتصادية للمشروع المنوي تنفيذه فبعد قوائم المنافع والتكاليف له بناء علي الاعتبارات الفنية والتسويقية . أما القرار بخصوص الأموال المطلوبة فيعكسه حجم المشروع ونوع الأصول التي يستخدمها عند تقدير الأموال المطلوبة فإنه يأخذ بالاعتبار أهداف وإستراتيجية المشروع وفلسفة الإدارة العليا والسياسة المالية والنقدية للحكومة وبعد ذلك يقرر المدير المالي من أين يأتي بالمال المطلوب بأي شكل .

1/ كنجو كنجو و ابراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية (عمان : دار زهران،1997) ص 124

وتنعكس قراراته بهذا الخصوص علي هيكل رأس المال ، وطبعا يمكن أن يأخذ هيكل رأس المال توليفات عديدة لكن عليه أن يختار الأمثل لظرف المشروع .

لكن الواقع العملي في كثير من الحالات يحول دون عمل خطة مالية طويلة الأجل وذلك لصعوبة التنبؤ بالمستقبل البعيد لذا يكتفي المدير بخطة قصيرة الأجل فيكتفي بالخطط المالية القصيرة الأجل لإدارة النقدية والاحتفاظ برأس مال عامل كافي لمنع ووقوع المشروع في أي عسر مالي وللمشروع حجم رأس المال العامل علي النشاطات التشغيلية للمشروع وعلي حجم أعماله. (1)

التخطيط المالي بشكل عام هو اتخاذ القرارات بما سيتم عمله لمواجهة التطورات التي تنشأ في المستقبل والتخطيط لمواجهتها وهذه التطورات وليدة لعوامل متعددة منها الداخلي الذي يمكن السيطرة عليه. ومنها الخارجي الذي لا يستطيع التحكم به كالتطور التكنولوجي أو انخفاض النشاط الاقتصادي أو إضراب العمال، وهذه العوامل تجعل من الضروري أن تكون الخطط التي يصنعها المدير المالي مرنة لمواجهة التطورات غير المتوقعة

التخطيط المالي يبدأ بتحديد الهدف ومن ثم التنبؤ بالمتغيرات التي تشكل أساس الخطة المالية، فالتنبؤ بهذه المتغيرات يساعد في كشف الصعوبات التي قد تواجه الخطة المالية وكيفية التعامل معها قبل وقوعها.

وتؤدي عملية التخطيط المالي دور فعال في عمليات المنشأة من خلال:

1. فحص التداخلات والعلاقات المتشابكة بين قرارات الاستثمار والتمويل، وسياسات توزيع الأرباح ، وإدارة رأس المال العامل .

¹ زياد رمضان ومحمود الخلايلة ، التحليل التخطيطي المالي، ط، القاهرة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2013، ص 192

2. مساعدة المنشأة في فحص وتقييم الخيارات الاستثمارية المتاحة أمامها بصورة منتظمة وفي ظل إطار واضح المعالم .

3. المساعدة علي تفادي المفاجآت والتحوط لها .

4. خلق نوع من المرونة والتجانس بين أهداف المنشأة .

ويعتمد التخطيط المالي علي أدوات هي: المحاسبة والإحصاء والميزانيات التقديرية والتحليل المالي والتنبؤ العلمي .

وهذا التخطيط يستلزم الإدارة العلمية غير المباشرة لقيادة العدد الكبير المتشتت في مختلف نواحي المشروع والذي لا يمكن قيادته بالاتصال المباشر

التخطيط المالي يهتم بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف و أفضل الشروط كما يهتم بكيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحقق أفضل و أعلى العوائد للمشروع و بأقل الأخطار و هو علم له قواعد و أصول ويحتاج إلى خبرة في التطبيق و القدرة على التنبؤ و تحليل الماضي و الإعداد للمستقبل، و تؤثر الخطط المالية التي تعدها الإدارة عن فترة مقبلة على النواحي المالية للمنشأة من ناحيتين⁽¹⁾ :

1. تؤثر هذه الخطط على الإيرادات و المدفوعات النقدية المتوقعة و من خلالها يتخذ قرار بتدبير الأموال التي تحتاجها المنشأة أو التخطيط لاستثمار الفائض منها .

2. تؤثر الخطط على ربحية العمليات المختلفة للمنشأة فالتخطيط المالي يتضمن التخطيط لاستغلال الأموال المتاحة من داخل المنشأة أو خارجها في استثمارات و مشروعات تدر عائدا على المنشأة مما يزيد من فعاليتها .

¹ / زياد رمضان ومحمود الخلايلة ، التحليل والتخطيط المالي، ط، القاهرة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2013، ص 192

تاسعاً: أهمية التخطيط المالي :

تتبع أهمية التخطيط المالي من أنه يؤدي الي تجهيز القوائم المالية التقديرية (النقدية منها والعمومية وحساب الأرباح والخسائر التقديرية).

وهي خطط مالية تهدف إلي :

1. تحديد احتياجات المنشأة من الأموال .
2. التخطيط لكيفية تمويل هذه الاحتياجات .
3. التخطيط لاستثمار الفائض من الأموال بعد سداد الفروض .
4. استعمال القوائم المالية التقديرية كأدوات رقابية فعالة وهذه الأمور جميعها تجعل التخطيط المالي امرآ لا غني عنه للمؤسسة فالتخطيط المالي يعتبر نقطة انطلاق أساسية للرقابة المالية ، فالمدير ينظر للمنشأة كوحدة متكاملة ويهتم بالخطط المالية الطويلة الأجل المتعلقة بصرف مبالغ نقدية كبيرة وبالخطط المالية قصيرة الأجل ذات الطبيعة التشغيلية فيستعين بالتخطيط المالي في تقدير احتياجاته من الأموال وفي تخطيطه لتدبيرها والحصول عليها أو لاستثمار الفائض عن حاجته منها.(1)

عاشراً: أهداف التخطيط المالي:

هنالك عدة أهداف للتخطيط المالية نذكر منها(2):

1. تجنب التبذير المالي في عمليات تعطيل النقد الذي يمتلكه المشروع عن الاستثمار المربح أو اضطرار المشروع للاقتراض بفائدة تقلل من أرباح المشروع

1/عبدالحميم كرجه ، الإدارة المالية بين النظري والتطبيق (أربد :د.ن،1991) ص 170

2/ د كنجو كنجو و د . إبراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية ، عمان ، 1997 ص 124

2. التنسيق المتكامل بين الوظيفة المالية و الوظائف الأخرى في المشروع مثل وظيفة الشراء و البيع و الإنتاج . ليتحقق التعاون و التكامل في أداء كل إدارة لمهمتها المرسومة في مخططات المشروع .
3. تحقيق السيولة النقدية الملائمة بالكميات اللازمة , و بالأوقات المناسبة بحسب ظروف المشروع حتى لا يتوقف عن الدفع أو يلجأ للاقتراض لسداد المستحقات .(1)
4. إمكانية مواجهة الظروف الطارئة و التي يضع المخططون الماليون احتمالاتهم التي يمكن ان تؤثر على المركز المالي للمشروع في المستقبل و رسم خطة لمواجهة الظروف غير المتوقعة حتى يستمر المشروع في تحقيق أهدافه المرسومة
5. تجنب الاعتماد على التقديرات الخاصة و الآراء الشخصية في معالجة المسائل المالية و التي قد ينتج عنها أخطار تكون عواقبها غير سليمة على نتائج أعمال المشروع .
6. استغلال أموال المشروع في أوجه نشاطه بدرجة تحقق أفضل ربحية ممكنة و توجيه استثمار النقد الفائض في مجالات قصيرة أو متوسطة أو طويلة بحسب ظروف المشروع. تدعيم المركز المالي للمشروع بما يحقق لجميع المتعاملين معه التوقيت المناسب للتدفقات النقدية فلا يؤجل دفع المستحقات مثلا كما يتيح الفرصة للمشروع بان يعطي العملاء فرصا من الائتمان تشجعهم على التعامل معه و زيادة ثقتهم بمركزه المالي

أحد عشر: فوائد التخطيط المالي:

هنالك مجموعة من الفوائد التي يحققها التخطيط المالي ونذكر منها(2):

1/ عبدالحميد كرجه ، الإدارة المالية بين النظري والتطبيقي (أريد :د.ن،1991) ص 170

2/ د كنجو كنجو و د . إبراهيم وهبي فهد , الإدارة المالية , عمان , 1997 ص 124

1. تحديد حجم الأموال التي سوف يحتاج إليها المشروع لتنفيذ الخطط و البرامج التشغيلية المختلفة

2. تحديد أفضل مصادر التمويل التي يمكن الاعتماد عليها عند الحاجة و تجنب اللجوء المفاجئ لمصادر الأموال و ما ينتج عن ذلك من تكلفة مرتفعة تؤدي إلى إضعاف المركز المالي للمنشأة

3. تحديد أفضل الوسائل لاستخدام الأموال المتوفرة في أعمال المشروع .

4. التعرف على التأثير الناتج عن قرارات الاستثمار و التمويل و العائد التي تتخذها المنشأة

5. التعرف على المشاكل و العقبات التي يمكن أن تعترض المشروع .

6. وضع نظام سليم للرقابة يمكن من خلاله مراقبة العمليات الفعلية مع الخطط المرسومة و

بالتالي و بواسطة تقارير الأداء يمكن اكتشاف الانحرافات غير الطارئة و البحث عن

أسبابها و العمل على تصحيحها هذا إن كان الخطأ في التنفيذ أما إذ تبين أن الخطأ من

الخطة الموضوعة فعلى المدير المالي تعديل الخطة لتناسب مع العمليات .

مزايا التخطيط المالي:

يحقق التخطيط المالي مجموعة من المزايا التي يصعب الحصول عليها بوسائل

أخري أهمها ما يلي:-

1- تحديد الاحتياجات المستقبلية في جانبي الموارد والإنفاق وتجنب المنشأة خطر الوقوع في العسر المالي الفني أو الحقيقي.

2- زيادة فعالية الرقابة عن طريق تقديم المعايير الرقابية لقياس الأداء.

3- تشجيع التفكير المستقبلي والاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية.

4- تحديد الأهداف وتسييل الضوء عليها وتوجيه الجهود نحو تحقيقها.

5- المساعدة علي مواجهة المنافسة وتحمل المتغيرات المفاجئة وتخفيف وطأتها.

6- التنسيق بين الإدارات والأقسام المختلفة مما يزيد من كفاءة الأداء وتخفيض نسبة العمل غير المنتج.

7- تحفيز العاملين وتوجيه جهودهم نحو الأهداف.

مجالات التخطيط المالي:

للتخطيط المالي مجالات متعددة نذكر منها:-

1- التخطيط للربحية.

2- التخطيط للسيولة.

3- التخطيط الاستثماري.

4- تخطيط الهيكل المالي (التخطيط التمويلي).

لقد رأينا حجم التعارض بين هدفي الربحية والسيولة وحجم المواجهة التي تقابل الإدارة المالية في إدارة الأصول بطريقة تمكن من توفير القدر المناسب من النقدية لمواجهة ديون المنشأة في الوقت المناسب لإبعاد خطر العسر المالي الفني وفي نفس الوقت توظيف الموارد في الاستثمارات لتعظيم الأرباح وننوه هنا إلي أن حل هذا التعارض يمكن التخطيط السليم للسيولة والربحية.

إن توظيف أموال المنشأة في المخزون أو في الاستثمار تعد من أهم القرارات التي يجب أن تشارك فيها الإدارة المالية وتخطط لها. فالمخزون الزائد عن الحاجة يرتب عليه أضراراً بالغة علي المنشأة إذ يعني تجميداً لأموالها ودفع تكاليف للاحتفاظ به كما أن المخزون الأقل من الحاجة يعني احتمالات توقف الإنتاج وعدم انتظامه أو تشغيل المنشأة بطاقة إنتاجية غير كاملة.

وكذلك الاستثمارات التي لم يحسن دراستها ترتب نتائج خطيرة علي مستقبل المنشأة وتوقف درجة الخطورة علي حجم المبالغ المستمرة فإذا ما رغبت المنشأة في التخلص من الاستثمارات الكبيرة الخاطئة فإن خسارتها ستكون كبيرة.

يعد تخطيط الهيكل المالي أو ما يطلق عليه التخطيط التمويلي أحد أهم الموضوعات التي تهتم الإدارة المالية، فقدرة المنشأة علي استخدام أموال الملكية وأموال الافتراض بطريقة سليمة يعد أحد الدعائم الأساسية لنجاح المنشأة والعكس فإن فشل الإدارة المالية في استخدام مصادر الأموال المختلفة بأسلوب مناسب قد يؤدي بحياة المشروع.

أثني عشر: أنواع التخطيط المالي : (1)

1: من حيث مدة الخطة :

أ. تخطيط طويل الأجل : يساعد التخطيط طويل الأجل على وضع السياسات المالية التي في ضوئها يتم إعداد الخطط المالية قصيرة الأجل وتتراوح الخطط المالية طويلة الأجل بين سنتين إلى عشر سنوات وتلعب طبيعة نشاط الشركة دورا في تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة المالية . وينصب في العادة التخطيط طويل الأجل على النواحي التالية :

- كيفية تنفيذ الخطط الاستثمارية
- البرامج و الأبحاث المتعلقة بالمنتجات الجديدة
- المصادر الرئيسية للحصول على الأموال
- كيفية سداد القروض المختلفة
- إمكانية الاندماج مع الشركات الأخرى

وعادة ما يصاحب الخطط المالية طويلة الأجل عدد من القوائم المالية و الميزانيات التي تغطي فترات زمنية قصيرة الأجل و التي تعد ترجمة للأهداف و السياسات التي تشتمل عليها الخطط المالية طويلة الأجل .

ب.تخطيط قصير الأجل : يعتمد على إعداد مجموعة من القوائم المالية تشتمل على النتائج المالية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة لا تتجاوز السنة و تشتمل هذه القوائم على قائمة الميزانية النقدية التقديرية و قائمة الدخل التقديرية و قائمة الميزانية العمومية التقديرية . كما أن التخطيط طويل الأجل أقل دقة و وضوح من التخطيط قصير الأجل لأن التنبؤ خلال المدة الطويلة يكون صعبا بينما في التخطيط قصير الأجل يكون التنبؤ سهلا .

2: من حيث درجة الشمول للخطة :

- أ. خطة شاملة : و تمتاز بتغطيتها لجميع نشاطات المشروع .
- ب.خطة جزئية : و تمتاز بتغطيتها لقسم واحد أو نشاط واحد فقط من نشاطات المشروع .

3: من حيث استعمال الخطة :

- أ. خطة وحيدة الاستعمال : و هذا النوع يتصف بالاستعمال المؤقت حيث لا تستعمل إلا لمعالجة مشكلة طارئة .
- ب.خطة متكررة الاستعمال: و هذا النوع يتصف بالاستعمال الدائم للخطة و تمتاز بتسهيل تنفيذ العمل بالإضافة إلى توفير في النفقات.

مجالات التخطيط المالي: (1)

يدخل التخطيط في عدة مجالات :

1. التخطيط للحصول على الأموال من مصادرها بأفضل الشروط و بأقل التكاليف .

1/ د.عبد الغفار حنفي , , الإدارة المالية : مدخل إتخاذ القرارات , الإسكندرية , 2006 , , ص 173

2. التخطيط لاستثمار الأموال بشكل يضمن تحقيق أكبر العوائد في وقت قصير .

3. التخطيط لزيادة حجم المبيعات

4. التخطيط لزيادة الأرباح

5. التخطيط لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة

مراحل التخطيط المالي: (1)

1. تحديد الأهداف الرئيسية و الفرعية : تشمل هذه المرحلة على تحديد الهدف المالي

الرئيسي و الذي يدور في إطار التوظيف الأمثل لرأس المال من أجل زيادة كفاءة عوامل

الإنتاج و الموارد المتاحة في المنشأة و يتم تجزئة هذا الهدف إلى أهداف متوسطة الأمد و

قصيرة الأمد و يمكن وضع أهداف فرعية أخرى لكن من الضروري أن تكون هذه

الأخيرة منسجمة مع الهدف الرئيسي .

2. رسم السياسات المالية التي تعتبر بمثابة الدليل و المرشد للعاملين في مجال الادارة المالية

عند اتخاذهم قراراتهم و يراعى عند وضع هذه السياسات ان تحقق مصالح المنشأة و أن

لا تكون متعارضة مع السياسات الأخرى الموضوعية في أقسام المنشأة المختلفة .

ومن أمثلة هذه السياسات :

1/2 سياسة اختيار مصادر الأموال

2/2 سياسات استخدام الأموال

3/2 سياسة تحديد الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المالية

4/2 سياسة منح الائتمان و التحصيل

5/2 سياسة توزيع الأرباح

6/2 سياسة الرقابة على استخدام الأموال

ومن الضروري ان تتسجم السياسات المالية مع السياسة العامة للمنشأة و مع الأهداف الموضوعية لأن السياسات المالية توضع من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف و ليس من أجل تأخير أو عرقلة الوصول لهذه الأهداف .

3. ترجمة السياسات المالية إلى إجراءات مفصلة حتى يمكن تنفيذها بدقة و تساعد هذه التفاصيل و الإجراءات على تبسيط العملية الإدارية .

4. توفير المرونة اللازمة لتنفيذ الإجراءات المالية حيث يجب ان تكون الإدارة مستعدة دائماً لتعديل أو حتى التغيير الكامل للأهداف المالية قصيرة الأجل و كذلك السياسات و الإجراءات المالية حتى يمكن الاستفادة من تغير الأحوال و الظروف

العوامل التي تساعد على نجاح التخطيط:

1. وضوح الأهداف .
2. كفاءة الجهاز الإداري المخطط والمنفذ.
3. توفر المعلومات اللازمة للخطة
4. مشاركة العاملين في إعداد الخطة
5. التكامل و التنسيق: التكامل يعني التوحيد بين بين خطط النشاط المختلفة بحيث تعمل كلها ككل متكامل نحو تحقيق غرض واحد. أما التنسيق فهو تحقيق وحدة الغرض أو التصرف. والتكامل نحتاج إليه في مرحلة إعداد الخطة , أما التنسيق ففي مرحلة تنفيذ الخطة .
6. المرونة : أي أن تتناسب الخطة و تتماشى مع الظروف و يمكن تعديلها إذا اقتضت الظروف .

7. الرقابة و تتبع الأداء .

مصادر التمويل و تكلفتها :

1: المصادر :

أ. مصادر التمويل قصيرة الأجل :

- قروض مصرفية قصيرة الأجل
- الموردون
- السلف المقدمة من الزبائن

ب. مصادر التمويل طويلة الأجل :

- رأس المال الخاص (إصدار أسهم عادية , إصدار أسهم ممتازة , الاحتياطات التي زال الخطر الذي شكلت من أجله)
- القروض المتوسطة و الطويلة الأجل (إصدار سندات : سندات تصدرها الدولة و أخرى تصدرها الشركات , قروض مصرفية متوسطة وطويلة الأجل)
- التمويل الذاتي : الأرباح المحتجزة و مخصصات الاستهلاك و الاحتياطات و المؤن .

2: التكلفة :

إن القرار المالي الذي يتخذه المدير المالي المتعلق بتمويل أي جانب من جوانب النشاط الذي يقوم به المشروع أو الذي يوصي باتخاذ من قبل الجهات العليا صاحبة القرار في المشروع يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار جانبيين أساسيين هما : العائد المتوقع تحقيقه من جراء استخدام هذه الأموال و الثاني : تكلفة تلك الأموال المراد الحصول عليها . فمن الضروري إن تقوم الإدارة المالية بدراسة تكلفة كل مصدر من المصادر البديلة المتاحة لها للوصول إلى القرار المالي المناسب بخصوص استخدام مصدر من مصادر التمويل دون آخر . لذا... فإن معرفة

تكلفة الأموال تعتبر عنصرا مهما و أساسيا في عملية اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالحصول على التمويل , ثم إجراء المقارنة بين البدائل المتاحة للوصول إلى القرار المالي الملائم .

و لتقدير تكلفة الأموال فإن الإدارة المالية تتبع الخطوات التالية :

- يتم تحديد أنواع الأموال أي مصادر التمويل التي ستستخدم .
 - يتم احتساب و تحديد تكلفة كل مصدر من هذه المصادر .
 - استخدام أسلوب الترجيح بالأوزان لتكلفة كل مصدر من مصادر الأموال المستخدمة , بحيث تكون المحصلة النهائية تكلفة مرجحة للأموال التي ستستثمر .
- وهذا توضيح لتكلفة كل من الأموال المملوكة و الأموال المقترضة .

1. تكلفة الأموال المملوكة :

- تكلفة الأسهم الممتازة : تمثل الأسهم الممتازة التزاما محددًا على المشروع بدفع مبالغ دورية معينة و لها الأولوية على باقي الأسهم في رد قيمتها عند التصفية : تكلفة السهم الممتاز = (الربح الموزع للسهم الواحد) ÷ (صافي بيع سهم ممتاز جديد)
- تكلفة الأسهم العادية : التكلفة = عائدات السهم السنوية ÷ قيمة السهم و التكلفة بعد الإصدار الجديد = الربح المتوقع للسهم الواحد ÷ قيمة السهم بعد الإصدار .
- تكلفة الإرباح المحتجزة : معدل العائد المتوقع = { الربح الموزع ÷ سعر بيع السهم } + معدل النمو المتوقع .

2. تكلفة الأموال المقترضة : لها تكلفتان التكلفة الظاهرية : و هي المعدل الذي يحقق المساواة

بين المبلغ المقترض من جهة و بين القيمة الحالية للفوائد السنوية + المبلغ الأساسي للقرض و المسدد في نهاية المدة . أما التكلفة الحقيقية = معدل الفائدة (1- الضريبة) : و هي

التكلفة الحقيقية التي تتحملها المنشأة فعلا بعد الاستفاداة من الوفر المحقق من تطبيق الضريبة على الإرباح .

3. التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال : انطلاقا من الفكرة القائلة بأن كل استثمار يمكن أن يكون ممولا عن طريق عدة مصادر للتمويل و بما أن لكل مصدر تكلفته الخاصة فإنه من الضروري حساب تكلفة رأس المال المخصص لتمويل استثمار ما و تكلفة جملة رأس المال يجب أن تساوي متوسط التكلفة لعناصر التمويل المستخدمة المختلفة .

التكلفة المتوسطة المرجحة = مجموع جزاءات كل مصدر بتكلفته ÷ مجموع مبالغ مصدر التمويل .

العوامل التي تحدد قرار نوع التمويل :

1. الملائمة: أي على المنشأة أن تمول الموجودات الثابتة بأموال دائمة (أموال خاصة , قروض متوسطة و طويلة الأجل) و أن تمول الموجودات المتداولة بأموال قصيرة الأجل و على المنشأة استثمار الأموال بشكل تتمكن فيه هذه الأموال من تسديد أعبائها من الإيرادات التي تحققها بنفسها.

2. الدخل : بمستطاع المؤسسات التجارية تحسين العوائد التي تحققها على أموال أصحابها عن طريق الاقتراض بكلفة أقل من العائد المحققة على الموجودات . و من أهم المميزات التي يحققها التمويل عن طريق الاقتراض الثابت الكلفة (في الحالات التي تكون فيها كلفة الاقتراض أقل من العائد على الموجودات فقط) هو تحسين العائد على حقوق أصحاب المؤسسة بشكل أفضل مما لو كانت عمليات المؤسسة ممولة جميعها من قبل أصحابها أي دون اقتراض أما إذا كانت كلفة الاقتراض أعلى من العائد على الموجودات فإن ذلك

سيؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق المالكين . هذا وتستفيد المنشأة من الوفر الضريبي لان الفوائد تستقطع من الأرباح قبل خضوعها للضريبة .

3. الخطر : ينظر للخطر من منظورين : خطر التشغيل و خطر التمويل . و يرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة و الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها حيث ينبغي على المؤسسة عدم الاعتماد على الاقتراض لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها و قد تتعرض للإفلاس إذا كانت أعباء خدمة الدين أكبر من قدرتها . أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة و يؤدي مثل هذا الاعتماد المتزايد إلى زيادة أعباء خدمة الدين و قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة و عندما تواجه المؤسسة الفشل تتهدد مصالح المالكين أكثر من غيرهم لأنهم آخر من يحصل على حقه عند توزيع الأرباح أو عند تصفية المؤسسة .

4. المرونة : و يمثل هذا العامل إمكانية تعديل مقدار مبلغ التمويل في الزيادة أو النقصان تبعاً في التغيرات الرئيسية في مقدار الحاجة إلى الأموال . فعند الاقتراض مثلاً لتمويل الموجودات المتداولة فإن الإدارة المالية تبحث عن مصدر تمويل قصير الأجل إلى جانب ذلك فهي تستخدم المصدر الذي يعطيها إمكانية زيادة مقدار التمويل عند الحاجة أو الحرية في تسديد جزء أكبر من المبلغ المقرر تسديده في حالة توفر السيولة غير المستخدمة لديه تبعاً للتقلبات و الظروف الموسمية . و المشروع بحاجة إلى عامل المرونة في حالتي التوسع و الحاجة للأموال و في حالة الانكماش و تقليل الأموال المستخدمة .

5. التوقيت: إن الهدف الأساسي الذي تسعى الإدارة المالية جاهدة في تحقيقه في عملية الاقتراض هو تقليل تكلفة الأموال المقترضة . و التوقيت أحد العوامل الأساسية في تحقيق هذا الهدف و يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعنصر المرونة و أحد أهم آثاره .

المبحث الثاني

الموازنات النقدية

أولاً: الموازنات النقدية التقديرية:

1: مفهوم الموازنات النقدية التقديرية:

يتعلق بالمقوضات والمدفوعات النقدية التي ستتم في المستقبل علي مدي فترات مختلفة من الزمن فهي عبارة عن تبويب يهدف الي التنبؤ بتاريخ كل من المقبوضات والمصروفات النقدية وكمياتها . فتكشف مواعيد التدفقات النقدية الداخلة وكمياتها والتدفقات النقدية الخارجة خلال الفترة تحت الدراسة فيصبح اكثر قدرة علي التخطيط لهذه الحاجات وأكثر قدرة علي ممارسة الرقابة علي نقدية للمنشأة.

لقد رأينا كيف تؤثر السيولة الزائدة أو المنخفضة في مقدرة المنشأة في الإيفاء بالتزاماتها واستمرارها في النمو وتحقيق الأرباح وفي إمكانية تنفيذ المشروعات وتحقيق أهدافها . كما نوهنا إلى التخطيط الجيد للسيولة يؤدي إلى التعرف على المشكلات ومعالجتها في الوقت المناسب ونود أن ننوه هنا إلى أن الموازنة النقدية التقديرية أو ما نطلق عليها كشف التدفق النقدي Cash budget Cash flow هي أداة التخطيط النقدي التي يتم من خلالها توقع كمية ومواعيد تدفق المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة للمنشأة خلال فترة زمنية مستقبلية معينة .: فهي بهذه الصفة توفر المعلومات اللازمة عن كمية التمويل ومواعيد الحاجة إليه . إلى جانب إنها تمكن من الرقابة الفاعلة على حركة الأموال الموجودة داخل المنشأة ومتابعتها في المدى القصير وفي أوقات المواسم الخاصة⁽¹⁾.

1/ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التمويل الادرة المالية في منشآت الاعمال 2004 م ص 84

ان هدف الميزانية النقدية ليس هو التعرف على مقدار الإرباح أو الخسائر إنما هو تخطيط التدفقات النقدية المستقبلية لمساعدة الإدارة في التعرف على مقدار وأوقات العجز أو الفائض النقدي وبالتالي إعداد برامج سداد الالتزامات وتوزيعات الإرباح واتخاذ قرارات الشراء والإنتاج والاستثمار وغيرها في ضوء إمكانية التمويل

ويعتمد تحليل الموازنة النقدية على تقديرات الإيرادات والمصروفات النقدية المتوقعة خلال الفترة الزمنية المقبلة . ومن خلال هذا النوع من الموازنات يمكن التعرف على حجم التدفقات النقدية الداخلية والخارجية وتوقيت حدوثها مما يساعد المدير المالي على تحديد الاحتياجات النقدية المستقبلية وفي ضوء هذه التقديرات يقوم بالبحث عن مصادر التمويل المناسبة ليتمكن من مراقبة مستويات السيولة التي تتمتع بها المنشأة .

وعموماً تتوقف فعالية وقيمة الموازنة النقدية على دقة التنبؤات التي يتم الاعتماد عليها لاعداد هذه الميزانية . وكما توقع المدير المالي انحراف التدفقات الفعلية عن التدفقات المقدرة كلما تطلب الأمر الاحتفاظ باحتياطي نقدي أو ضمان الحصول على قروض سريعة وذلك لتجنب مخاطر نقص السيولة .

2: أهمية الموازنة النقدية التقديرية⁽¹⁾:

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية المستقبلية المبنية علي أساس تحليل التدفق النقدي المتوقع أداة فاعلة يستطيع بواسطتها المدير المالي ان يقرر مدي النمو المتوقع لمنشأته . والحاجات النقدية الناجمة عن هذا النمو مما يمكنه من البحث عنه وتلمس افضل لتمويل هذه الاحتياجات لهذا فهي أداة قيمة من أدوات المدير التي تساعده علي تخطيط للاحتياجات

1/ محمد عبد العزيز عبد الكريم الادارة المالية والتخطيط المالي ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم – دار الجبل للطباعة 84 قصر اللؤلؤة ، الفجالة ، ص 181

النقدية القصيرة والمتوسطة (والي درجة اقل) طويلة الأجل . فهي بالإضافة إلي أنها تبين مدي حاجة المنشأة للاموال تبين أيضاً الوقت الذي ستحتاجه لتمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المخزون السلعي وهكذا .

- مراجعة الخطط المختلفة للمنشأة قبل إقرارها على ضوء الموقف النقدي , فإذا تبين للمدير المالي من دراسته للميزانية النقدية التقديرية بأن هناك عجز في الإيرادات النقدية عن المصروفات النقدية , ففي هذه الحالة يستطيع المدير المالي مراجعة خطط المنشأة الانتاجية و البيعية و التوزيعية في عمليات الانتاج و البيع و التوزيع من أجل أن يتفادى هذا العجز , كما يستطيع في هذه الحالة تعديل بعض البرامج الشرائية في المنشأة حتى يستطيع أن يخفض من الدفعات المطلوبة للسداد .

- التعرف على الموقف النقدي المتوقع للمنشأة قبل حدوثه و بالتالي فإنه يستطيع البحث من أنسب المصادر لسداد العجز المتوقع أو أنسب أوجه الاستثمار المتوقعة .

- تدعم ثقة الدائنين في الادارة

- تستخدم كأداة للرقابة على تنفيذ خطط المنشأة .

3: مزايا الميزانية :

يتسرع المديرين الذين لم يجربوا الموازنة ولم يدركوا فوائدها بالقول بان الموازنة مضيعة للوقت ، وقد يجادلوا بأنه حتى ولو كانت الموازنة مفيدة في بعض المواقف إلا أنها لا تنفع في شركاتهم لشدة تعقيد العمليات فيها وما يحيط بها من درجة عالية من عدم التأكد وفي الواقع فان المديرين الذين يجادلون بهذه الطريقة عادة ما يكونوا مستغرقين بعمق في التخطيط (على أساس غير رسمي)، ويجب عليهم بلورة أفكارهم حول مايرغبوا في تحقيقه وتوقيت ذلك ، وتنشأ الصعوبة من أنه إذا لم يجدوا وسيلة لتبادل الأفكار والخطط مع غيرهم فإنه

الاحتمال الوحيد لهم تحقيق منشآتهم أهدافها هو الصدفة ، وباختصار فانه إذا حققت المنشأة درجة من النجاح لو توصلت إلى تحقيق التناسق والتضافر ويكون ذلك من خلال الموازنة التخطيطية(1) .

ولعل من مميزات إعداد الموازنة أنها تجعل المدير يضع التخطيط في أولويات أعماله ، وعلاوة على ذلك فان إعداد الموازنة يوفر وسيلة لتوصيل خططهم بطريقة منظمة لكل أجزاء المنشأة . فإذا استخدمت الموازنة فلن يكون هناك شك حول ما يريد المديرين تحقيقه والمطلوب منهم انجازه وهناك فوائد أخرى للموازنة

أ/ أنها تمد المديرين بطريقة لجعل مجهوداتهم التخطيطية رسمية

ب/ أنها وسيلة لتوصيل خطط الإدارة إلى كل أجزاء المنشأة

ج/ أنها تكشف الاختناقات الكامنة أو المتوقعة قبل حدوثها

د/ تقدم الموازنة الوسائل لتوزيع الموارد على أجزاء المنشأة المختلفة بالشكل الذي يمكن من الاستخدام الفعال لها.

هـ/ أنها تعمل على تنسيق الأنشطة للمنشأة ككل عن طريق تكامل وتناسق أهداف وخطط الأقسام المختلفة، وبذلك يؤكد إعداد الموازنة أن خطط وسياسات الأقسام متنسقة مع الأهداف العامة للمنشأة

و/ تقدم الموازنة الأهداف والأغراض التي يمكن أن تخدم كمؤشرات لتقييم الأداء اللاحق

1/ محمد سامي راضي التخطيط وإدارة الأرباح والمؤشرات المالية لتقويم الاداء جامعة طنطا دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية 2016ص 107-108 1

وفي الماضي تقاعس بعض المديرين عن إعداد وتطبيق الموازنة بسبب الوقت والجهد المبذولين في هذه العملية، وان كان هذه المقولة مردودا عليها بمتن هذه العملية قد تكون مجاناً فعلاً بالنظر إلى ما تؤدي إليه من زيادة كفاءة الأرباح، كما إن وجود صفحات الانتشار على الحاسب الآلي يمكن الشركات سواء الكبيرة او الصغيرة من إعداد وتنفيذ الموازنة التخطيطية بتكاليف اقل ومجهود أوفر.

4: إعداد الموازنة النقدية التقديرية

يعد كشف التدفق النقدي على أساس المقبوضات والمدفوعات النقدية طبقاً لمواعيد حدوثها بغض النظر عن الفترة المحاسبية وهو بهذه الصفة يختلف عن قائمة الدخل التي تتقيد بعناصر معينة من المقبوضات والمدفوعات وبالفترة المحاسبية المعينة . فعلى سبيل المثال لا يتضمن كشف التدفق النقدي عناصر الاستهلاك والمبيعات الآجلة بينما تتضمن قائمة الدخل ذلك . كذلك لا تدخل عمليات شراء الأصول وتحصيل الديون وبيع أو شراء الأسهم والسندات وتسديد الالتزامات ضمن بنود قائمة الدخل ولكنها تدخل ضمن بنود الميزانية النقدية التقديرية⁽¹⁾.

يعتمد إعداد الميزانية النقدية على معرفة حجم المبيعات المتوقعة وسياسات البيع والتحصيل وسياسات الشراء والإنتاج وسياسات الشراء والإنتاج وسياسات وقرارات الاستثمار خلال الميزانية وتختلف فترة إعدادها من منشة لأخرى فقد يتم إعدادها يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً أو سنوياً وإن كان يفضل إعدادها لفترات قصيرة (شهرية مثلاً) لفتح المجال لإظهار التغيرات الموسمية في التدفق النقدي وعموماً كلما كانت التغيرات في التدفق النقدي شديدة يفضل تقصي المدة التي تغطيها الميزانية أو تجزئتها لعدة فترات .

1/ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التمويل الادرة المالية في منشآت الاعمال 2004 م ص 85¹

إن الثقة في الميزانية النقدية التقديرية يعتمد لحد كبير على الدقة في تقدير المبيعات وعادة ما يتم تقدير المبيعات بإحدى طرق التنبؤ المعروفة تقليدياً أو إحصائية مع الاسترشاد بمؤشرات مثل الاتجاه العام للمبيعات الماضية وحصة المنشأة في السوق ووضع الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة والوضع الاقتصادي العام والطاقة الإنتاجية للمنشأة وعوامل المنافسة وغيرها .

يعتمد إعداد الميزانية النقدية التقديرية على إعداد كشف المقبوضات والمدفوعات الذي يشمل في جانب المقبوضات على المبيعات النقدية والمتحصل من المبيعات الآجلة وعائدات مبيع الأصول والقروض والعائدات النقدية والاستثمارات والزيادة في رأس المال وأي مقبوضات نقدية أخرى . كما يشمل في جانب المدفوعات شراء المواد الخام والأصول وزيادة الاستثمارات وأجور العاملين والمصروفات الإدارية والعمومية مثل مصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الصناعية والمصروفات الأخرى كالفوائد وتوزيعات الأرباح والتأمينات والضرائب وأي مدفوعات نقدية أخرى .

بمقارنة المقبوضات مع المدفوعات (التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجية) يمكن الوصول الى صافي التدفق الذي قد يكون فائضاً في حالة زيادة التدفقات الداخلة عن التدفقات الخارجية أو عجزاً في حالة زيادة التدفقات الخارجة عن التدفقات الداخلة . وبإضافة الرصيد المرحل من الفترة السابقة الى الرصيد التدفق النقدي للفترة موضوع البحث تصل للرصيد النهائي الذي سيرحل للفترة القادمة .

يشكل الرصيد في الميزانية النقدية التقديرية بغض النظر عن كونه فائضاً أو عجزاً مشكلة للإدارة المالية . فالفائض يعني أموالاً غير مستغلة في الاستثمار وبالتالي ضياع لفرصة تحقيق الأرباح وتحمل تكاليف لا مبرر لها في صورة فائدة مدفوعة في حالة ما إذا كانت هذه الأموال مقترضة . أما العجز فيعني عدم مقدرة المنشأة على الفاء بالتزاماتها في موعد

استحقاقاتها أو عدم القدرة على تحريك الدورة التشغيلية للمنشأة. لهذا كان علي الإدارة المالية أن تعمل جاهدة لتوظيف الأموال غير المستغلة (الفائض) وتلافي العجز الذي يؤدي إلي العسر المالي.

يتأثر الموقف النقدي لأي منشأة بعدة عوامل داخلية وخارجية فمن العوامل الداخلية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً علي سيولة المنشأة سياسات الأجور والحملات الإعلانية التي تتبعها المنشأة وسياسات الإنتاج وسياسات البيع النقدي والآجل وغيرها ومن العوامل الخارجية السياسة الجمركية والسياسة الضريبية والسياسة الائتمانية وسعر الفائدة والسياسات التسعيرية وغيرها.

5: إعداد الميزانية النقدية (1)

أ/ تقديرات التدفقات النقدية الداخلة

يعتمد تقدير التدفقات النقدية الداخلة على المبيعات المتوقعة ونظراً لأهمية دقة المبيعات فإنه من الأفضل أن يتم احتساب هذا الرقم اعتماداً على كل من تقديرات المسؤولين على التسويق جنباً إلى جنب مع دراسة الظروف الاقتصادية التي تعمل المنشأة في ظلها والتي سوف تؤثر بالضرورة على المبيعات المستهدفة .

بعد تحديد رقم المبيعات المتوقعة يجب تقسيم هذه المبيعات إلى مبيعات نقدية ومبيعات آجلة وفي حين يتم الحصول على القيمة المبيعات النقدية في الحال فإن تحصيل المبيعات الآجلة يتوقف على سياسات الائتمان والتحصيل التي تتبعها المنشأة .

1/ محمود عزت اللحام ومحمد ابراهيم نور، ومصطفى يوسف كافي انس علي القضاة ، الإدارة المالية المعاصرة 2 دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، عمان مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2016م ص 162-163¹

كذلك قد تحصل المنشأة على إيرادات نقدية من بعض المصادر والأخرى مثل إيجار الأصول المأجرة للغير وفوائد الاستثمارات في بعض الأوراق المالية والإعلانات الحكومية وعوائد بيع الأصول الثابتة وغيرها .

ب/ تقديرات التدفقات النقدية الخارجية

تمثل قيمة المشتريات من المواد والمهمات أهم عناصر المصروفات النقدية بالإضافة إلى قيمة المشتريات تشمل المدفوعات النقدية مجموعة أخرى من العناصر مثل أجر العمال وفواتير الوقود وإيجار العقارات في حالة قيام الشركة باستئجار بعض المباني والمدفوعات لشراء الآلات جديدة أو القيام ببعض الإنشاءات .

ج/ تقدير صافي التدفقات النقدية وإعداد الموازنة النقدية

بعد التأكد من دقة التقديرات المتعلقة بالمصروفات والإيرادات النقدية يتم إعداد الميزانية النقدية لتحديد مقدار العجز أو الفائض النقدي المتوقع حدوثه خلال الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الميزانية .

تساعد الموازنة النقدية على تخطيط عمليات الاقتراض والسداد واستثمار الفوائد المتاحة مما يعني أن هذه الوسيلة من وسائل التخطيط المالي تقديم معلومات شديدة الأهمية للمدير المالي .

مفهوم التخطيط المالي للربحية :

هو احد مجالات التخطيط المالي المهمة التي تكمل النظرة الشمولية لأوضاع المنشأة المستقبلية اذا ما تم ربطه بالموازنة النقدية التقديرية (التخطيط للسيولة) التي تم شرحها

والهدف منه مزدوج وهو استشراف اوضاع المنشأة في المستقبل المتطور بالاضافة الي استخدامه كمرجعية تتم بناء عملية الرقابة علي التكاليف والمبيعات وبالتالي الأرباح. (1)

6/ استخدامات الموازنة النقدية التقديرية(2):

أ. تعتبر الميزانية النقدية التقديرية أداة ضرورية للمدير المالي لأنها تساعد في إظهار الفترات التي يتحقق فيها فائض و الفترات التي يتحقق فيها عجز مما سيعطيه فرصة كافية للبحث عن أفضل المصادر للحصول على احتياجاته النقدية لتغطية العجز بأسهل الشروط .

ب. تعتبر أداة لبيان قدرة المشروع على توزيع أرباح للمالكين و بيان مواعيد توزيعها بحيث لا تشكل عبأ على سيولة المشروع

ج. الميزانية النقدية التقديرية تساعد المدير المالي في تحديد الفترات التي يستطيع سداد ما اقترضه للمشروع من أموال و ذلك بإظهار الفترات التي يتحقق فيها فائضا من السيولة .

د. الميزانية النقدية التقديرية تساعد المدير المالي في الاستخدام الأمثل للنقدية التي تعود على المشروع بأكبر الأرباح .

ثانياً : تحليل التعادل :

1/ نقطة التعادل (3):

إن المقصود بنقطة التعادل Break-even point تلك النقطة التي تتعادل عنده التكاليف الكلية الثابتة والمتغيرة مع الإيرادات الكلية بحيث الناتج صفر. أي بمعنى آخر هي عبارة عن مستوى التشغيل أو المبيعات الذي لا يتحقق عنده ربح أو خسارة .

1- محمد عبدالعزيز عبدالكريم – الادارة المالية والتخطيط المالي ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم – دار الجبل للطباعة 84 قصر اللؤلؤة ، الفجالة ،

ص 181

1/ عبد الغفار حنفي , مرجع سبق ذكره , ص 177

2/ المرجع السابق ص 163- 166

كما يقصد بنقطة التعادل : النقطة (حجم الإنتاج) التي يتعادل فيها إجمالي التكاليف مع إجمالي الإيرادات .

$$\text{إجمالي الإيرادات} = \text{إجمالي التكاليف}$$

إجمالي الإيرادات = ثمن بيع الوحدة × حجم الوحدة

إجمالي التكاليف = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

التكاليف المتغيرة = حجم الإنتاج × تكلفة الوحدة المتغيرة

حجم الإنتاج × ثمن بيع الوحدة = التكاليف الثابتة + (حجم الإنتاج × تكلفة الوحدة المتغيرة)

2/ أهداف تحليل التعادل :

يهدف تحليل التعادل إلى معرفة الحد الأدنى من الإنتاج (أو المبيعات)

والذي يمكن ان يستمر المشروع عنده بنشاطه دون التعرض إلى المخاطر .

إي يهدف تحليل التعادل إلى تحديد حجم المبيعات الذي تتساوى عنده التكلفة الكلية مع

الإيرادات الكلية يعني ذلك تقدير كمية أو مبالغ المبيعات الواجب تحقيقها والتي تؤدي إلى

ربح (قبل الفائدة والضريبة) يساوي صفر .

ويقوم هذا التحليل أساساً على العلاقة بين قيمة التكاليف وحجم الإنتاج والربح وذلك بهدف

التعرف على مستوى المبيعات (وحدات أو نقدية) ،والذي لا يحقق المشروع عنده ربحاً أو خسارة

قبل الفائدة أو الضريبة(كمية الإنتاج الواجب بيعه لتغطية مصاريف التشغيل دون مصاريف

التمويل).

3/ الاستفادة من نقطة التعادل :

يستفاد من التعريف على نقطة التعادل في التعريف على مستوى التشغيل الذي لا يتحقق عنده ربح أو خسارة الذي يجب إن يزداد عنده الإنتاج والمبيعات للمشروع حتى يستطيع ان يحقق الربحية المناسبة .

كما يفيد التعادل في عدة حالات :

أ. إذا رغبت المشروع بتحديد كمية الإنتاج وعلاقته بالتكاليف والأرباح في الآجال القصيرة.

ب. في حالة تحديد حجم الأرباح المتوقعة عند كل مستوى من الإنتاج .

ج. في حال وضع برامج بديلة واستراتيجيات مختلفة للمشروع مثل تحديث الآلات والمعدات

د. في حالة اتخاذ قرار بإضافة منتج جديد أو خط إنتاج جديد

4/ مجالات استخدام تحليل التعادل :

أ/ يستخدم تحليل التعادل في التنبؤ المالي سواء للمشاريع الجديدة أم المشاريع القائمة .

ب/ يمكن استخدام التعادل في ثلاث مجالات :

- القرارات المالية المتعلقة بالمنتجات الجديدة يتم ذلك من اجل تحديد حجم مبيعات المنتج الجديد اللازم لتحقيق الربحية للمشروع ، والتخطيط للإرباح .
- إطار عام لدراسة تأثيرات التوسع العام على مستوى عمليات المشروع ، وما يرتبط بها من تخطيط ورسم السياسات التوسع وسياسات التسعير .
- دراسة النتائج الناجمة عن استبدال اليد العاملة بالآلات والتكنولوجيا الحديثة ،

متطلبات التخطيط المالي:

إن إعداد خطة مالية يتطلب توافر مجموعة الاعتبارات التالية⁽¹⁾:

(1) دقة عملية التنبؤ.

تتوقف كفاءة الخطة المالية علي دقة التنبؤات التي تقوم عليها الخطة. ويعتبر القائم بالتخطيط

علي مصادر عديدة للمعلومات وعلي أساليب عديدة للتنبؤ مثل:

النماذج الاقتصادية التي تقوم بتحليل التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

تحليل السلاسل الزمنية.

النماذج التسويقية التي تهدف إلي دراسة سلوك المستهلك.

(2) الوصول إلي أفضل خطة مالية مختلفة:

لا يوجد حتي الآن نموذج أو نظرية تساعد المدير المالي علي تحديد أفضل خطة مالية

ممكنة. لذلك يجب علي القائم بالتخطيط المالي أو يواجه كافة المشاكل والظروف المتوقع

ويحدد في ضوءها أفضل البدائل المختلفة.

(3) مراجعة ومتابعة الخطة المالية:

لابد من الاهتمام بعملية متابعة التنبؤات التي تم بناء الخطة المالية في ضوءها خاصة

في حالة حدوث بعض الظروف غير المتوقعة.

(4) التنبؤات المالية

يسعى التخطيط المالي إلي معرفة الاحتياجات المالية للشركة والبحث عن سبل تأمين

الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.

1. عزت المرجع السابق صص 147-153¹

وتوجد عدة طرق يمكن استخدامها للتنبؤ بالاحتياجات المالية للمشروع وتعتمد هذه الطرق علي:

(1) تحديد مقدار الأموال التي سوف يحتاج إليها المشروع خلال فترة زمنية وتعتمد هذه الطرق علي:

(2) تحديد مقدار الأموال التي سوف يحتاج إليها المشروع خلال فترة زمنية معينة لتحقيق حجم معين من المبيعات.

(3) تحديد مقدار الاحتياجات المالية الخارجية والتي تمثل الفرق بين الأموال التي يحتاج إليها المشروع وبين الأموال المولدة داخلياً.

ومن أهم الأساليب التي تستخدم لتحديد الاحتياجات المالية الخارجية للمشروع:

1- قائمة المركز المالي المتوقعة.

2- أسلوب النسبة المئوية من المبيعات.

3- أسلوب الانحدار.

1/ قائمة المركز المالي المتوقعة:

تعتمد هذه الطريقة ومثل جميع طرق التنبؤ بالاحتياجات المالية للمشروع وعلي التنبؤ بالمبيعات ثم يتم إعداد قائمة الدخل للعام بهدف التوصل إلي مقدار الأرباح المتوقع احتجازها خلال هذا العام ومن هنا نصل إلي قائمة المركز المتوقعة.

2/ أسلوب النسبة المئوية من المبيعات:

يعتبر أسلوب النسبة المئوية للمبيعات من وسائل التخطيط المالي التي تتصف بالبساطة وبالقابلية للتطبيق العملي في نفس الوقت. ويفترض هذا الأسلوب أن هناك علاقة مباشرة وثابتة بين المبيعات وبين بعض بنود الميزانية وبالتالي يمكن التنبؤ بقيمة هذه التنبؤ في المستقبل في ضوء رقم المبيعات المتوقعة.

فلو أخذنا مثلاً طرف الموجودات في الميزانية نرى بأن الزيادة في المبيعات تتطلب زيادة في الإنتاج والذي يتطلب أيضاً زيادة في رأس المال العامل. حيث أن ارتفاع المبيعات سوف يحتاج إلي مستوى أكبر للاستثمار في المخزون. وأيضاً حساب المدينون سوف يزداد مع ازدياد المبيعات. هذا ما سيحدث أيضاً لمستوى النقدية اللازم لتمويل حجم المبادلات الأعلى للشركة.

وأما فيما يتعلق بطرف المطالب فإن الزيادة في المبيعات تعني ارتفاع حساب الموردون. حيث أن الزيادة في عناصر المطالب القصيرة الأجل تمثل مصدراً مهماً لتمويل الزيادة في المبيعات.

أيضاً في حال انخفاض المبيعات فإن ذلك سيحدث انخفاضاً في عناصر رأس المال العامل.

ويجب التمييز بين عناصر الميزانية التي تتأثر تلقائياً وبصورة مباشرة بزيادة المبيعات (النقدية، المدينون، المخزون) في جانب الموجودات وبين العناصر التي لا تتأثر أو ليس لها علاقة مباشرة بزيادة المبيعات مثل القروض والأسهم والخصوم. أما فيما يتعلق بالموجودات الثابتة فإنه يجب التمييز بين عمل الشركة بكامل طاقتها الإنتاجية وبين حالة وجود طاقة فائضة.

فلو أن هناك زيادة في الطلب علي منتجات الشركة وكان لدى الشركة طاقة إنتاجية فائضة فما علي الشركة إلا أن تزيد من معدل الإنتاج دون أن تتكلف أية نفقات رأسمالية. أما لو كانت الزيادة في الطلب مترافقة مع عمل الشركة بكامل طاقتها الإنتاجية فإن ذلك يستدعي من الشركة إلي مستوى المبيعات المطلوبة.

فإذا كانت السياسات المالية للشركة معروفة، فإن مبلغ الاحتياجات المالية للشركة يجري تمويله بالدين وبأموال الملكية حسب نسبة الدين إلي الموجودات المحددة. و عند القيم

بتلبية الاحتياجات المالية عن طريق حقوق الملكية فإنه يكون بداية من الأرباح المحتجزة وذلك لأنها تمثل مصدر التمويل الأقل تكلفة.

وفيما يتعلق بتلبية احتياجات التمويل بالدين فإن ذلك يتم عن طريق الحصول علي قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. والقاعدة الذهنية هنا هو تمويل الموجودات الثابتة بأموال دائمة وتمويل الموجودات المتداولة بديون أو قرض قصير الأجل.

الفصل الثاني

مخاطر الائتمان المصرفي

حيث تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لمخاطر الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول

الإطار النظري للائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي :

يعرف الائتمان المصرفي بأنه تزويد الافراد والمؤسسات بالأموال الملائمة ، على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها ، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة تعسر العميل وعدم قدرته على السداد دون ان يتحمل خسارة مالية (1) . كما يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه فترة محددة يتفقان عليها ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف (2) وعرف بأنه التزام بالدفع في المستقبل (3) وعرف بأنه عبارة عن وعد بدفع النقود للمقرضة في وقت ما في المستقبل (4) وعرف بأنه مقدار القروض التي تحصل عليها المنشآت من المصارف كالتزامات قصيرة الاجل ولا تزيد مدتها عن سنة ، مقابل فائدة معينة يحددها المصرف بضمانات محددة يطلبها بناءً على مركز المنشأة المالي وسمعتها الائتمانية . (5)

¹ نفيسة محمد بشري ، مرجع سابق ص 124 ص 125

² صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، الائتمان المصرفي ، ضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية، (القاهرة : دار الفكر العربي 2004 ص 15

³ محمود يونس عبد المنعم مبارك ، مقدمة في النقود واعمال البنوك والاسواق المالية (الاسكندرية : الدار الجامعة 2002-2003) ص 107

⁴ علي سعيد عبد الوهاب مالكي ، تمويل المشروعات في ظل الاسلام – دراسة مقارنة (القاهرة : دار الفكر 1979 ص 79

⁵ عبد الحلیم كراجه ، عاطف الاخرس ، الادارة المالية بين النظرية والتطبيق (عمان : دار الامل 2002) ص 160

ومن خلال هذه التعاريف يستنتج الباحث الآتي :

1. ان الائتمان المصرفي يقوم بتوفير السيولة اللازمة للعميل بهدف تنمية نشاطه .
2. سداد الائتمان يمكن ان يكون على دفعة واحدة او على اقساط
3. الضمانات المقدمة من العميل تضمن للمصرف حقه في استرداد مبلغ الائتمان وعدم ضياعه
4. الائتمان المصرفي يقوم على اساس الثقة في العميل والتي هي محور العمليات المصرفية جميعها
5. يقوم العميل برد مبلغ الائتمان في نهاية الفترة بالاضافة الى الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة .

ويمكن للباحث تعريف الائتمان المصرفي بانه مبلغ محدد من المال يمنحه المصرف لعميله لتمويل غرض معين لفترة محددة بعد التأكد من كفاءة العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته خلال المواعيد المتفق عليها للسداد .

يلعب النشاط الاقتصادي دوراً كبيراً في دعم وتنمية الاقتصاد القومي ومساندة المشروعات الانتاجية من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتقوم البنوك التجارية بدور رئيسي في النشاط المصرفي وذلك لسيطرتها على حجم كبير من الودائع كما انها تقوم بمنح الائتمان ولذا يجب ان تلائم مجالات استخدام الودائع مع طبيعتها، أي يقتصر البنك التجاري على منح الائتمان القصير والمتوسط الاجل لتمويل المشاريع . وترجع اهمية البنوك التجارية الى انها تمثل الجزء الاكبر من هيكل الجهاز المصرفي بالاضافة الى كمية الاموال المتاحة لها بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة او من حيث انها مجمع كبير للنقد الاجنبي الذي تحتاجه البلاد لمواجهة عمليات الاستيراد .

وتتمثل صور التسهيلات المصرفية فيما يلي (1)

- أ) تسهيلات نقدية : متمثلة في منح القروض والسلفيات والكمبيالات
ب) تسهيلات غير نقدية : متمثلة في منح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان.

وتعتبر وظيفة منح القروض من اهم الوظائف في البنوك ،واحدى الخدمات المصرفية التي تقدمها تلك البنوك لعملائها كما انها تعتبر احد مصادر الايرادات للبنوك التجارية (2)

وعند قيام البنوك التجارية بوظيفة منح الائتمان فانها تعمل في اموال الغير ، مما يتطلب منها توخي الحيطة والحذر عند منح الائتمان بالشكل الذي يمكنها من تحقيق التوازن الامثل بين تلبية احتياجات النمو للنشاط الاقتصادي من جهة ومن تقليل الائتمان لأقصى درجة ممكنة بما يضمن للبنك حقوقه من جهة أخرى.

ومع بداية الثمانينات : انخفض الطلب على الائتمان ، ومع زيادة العرض وجدت البنوك نفسها مضطرة للدخول في سوق محفوفة بالمخاطر فاضطرت بعض البنوك التجارية الى منح القروض باقل تكلفة (3) وبالتالي يجب ان توضع خسائر الائتمان في الاعتبار عند اصدار قرارات الائتمان ، وهذا يتطلب الدراسة المتأنية الدقيقة لطلبات الائتمان المقدمة للبنك مستخدماً في ذلك الاساليب العلمية المتقدمة لتحديد حجم المخاطر التي قد تتعرض لها العملية الائتمانية اخذاً في الاعتبار العوامل الاتية: (4)

¹ /الدسوقي حامد ابو زيد ، إدارة عمليات البنوك التجارية ((القاهرة : دار النهضة العربية 1993))ص27
² /محمد سيد العيان ،محمد النجومي ، النظام المحاسبي في البنوك وشركات التأمين ((الاسكندرية :الدار الجامعية 1985)) ص270
³ /aila Paul hacassriley dominic c8iieading toring the corner on ecomomic rtutns the bankers nagazihe jan feb1990pp³⁶⁻⁴⁴
⁴ /محمد محمد علي هاشم ،على نبوي زين العابدين ،محاسبة المنشآت المالية : دار الجامعة للطباعة والنشر (1987)) ص12

السيولة، والربحية، والضمان، وعند قيام البنك التجاري بمنح الائتمان للعميل فإنه ينبغي ان يراعى العلاقة بين الودائع والقروض .

وتميل البنوك التجارية عادة إلى أن يقتصر نشاطها الافتراضي على القروض قصيرة الاجل إلا ان القروض القصيرة الاجل تتحول بحكم التجديد الى القروض متوسطة الاجل لذا يصبح طبيعياً ان تتجه هذه البنوك مباشر نحو الاقراض القصير والمتوسط الاجل (1)

وتسعى البنوك التجارية من خلال عملية الاقراض إلى تحقيق العناصر التالية (2)

أ/ الامان

ب/ السيولة

ج/ الربحية

د/ الضمان

هـ/ الانتشار

ن/ توفير احتياجات المجتمع

الغرض من منح التمويل أما تمويل نشاط تجاري أو نشاط استثماري
العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني :

تتعدد العوامل المؤثرة في مقدرة البنك على منح الائتمان وهي : (3)

1/ العوامل البيئية والتي تحمل التشريعات والقواعد والتي تصنع قيوداً على حجم وانواع القروض ومنها :

▪ السياسة العامة للدولة والسياسات الائتمانية المقررة من البنك المركزي

▪ الحد الأدنى لاحتياجات القطاعات من الائتمان المصرفي

¹ محمد محمود عبد ربه ، قياس تكلفة المخاطر الائتمان المصرفي في البنوك
² حسن احمد غلاب ، المحاسبة في البنوك التجارية ((القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1993))
³ حسن احمد غلاب ، المحاسبة في البنوك التجارية ((القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1993))

2/ المحددات الخاصة بالبنك والخاصة بالموقع والحجم ونوعية الموارد المتاحة للاقراض والارتباطات السابقة .

3/ تكلفة الاقراض والعائد المتوقع في ظل ظروف المخاطرة .

ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي :

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الاهمية ومن أكثرها جاذبية لادارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الاخرى، ولكنه في ذات الوقت يعتبر من اكثر الادوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها على مستوى المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة وانما تؤثر على الاقتصاد الوطني اذا لم يحسن استخدامها (1).

وتتبع اهمية الائتمان المصرفي وفقاً لوجهة الناظر اليها وكالاتي: (2)

1/ اهمية الائتمان المصرف التجاري :

ان الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، والذي من خلاله يستطيع ان يضمن الاستمرارية، والنمو ويضمن القدرة على تحقيق الأهداف، لان الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من اشكال الاستثمار المصرفي بأهم اصول المصرف التجاري كما انه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من خلاله يستطيع المصرف التجاري ان يساهم بدوره في الاقتصاد الوطني كما ان الاستثمار يحمل انواعاً متعددة قد تؤدي الى انهيار المصرف التجاري اذا تجاوزت حد معين ولم يحسن القدرة في الحد منها .

2/ نظرة النشاط الاقتصادي

ان للائتمان المصرفي نشاط اقتصادي غاية في الاهمية وله تأثير متعدد الابعاد يتوقف عليه نمو الاقتصاد والإرتقاء وان الحاجة الى الائتمان المصرفي جاءت نتيجة لعدم وجود توافق

¹ حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (عمان: دار الوراق 2002) ص 26 ص 27

² علي سعيد عبد الوهاب مالكي، مرجع سابق ص 77

زمني بين تيارات اليراد داخل الاقتصاد وتيارات الانفاق فيه ، وقد أدى هذا الوضع المستمر والمتغير مع طبيعة حركة الاقتصاد المستمر والدائمة الى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض مالي في وقت ما، ووحدات اقتصادية اخرى لديها عجز مالي في ذات الوقت . وتظهر ايضاً اهمية الائتمان في تسهيل عمليات الانتاج والاستهلاك والنشاط الاقتصادي عموماً .

يستنتج الباحث بان الائتمان المصرفي يمثل دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي ، ويبرز ذلك من خلال مهمته الرئيسية في توفير الاحتياجات التمويلية لكافة القطاعات الاقتصادية بالإضافة الى ان الائتمان المصرفي يؤثر مباشرة على زيادة الادخار والطاقة الإنتاجية والحد من الاستهلاك.

ثالثاً: وظائف الائتمان المصرفي

ان للائتمان المصرفي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي من خلال توفير الاموال وتعينها في قنوات الاستثمار للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاملة الامر الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج اذا استخدم الائتمان المصرفي بكفاءة اقتصادية عالية . ويؤدي الائتمان المصرفي الوظائف التالية (1)

1/ وظيفة تمويل الانتاج

ان انشاء المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة او تطوير القائم منها يحتاج الى اموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية للمنشات مما يجعلها تلجأ الى الاقتراض من المصارف ، حيث تلعب المصارف المتخصصة دوراً هاماً في توفير مثل هذه التسهيلات

¹ /نعمة الله نجيب ، واخرون ، اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية (الاسكندرية الدار الجامعية 2001) ص 106-107

2/ وظيفة تمويل الاستهلاك

الائتمان يمكن المستهلكين من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية ، كما يساعدهم على اعادة رسم خطط انفاقهم الاستهلاكي بالطريقة التي تحقق لهم اقصى اشباع ممكن اذا احسن استغلال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف .

3/ وظيفة تسوية المبادلات

ان قيام الائتمان بوظيفة المبادلات وإبرام الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقدية فزيادة الاهمية النسبية لنقود الودائع من اجمالي مكونات عرض النقد ، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات و ابرام الذمم بين الأطراف المختلفة .

يستنتج الباحث بان الائتمان من خلال وظائفه يعمل على زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الانتاجية في مجالات الاستهلاك والانتاج والادخار والاستثمار .

رابعاً: انواع الائتمان المصرفي :

تمنح المصارف عملائها انواع متعددة من الائتمان لتمويل العمليات الجارية من اهمها :

1: الائتمان المكفول بضمان

يعتبر الائتمان المقدم مضمونا اذا ما قدم العميل للمصرف اصلاً عينياً بضمان ويطلق عليها ضمانات تكميلية لانها كطلب استكمال لعناصر الثقة في العميل بعد التأكد من متانة المركز المالي للعميل ، وتهدف المصارف من الحصول على الضمانات الى تحقيق التوازن بين المبالغ الائتمانية التي يصرح بها وبين مايقابلها من ضمانات .

ويصنف الائتمان المكفول بضمان إلى (1)

أ. الائتمان بضمان البضائع

هي البضائع التي يودعها طالب الائتمان لدى المصرف المانح لائتمان ، و أحياناً يسمح المصرف بان تظل البضائع في مخازن العميل طالب الائتمان ولكنه يقوم برهنها رهناً حيازياً ويعين عليها حارساً . ويشترط ان تكون هذه البضائع قابلة للتخزين الطويل ، والتأمين عليها وشائعة الاستعمال ، ومملوكة لطالب الائتمان وسهلة التصريف . ويموت تقييم البضاعة على اساس سعر التكلفة أو السوق ايهما اقل ويخصم من القيمة الإجمالية للبضائع احتاطي يتناسب مع نوع البضائع والمركز المالي للعميل طال الائتمان .

ب. الائتمان بضمان الاوراق المالية

تستخدم الاوراق المالية من اسهم وسندات كأحد الأصول التي يمكن ان تعتمد عليها المنشأة كضمان للحصول على الاموال اللازمة لسد احتياجاته في الاجل القصير بعد التأكد من ملكيتها ودراسة المنشأة المصدرة لها من حيث مركزها المالي والتجاري في السوق وتذبذب سعر سهمها والقيمة الايرادية لها ، واذا فشلت المنشأة في سداد قيمة الائتمان في المواعيد المحددة يقوم العميل طالب الائتمان ببيع الأوراق المالية ، لكنه في اغلب الأحيان يحتفظ بها لحين ارتفاع أسعارها في السوق ، وقد يحتفظ المصرف بهذه الأوراق لحين سداد قيمة الائتمان وفوائده . (2)

¹ / حسني خليل محمد إدارة الائتمان المصرفي (الاسكندرية : الدار الجامعية 1975 ص 251

² / عدنان هاشم السامرائي الادارة المالية (عمان دار زهران 1997 ص 276

ج . الائتمان بضمان الأوراق التجارية

يقتصر منح المصارف للائتمان على الأوراق التجارية من الدرجة الأولى ويتعين لقبولها التحقق من ان هذه الأوراق مشتملة النواحي القانونية ، وان تظهر لمصلحة المصرف مانح الائتمان ونتاجة عن عملية تجارية حقيقية وان الأطراف المتعاقدة جادة في تعاقدته⁽¹⁾.

د. الائتمان بضمانات متنوعة

تتطور أنشطة التوظيف لدى المصارف وتتعد بدورها أنواع الائتمان التي تقدمها المصارف لخدمة قطاعات مختلفة من الاقتصاد القومي وسد الحاجات ويندرج تحت الائتمان بضمانات متنوعة السلف بضمان المرتبات واعتماد المقاولين واعتماد التصدير والاستيراد⁽²⁾.

هـ. الائتمان المكفول بضمان شخصي

يتم الضمان الشخصي اذا تدخل شخص اخر خلاف العميل طالب الائتمان وتعهد بسداد قيمة الائتمان، وفي حالة توقف العميل طالب الائتمان عن الدفع يمكن للمصرف الرجوع الى الشخص الضامن لسداد مبلغ الائتمان . وهذا النوع من الائتمان غير مرغوب فيه من قبل العميل طالب الائتمان والضامن⁽³⁾ ويشترط في قبول الضمانات ما يلي⁽⁴⁾

1/ ملكية العميل طالب الائتمان أو الضامن أو كليهما للضمانات ملكية تامة مع استيفاء المصرف لكافة المستندات المؤيدة لذلك .

2/ ان تكون مقبولة من جانب المصرف و متمشية مع سياسته الائتمانية

¹ حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سابق ص 198

² نفيسة محمد باشري مرجع سابق ص 57

³ عادل احمد حشيش ، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي (الاسكندرية : الدار الجامعية 2004 ص 29

⁴ صلاح الدين السبسي ص 25

3/ أن تكون الضمانات كافية للوفاء بقيمة الائتمان وملحقاته من فوائد وعمولات ومصاريف

4/ غير معرضة للتقلبات الشديدة في الأسعار .

5/ وجود توازن بين ما يصدق به من مبالغ الائتمان وبين عائد الضمانات المقدمة

6/ عدم التصديق بالائتمان مقابل الضمانات بهدف المضاربة وبشكل يؤثر على قدرة المصرف في استرداد أمواله .

2: الائتمان غير الكفول بضمان

يمنح اعتماداً على المركز المالي للعميل الطالب الائتمان وفقاً لما تسفر عنه الدراسة الائتمانية ونوع الائتمان المقدر للعميل ، ويمنح هذا الائتمان لأغراض تشغيل العمليات تتوفر بها التصفية الذاتية إذا كانت المنشأة من النوع الذي يطلب الائتمان باستمرار من المصرف ولتجنب المشاكل يتم الاتفاق على ان يفتح المصرف اعتماداً للمنشأة ومعنى ذلك أن يوافق (لمدة معينة من الزمن) على السماح بالائتمان بشرط على ألا يزيد مبلغ الائتمان عن مبلغ معين في أي وقت⁽¹⁾. وعادة تعمد المصارف عند منحه هذا النوع من الائتمان الى وضع الشرطين التاليين⁽²⁾:

الشرط الأول : وهو ما يعرف بالرصيد المعوض وبمقتضاه يجب على العميل طالب الائتمان ان يترك في حسابه الجاري لدى المصرف نسبة مئوية معينة تتراوح بين 10% و20% من قيمة الاعتماد او على الأقل من قيمة الائتمان الممنوح بالفعل .

¹ مفلح عقل مقدمة في الادجارة المالية والتحليل المالي (عمان : دار المستقبل 2000) ص 96
² محمد صالح الحناوي ، ابراهيم اسماعيل سلطان مرجع سابق ص 254-255

الشرط الثاني : وجوب قيام العميل طالب الائتمان بسداد مبلغ الائتمان مرة واحدة على الأقل سنوياً لإظهار هذا الائتمان من النوع قصير الأجل وان لا يتخذه العميل كمصدر ائتماني طويل الأجل . يستنتج الباحث بان الائتمان المصرفي الذي يمنح للعملاء مختلف ، عن الائتمان الذي يمنح للعميل مقابل ضمان عيني يعطى للمصرف تأميناً ضد مخاطر الائتمان الناتجة عن عدم مقدرة العميل على السداد وهذا الضمان العيني يزيد من ثقة المصرف في العميل وان الضمانات تمثل خط الدفاع الأخير بالنسبة للمصرف حيث يستطيع الرجوع إليها عند تعثر سداد مبلغ الائتمان أو الائتمان يمنح بدون ضمان معتمداً على ثقة المصرف في العميل وسمعته ومقدرته المالية وفي هذا النوع من الائتمان تكفي إدارة المصرف فقط بتعهد العميل بالسداد عند تاريخ الاستحقاق وللضمان شروط يجب مراعاتها مثل قابلية الضمان للتقدير وان تكون قيمة الضمان مستقرة ولا تخضع لتقلبات الأسعار فيكون لهبوط قيمتها المفاجئ اثر عكسي على استرداد مبلغ الائتمان

خامساً: أسس منح الائتمان المصرفي

أن الأسس التقليدية في منح الائتمان والمتمثلة في دراسة طلب الائتمان للتأكد من سلامة المركز المالي للعميل وقدرته على السداد وكيفية استخدامه لمبلغ الائتمان هي أفضل ضمان يعتمد عليه المصرف المانح للائتمان ⁽¹⁾ ومن هذه الأسس ⁽²⁾

1/ المركز المالي للعميل :

يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية خلال فترة الائتمان ، ورغم ذلك لا يمنح الائتمان المصرفي

¹ / صالح الامين رباح ، مرجع سابق ص 52
² / سراج الدين عثمان مصطفى صيغ التمويل الاسلامي وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية - وفق الضوابط الشرعية والمصرفية (الخرطوم : سلسلة اصدارات الامانة العامة لاتحاد المصارف السوداني رقم 2، 2007 ص 50

على أساس افتراض مسبق بان المركز المالي هو وسيلة السداد حتى ولو كانت ضمانات السداد متوفرة لان معنى ذلك تصفية المشروع أو إنهاء العلاقة بين المصرف وعميله فيتم تحليل قائمة المركز المالي للعميل ثم استخراج النسب المعتمدة من الضرائب

2/ بيانات ومعلومات حول العميل

تلجأ المصارف إلى جمع بيانات ومعلومات حول العميل عن طريق المقابلة الشخصية مع العميل والمتعاملين معه . كما تعتمد على الزيارات الميدانية لموقع عمل العميل ويمكن حصر هذه المعلومات في الآتي (1)

أ/ بيانات حول شخصية العميل

ب/ سيرته في العمل وخبرته فيه

ج/ قدرته على إدارة الأعمال

د/ سمعته وقدرته على الدفع

هـ/ علاقات العميل المالية

3/ الغرض من الائتمان

على المصرف معرفة الغرض الذي يطلب من اجله العميل ليتسنى له معرفة نوع وقيمة وشروط الائتمان الذي يمكن منحه للعميل ، ليقوم بتوجيه العميل نحو نوع الائتمان الملائم المناسب لمبلغ الائتمان ، وان لا يتعارض غرض الائتمان مع السياسات المالية والنقدية

¹ / محمد كمال خليل الحمزاوي اقتصاديات الائتمان المصرفي، (ةى الاسكندرية منشاة المعارف 2000) ص 159

التي تسعى الدولة لتحقيقها وان يكون الغرض مشروعاً قانونياً ومتفقاً مع غايات منح الائتمان (1)

4/ الالتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف المركزي

تتمثل السياسة الائتمانية للمصرف المركزي في القوانين الصادرة في هذا الشأن أو في قرارات مجلس إدارة المصرف المركزي المنظمة لسياسة الائتمان في المصارف التجارية من خلال الوسائل والأساليب الموجهة للائتمان كماً ونوعاً بما يشبع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة (2).

5/ تحديد قدرة العميل على السداد

يتطلب تحديد مقدرة العميل على السداد دراسة الميزانيات السابقة للمنشآت ومدى اثر الائتمان الممنوح على المركز المالي للعميل ، كما انه من المفيد أيضاً دراسة الصناعة أو المجال الاستثماري الذي يعمل فيه طالب الائتمان ومعرفة مستقبل الاستثمار في هذا المجال (3)

6/ ضمان الائتمان

تتوقف مطالبة العميل بتقديم الضمان على السياسة الائتمانية للمصرف ، إذ تفضل بعض المصارف التعامل مع منشأة قائمة أو عمل ناجح حيث أن الرجوع إلى الضمان يعني فشل المنشأة أو تصنيفها أو إفلاس العميل ، إلا انه من وجهة نظر أخرى ترى بعض

¹ / عبد الحلیم كراجه واخرون مرجع سابق ص 72

² / 195p (new yourk west publishing co 1980) Jessup,p.modren bank mangment

³ / نفیسة محمد باشري مرجع سابق ص 100

المصارف ضرورة الحصول على ضمان من العميل ، ويجب على المصرف الالتجاء الى طلب الضمان كإجراء إضافي بعد التأكد من سلامة الائتمان (1)

ومن خلال عرض أسس منح الائتمان يستنتج الباحث ما يلي :

1/ أن المصرف لا يمنح أي نوع من الأنواع الائتمان إلا بعد التأكد من أمانة العميل وحسن سلوكه على ضوء معاملاته وعلاقته المالية مع المصرف

2/ يحدد المصرف مدى مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بعد تحليل القوائم المالية للعميل ومعرفة نوع النشاط الذي يمارسه.

3/ أن لا يزيد الائتمان عن الحد الأعلى (السقف الائتماني) وفقاً لقوانين الائتمان المصرفي .

4/ اخذ الضمانات كتأمين (رهن) على الائتمان لكي يضمن المصرف الوفاء بسداد مبلغ الائتمان.

5/ ان الضمان المقدم من العميل للمصرف يأتي بمثابة حماية لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف وبما أن الأموال التي تمنحها المصارف لعملائها كتسهيلات ائتمانية ليست ملكاً لها بل هي من أموال المودعين (الودائع) فلذلك تقوم المصارف بمراعاة المتانة بين الودائع واستخدامها عند رسم سياستها الائتمانية .

سادساً: العوامل التي تؤثر على منح الائتمان المصرفي

تتأثر المصارف بعدة عوامل عند منح الائتمان المصرفي منها : (2)

¹ محمد سويلم مرجع سابق ص 258

² محمد سويلم مرجع سابق ص 258

1/ الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع

يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية على نشاط العميل ، ومقدرته على سداد ما عليه من مستحقات وتعتبر الظروف السائدة من أهم العوامل التي تحدد قدرة المصرف الذاتية على منح الائتمان للنشاط الاقتصادي فالإلمام باحتياجات المجتمع ومجالات الائتمان التي يخدمها المصرف أو يتوقع أن يخدمها تمثل الأساس لتنظيم كمية الائتمان ونوعيته ليتجاوب مع احتياجات التنمية وسياسة الائتمان وبما أن التطورات الاقتصادية لها اثر على المخاطرة الائتمانية لذلك يقوم المصرف بتوفير معلومات عن الأنشطة التي يتوقع لها رواجاً أو كساداً في ظل الظروف السائدة والمرتبقة .

2/ السياسة المرتقبة

هي مجموعة الوسائل التي يمكن للمصرف المركزي إتباعها في سبيل التأثير في حجم ونوع الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية مثل سر الفائدة والاحتياطي القانوني وغيره

3/ حجم الودائع

أن حجم وودائع المصرف تعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة المصرف على منح الائتمان فكلما كان حجم الودائع اكبر كلما زادت قدرة المصرف على منح الائتمان أكثر، فالمصرف دائماً يمنح الائتمان من الودائع التي لديه من المعروف ان الودائع المصرفية تختلف من حيث ثباتها وأجالها وان هذا الاختلاف يؤثر على قدرة المصرف على منح الائتمان .

4/ سعر فائدة على الائتمان:

تؤثر آجال استحقاق مبلغ الائتمان على سعر الفائدة حيث ا الائتمان قصير الأجل يتم منحه بأسعار فائدة اقل من الائتمان متوسط وطويل الأجل ، ويرجع ذلك إلى أن أسلوب حساب الفائدة على الائتمان قصير الأجل ويتم وفقاً لأسلوب الفائدة المركبة ، أما بالنسبة للائتمان المتوسط والطويل الأجل في احتساب فائدته وفقاً لأسلوب الفائدة البسيطة . وأيضاً يؤثر سعر الفائدة في كمية عرض مبالغ الائتمان وتركيبها ، حيث انه كلما كان الفرق بين معدل أسعار الفائدة على الائتمان ومعدل أسعار الفائدة على الودائع اكبر كلما كان باستطاعة المصرف أن يحقق إرباحاً أكثر

5/ درجة وتوزيع المخاطرة

لا يجد الائتمان الذي يحتوي على نسبة عالية من المخاطر القبول الكافي من المصارف التي تهتم أساساً بالأمان الذي يحتم عليها وفرة لمواردها ، وقد لا يستلزم الأمر رفض هذا الائتمان كلية ولكن قد يتطلب تقديم ضمانات إضافية أو تخفيض قيمة المصروح به منها ومن جهة أخرى تأخذ المصارف في اعتبارها تنوع اتجاه الائتمان فلا تمنح معظمها لقطاع واحد ، كما توزع مبالغ في الائتمان في القطاع الواحد على أكثر من منشأة حتى تتلافى المخاطر التي تترتب على منحها لعدد قليل من المنشآت التي قد يتعرض بعضها للآزمات.

6/ مستوى الطلب على الائتمان

أن مستوى الطلب على الائتمان يعتبر من المحددات الأساسية لقدرة المصرف على منح الائتمان حيث أن المصرف لا يستطيع منح كافة أموال الودائع الموجودة لديه لمقابلة حالات السحب وبذلك يتحكم في مستوى الطلب على الائتمان .

7/ طبيعة الإدارة

أن الإدارة قد تكون متساهلة وغير متشددة بطلب ضمانات الائتمان وبالتالي ترتفع عندها نسبة الائتمان وترتفع عندها المخاطرة التي تنتج عن التساهل في عملية منح الائتمان وطلب الضمانات الضرورية أما الإدارة المحفظة فقد تتشدد في ضمانات الائتمان وتخسر فرصة لزيادة مستوى منح الائتمان لديها ولكن تنخفض عندها المخاطرة .

يستنتج الباحث بان العوامل التي تحدد مقدرة المصرف على منح الائتمان تتمثل في الآتي:

1. السياسة الائتمانية للمصرف وتتصب على توزيع وتنويع المخاطر
2. منح الائتمان يزيد في أوقات الرواج وينقص في حالات الانكماش
3. تتأثر مقدرة المصرف على منح الائتمان بتوفر السيولة للمصرف
4. حجم الودائع يتناسب طردياً مع قدرة المصرف على منح الائتمان
5. أن مقدرة المصرف على الائتمان تعتمد على موارد المصرف واستخداماته
6. أن السياسة الائتمانية المتبعة قابلة للتعديل وفقاً للتغيرات الاقتصادية التي تتغير تبعاً للقيود المتعلقة بالمركز المالي للعميل وسمعته المالية
7. الدراسات التحليلية ووضع الخطط الائتمانية التي تقوم بها المصرف

8. تقلبات أسعار النقد في السوق والتي تحظى باهتمام كبير من جانب المصرف

سابعاً: أسواق الائتمان المصرفي

للائتمان سوقان هما السوق النقدي والسوق المالي، فالسوق النقدي يهتم بالمعاملات قصيرة الأجل، بينما السوق المالي يهتم بالمعاملات طويلة وقصيرة الأجل. ولكل منهما مؤسساته التي يتم التعامل من خلالها وفقاً للسياسات التي تلائم كل منها ومن هذه المؤسسات ما يلي⁽¹⁾

السوق النقدي:

يعرف السوق النقدي بأنه المؤسسات والأجهزة المالية لإدارة الأدوات المالية قصيرة الأجل، والتي يتجاوز أجلها السنة. وهو السوق الذي تركز فيه عرض وطلب الأموال لأجل قصير وهو سوق التعامل بالأدوات الائتمانية أو الأصول المالية قصيرة الأجل. ويتولى عرض الأموال في هذه السوق للراغبين في توظيف مدخراتهم عن طريق التخلي عن منافع نقودهم لفترة قصيرة في مقابل الحصول علي عائدها. بينما يشكل الطلب علي الأموال من جانب الراغبين في الحصول علي منافع الآخرين لفترة قصيرة في نظير دفع فائدة⁽²⁾.

وهناك نوعين من أسواق النقد هما⁽³⁾.

السوق الأولي هو سوق الإصدارات الجديدة ويتم فيه الحصول علي الأموال المراد توظيفها لأجل قصيرة بأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال، ومكانة المقترض وسمعته المالية.

1/محمد سويلم ، البنوك و بورصات الأوراق المالية ، (مصر : الشركة العربية للنشر ، 1999) ، ص 16
2/أكرم حداد ، مشهور هزلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري (عمان : المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، 1983) ص 59.
1/منير ابراهيم هندي ، إدارة الاستثمار في أسواق رأس المال (عمان : المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية 1983) ص 59-60.

السوق الثانوي هو السوق الذي يتم فيه بيع الأوراق المالية أكثر سيولة، ويقوم السوق الثانوي بتحديد الأوراق المالية التي أصدرتها الشركات المساهمة لبيعها في الأسواق الأساسية. ويتكون السوق الثانوي من سوقين فرعيين حسب نوع العمليات التي تتم كالآتي⁽¹⁾

أ. سوق الخصم

يتم فيه خصم أدوات الائتمان قصيرة الأجل ومن أهمها²

1- الأوراق التجارية العادية (الكمبيالات والسندات الإذنية)

هي إصدارات تصدرها عادة الشركات ذات السمعة التجارية الحسنة وشركات التأمين وبعض الشركات غير المصرفية.

2- القبولات المصرفية

عبارة عن حوالة مالية تمثل التزاماً غير قابل للنقض علي المصرف الذي يقبل دفع المبالغ المضمنة في الوثائق المقدمة له في نطاق اعتماد مستندي لدي استحقاقها . كما أنها سندات مسحوبة علي مصرف من قبل عميل يطلب فيه من المصرف أن يدفع لأمرها ولأمر شخص ثالث مبلغاً محدداً من المال في المستقبل في موعد يحدد سلفاً.

3- ادونات الخزانة

هي سندات دين تصدرها الحكومة لآجال تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر، تقوم بطرحها في السوق عادة عن طريق المصرف المركزي ويتقدم لخصم هذه الأدون جميع العاملين في سوق النقد ويتم تداولها عن طريق بيعها في المزاد العلني باستخدام مبدأ الخصم.

weshans M. and Meliche ,R:Finance Introduction to Markets, and Management ,(O H" SOUTH3 WESTERN,1989,P 5./2

4/ غالب عوض الرفاعي ، عبدالحفيظ بالعربي ، اقتصاديات النقود والبنوك (عمان: دار وائل ، 2000، ص 40

ب. سوق القروض قصيرة الأجل

وتشمل جميع الأنواع التي تعقد لآجال قصيرة تتراوح بين أسبوع واحد وسنة كاملة. ويتكون هذا السوق من المشروعات والأفراد من ناحية، والمصارف التجارية وبعض مؤسسات الإقراض المتخصصة في منح الائتمان قصيرة النقد المقترحة ليلة واحدة ، بحيث يتم تجديد القرض في كل يوم لليوم التالي ويكون من حق الدائن أن يمتنع عن التجديد⁽¹⁾

السوق المالي :

عرف بأنه السوق الذي يجمع ويركز فيه عرض وطلب الأموال لأجل طويل حيث يأتي العرض من فئات عديدة من المدخرين كل منهم يريد أن يتخلي عن منافع نقوده لأجل طويل بينما يأتي الطلب من فئات أخرى من طالبي الأموال وهم فئة المستثمرين ، ويعتبر من الأسواق المالية التي يتم بها تداول أدوات الائتمان طويلة الأجل (السندات والأسهم⁽²⁾). وعرف أيضاً بأنه مكان التقاء عرض الأموال (المدخرين) بالطلب عليها (المستثمرين) حيث أنها تساعد علي تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلي استثمارات مفيدة وبالتالي تساعد علي إتمام عملية تكوين رأس المال العامل الذي يعتبر واحد من أهم عوامل الإنتاج⁽³⁾

الائتمانية⁽⁴⁾. ويمكن أن نميز في السوق المالي بين سوقين هما⁽⁵⁾

1. السوق الأولي

هو السوق الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية لأول مره عند إصدارها وذلك عن طريق زيادة رأس مالها.

/ kidWELL,D.PETERSON,k.and .Blackwell,: Financial Institution Markets, and Money,(5ed,Tx.the Drydenpress,1993)p10.1

2/ عادل احمد حشيش ، مرجع سابق ، ص ص 150،151.

3/ صلاح السيد جودة، بورصة الأوراق المالية- علميا وعمليا (الإسكندرية : الإشعاع الفنية ،2000)ص 20

4/ منير إبراهيم هندي ، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ،1999)ص 70

5/ عصام فهد العربي ، الاستثمارات في بورصات الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق (عمان: الرضا للنشر ،2002) ص 21

2. السوق الثانوي

هو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل بعد إصدارها وذلك من خلال مجموعة من السماسرة المسجلين لدي البورصة.

يتضح للباحث بأن أسواق الائتمان المصرفي تساهم في عملية التنمية وتطوير أساليب التمويل المختلفة للمشروعات ، والتطور الاقتصادي ونموه من خلال تحويل الأرصدة القابلة للإقراض من الوحدات التي يوجد لديها فائض سيولة، وليس لديها فرص استثمار كافية إلي وحدات ذات العجز المالي والتي تتوفر لديها فرص استثمار كافية لاستقلال هذه الأموال وبذلك تقوم بتوفير السيولة لمالكي الأصول المالية والمختلفة في أسواق الائتمان المصرفي ، بالإضافة إلي تقديم المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمشاريع مما يقلل من تكلفة الحصول علي هذه المعلومات من حيث الجهد والوقت والمخاطرة. وان وظيفة أسواق المال ماهي إلا تخصيص مدخرات الأفراد بأفضل استثمار لتحقيق عائد مستقبلي حيث يتم ذلك من خلال الأدوات المالية.

ثامناً: أدوات الائتمان المصرفي:

أن اقتصاد التبادل يقتضي سرعة تداول الحقوق وتوفير اكبر قدر من الثقة في المعاملات، وقد استطاعت أطراف عملية المبادلة أن يستحدثوا علي الدوام أدوات وأساليب مختلفة للائتمان المصرفي (1). ومن الأدوات ما يلي (2):

1/ باري سيجل: طه عبدالله ،عبدالفتاح عبدالرحمن ،النقود والبنوك والاقتصاد (الرياض : دار المريخ، 1987) ص78.
2/ محمد سيد عابد ، التجارة الدولية (الإسكندرية:الدار الجامعية 1998) ص 45..

1/ الأوراق التجارية:

تتمثل في كمبيالات استحقاقها من خمسة أيام إلي تسعة شهور، وتختصر ميزة التداول علي الكمبيالات التي تصدرها منشآت الأعمال كبيرة الحجم ذات المكانة الراسخة في المجتمع ، وعادة ما تحصل تلك المنشآت علي ائتمان مفتوح لدي بض المصارف التجارية ، وتقوم بمقتضاه تلك المصارف بدفع قيمة الأوراق التجارية لحاملها في تاريخ الاستحقاق نيابة عن المنشآت وهو ما يعد تقوية لمركز هذه الأوراق .

الأوراق المالية:

تعتبر الأوراق المالية خاصة الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال ، وتمثل الورقة المالية شيكا يعطي لحاملة الحق في الحصول علي جزء من عائد ، أو الحق في جزء من أصول المنشأة ما. أو الأثنين معا وتصنف الأوراق المالية طبقا للاتي(1):

أ. الملكية

من حيث الملكية تصنف الأوراق المالية إلي الأتي :

1- الأسهم العادية: هي عبارة عن وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة وتطرح للاكتتاب العام من شركات المساهمة العامة التي تقوم بإصدارها، والأسهم تمثل حقوق ملكية لأصحابها وهي تخول لهم الحصول علي الشركة وإدارتها

1/ رشاد العصار ، وآخرون ، مرجع سابق ، صص94،95.

2- الأسهم الممتازة: هي خليط من الأوراق المالية المختلفة وتمثل سند ملكية له قيمة اسمية ودفترية وسوقية⁽¹⁾، وتخول الأسهم الممتازة لحاملها نوعين من الحقوق هما⁽²⁾.

النوع الأول: وعند التصفية لهم حق الأولوية في استيفاء القيمة الاسمية لأسهمهم من موجودات الشركة.

النوع الثاني: الحقوق غير المادية من الحقوق غير المادية التي يتمتع بها حاملوا الأسهم الممتازة ، تعدد الأصوات في الجمعية العمومية للمساهمين.

ب- المديونية

تصدر الشركات أدوات دين متنوعة من حيث الشروط والمدة والالتزامات، وتصنف إلي أدوات دين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهي تتكون من السندات⁽³⁾. وعرف السند بأنه اتفاق أو عقد بين الجهة المصدرة والمستثمر، ويقضي هذا الاتفاق بان يقرض المستثمر الجهة المصدرة للسند مبلغا لمدته محدد وسعر فائدة معين⁽⁴⁾. وعرف ايضاً بأنه شيك يمثل جزء من قرض طويل الأجل عادة، وتصدر السندات في شكل شهادة اسمية بقيمة موحدة قابلة للتداول ويمكن بيعها، والمكتتبون في السندات هم مجرد دائنين يتقاضون فوائد بسعر ثابت محدد، والسندات تمثل حقوقاً متساوية لحاملها⁽⁵⁾.

وتصنف السندات الي الأنواع الآتية⁽⁶⁾ :

1-سندات الحكومة

2/ مايكل بيكيت ، ترجمة : دار الفاروق ، كيف تعمل البورصة (القاهرة دار الفاروق للنشر 2005)ص15.
3/ سمير عبدالحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية (القاهرة:المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996) ص 272.
4/ عبدالمنعم السيد ، نزار سعد الدين ، النقود والمصارف والأسواق المالية (عمان: دار الحامد، 2004)ص99.
5/ محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سابق، 267.
1/ طارق عبدالعال حماد، دليل المستثمر الي بورصة الأوراق المالية، (مصر: الدار الجامعية ، 2000) ص ص 22، 24..
2/ غالب عوض الرفاعي، عبدالحفيظ بالعربي، مرجع سابق، ص 42.

هي أدوات دين طويلة الأجل، يتم إصدارها عن طريق المصرف، ويتم بيعها للأفراد والمؤسسات بغرض تمويل بعض المشاريع أو النشاطات الحكومية مقابل دفع سعر معين .
ويصنف هذا النوع من السندات إلي الأتي :

أ- سندات التنمية: تصدرها الدولة ويحكمها قانون الدين العام.

ب- سندات التنمية: تصدرها الدولة ويحكمها قانون الدين العام بالإضافة لقوانين تلك المؤسسات.

2-سندات الشركات

هي سندات طويلة الأجل يتم إصدارها عن طريق الشركات المساهمة ذات المركز المالي القوي ويصنف هذا النوع من السندات طبقاً للاتي (1):

أ- الملكية

تصنف سندات الشركات من حيث ملكيتها الي :

1-سندات اسمية: تسجل بأسماء مالكيها وتنتقل ملكيتها وفقاً لأحكام السوق ويوثق البيع في سجلات الشركة التي تصدر هذه السندات ، وتتسأ ملكية السند من تاريخ إبرام عقد البيع .

2-سندات لحاملها: يكون هذا النوع من السندات لمن يحوز عليها ويحملها وتنتقل ملكية الحيازة والتسليم بدون سجلات.

ب- درجة الضمان

تصنف السندات من حيث درجة الضمان إلي :

1-سندات غير مضمونة: وهي التي تصدرها الشركات دون ضمانات معينة.

3/ محمد بن مسلم الراددي ، إدارة البنوك الإسلامية بعد عولمة أسواق المال (القاهرة: المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2000) ص 56.

2-سندات مضمونة: وهذا النوع يعتبر من أكثر أنواع السندات تداولاً وشيوعاً لأن هذه السندات تكون مضمونة برهن بعض أصول الشركة وغالباً ما تكون هذه السندات بضمانة وكفالة الحكومة .

3-سندات قابلة للتحويل: يتم تحويلها إلي أسهم ويصبح مالكو السندات مساهمين في الشركة.

4-سندات قابلة للاستدعاء: هي السندات التي يحق للشركة تسديدها قبل موعد استحقاقها في أي وقت تشاء خاصة إذا كان سعر الفائدة السوقي اقل من سعر الفائدة علي السندات، ما يدعو الشركة إصدار سندات جديدة واستهلاك السندات القديمة القابلة للاستدعاء .

النقود الورقية

تعد النقود الورقية من أدوات الائتمان حيث أنها تسمى أحياناً بالنقود الورقية الائتمانية لأن قبول الأفراد لها وتداولها بينهم كوسيلة لإبرام الذمم يتوقف علي ثقتهم بالجهة المصدرة لها وهي الدولة ممثلة في المصرف المركزي الذي ينوب عن الدولة في إصدار النقود الورقية⁽¹⁾

تاسعاً: مقررات لجنة بازل

أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1975م بسويسرا ، ومقرها بنك التسويات الدولية ، وتتركز مجهودات اللجنة بصفة رئيسية علي إصدار المعايير والأساليب المنظمة للعمل المصرفي وتقوية نظم الرقابة ودور الجهات الرقابية ، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في القطاع المالي والمحافظة عليه، لما يلعبه هذا القطاع في دعم استقرار النشاط الاقتصادي، وقد وافقت المصارف المركزية لاثني عشرة دولة صناعية مكونة من مجموعة العشرة المؤسسين للجنة هي: أمريكا ، اليابان، ألمانيا الغربية، بريطانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا،

1/ محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك (بيروت: دار النهضة العربية ، 1990) ص 39.

السويد، بلجيكا وسويسرا ، بالإضافة إلى هولندا ولكسمبورغ ، في شهر يوليو 1988م علي مقررات لجنة بازل بخصوص معيار كفاية رأس المال ، وبناء علي ذلك أصبح لزاما علي المصارف ، التي تخضع لرقابة المصارف المركزية أعلاه، أن تصل برأسمالها منسوبا إلي موجوداتها (مع بنودها خارج الميزانية) مرجحة بأوزان مخاطرها ما نسبته 8% كحد أدني ، واعتبرت نسبة 8% حدودا دنيا للعلاقة بين رأس المال وأنواع الموجودات ، وسميت بالنسبة " المتوخاة" أو المستهدفة ، وصادقت عليها الجماعة الأوروبية ، وقد كان تنفيذ هذه المقررات متدرجا بمراحل ، وأصبحت نافذة بكاملها اعتبارا من 1993\1\1م⁽¹⁾.

ومن أهم ما يميز مقررات لجنة بازل الآتي:

تصنيف الدول لمجموعتين، هما:

المجموعة الأولى، والتي تتميز بالمخاطر المتدنية (المنخفضة)، فقد تم تقسيمها إلي شريحتين:

الدول الأعضاء ، وهي الدول التي عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي والمرتبطة بترتيبات الصندوق العامة للإقراض ، وهي: استراليا، النمسا، الدنمارك، فنلندا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، النرويج، البرتغال، السعودية، تركيا .
مجموعة الدول ضد المخاطر العليا، وتشمل كل دول العالم بما فيها الدول العربية باستثناء السعودية.

وضعت اللجنة أوزان ترجيحية لكل بنود الأصول داخل وخارج الميزانية تتراوح بين صفر% - 100%.

ركز المعيار بصورة رئيسية علي مخاطر التمويل دون غيره من المخاطر الأخرى .
تم تحديد الأوزان الترجيحية بناءً علي نوعية الضمان وطبيعة الجهة المقترضة.

1/ عبدالملك عبدالحميد، اقتصاديات البنوك(د.م:أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، جامعة عين شمس ،ص 10.

أهداف اتفاقية بازل فيما يتعلق بالسوق المصرفي العالمي:

المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ علي استقرار النظام المصرفي العالمي .
وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفوارق في المتطلبات الرقابية الوطنية.

العمل علي إيجاد آليات للتكيف مع صنع التغييرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية.

تحسين الأساليب الفنية للرقابة علي أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات .

الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1988م

التركيز علي المخاطر الائتمانية.

تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.

تقسيم دول العالم إلي مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية⁽¹⁾.

الإطار التنظيمي العالمي الجديد للمصارف - (بازل 3)

بازل "3"⁽²⁾، عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية التي طورتها لجنة بازل للرقابة علي المصارف، لتعزز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي ، وتهدف هذه التدابير الي:

1-تحسين قدرة القطاع المصرفي علي استيعاب الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية،
أياً كان مصدرها.

2-تحسين إدارة المخاطر والحكومة.

3-تعزز الشفافية والإفصاح في المصارف.

1/ .د. عبدالمطلب عبدالحמיד، مرجع سبق ذكره ، ص ص 83-86.
2/ إعداد إدارة البحوث، اتحاد المصارف العربية، 2010م، ص ص 15-30.

تستهدف هذه التدابير الإصلاحية موضوعين أساسيين:

- 1- التنظيم علي مستوى المصرف، أو الاحتراز الجزئي (Bank –Level or micro prudential) مما يساعد علي زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط.
- 2- مخاطر النظام الواسع أو الاحتراز الكلي، Macro prudential, system-wide risks، الذي يمكن أن يبني عبر القطاع المصرفي، كما التضخيم الدوري (procyclical amplification) لهذه المخاطر عبر الزمن.

تكمل هاتان المقاربتان الإشرافيتان بعضهما البعض ، بما أن صمودا أكبر للمصارف علي المستوي الفردي يخفض من مخاطر صدمات النظام الواسع.

تعثر التمويل المصرفي

التمويل المتعثر مفهومه وآثاره :

التمويل المتعثر أو الديون المتعثرة هي تسهيلات ائتمانية (بجميع أنواعها) منحها البنك لبعض عملائه في الماضي، ولم يتم هؤلاء بسداد قيمتها والعوائد المستحقة عليها للبنك في آجال استحقاقها، وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلي حسابات مدينة راکدة ومتوقفة (1).

ويعرف القرض المتعثر بأنه الذي تواجه فيه اتفاقية القرض (وبخاصة شروط السداد) بين البنك والمقترض خطر الانتهاك أو النكول، أي عدم إيفاء العميل المقترض باتفاقية القرض (2).

وتختلف تسمية ظاهرة تعثر التمويل المصرفي، فالبعض يطلق عليها (الديون المجمدة) أو (الديون المعلقة) أو (الديون الخاصة) أو (الديون الحرجة) أو (الديون غير العاملة) أو (الديون

Faisal Ayoub, Introduction to credit risk mlbid, p.1./2
1/ احمد عبدالعزيز الألفي ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (الإسكندرية :د.ن.، 1997م)، ص ص 562-563.

الصعبة) أو (الديون الهالكة) أو (الديون الراكدة) أو (الديون المشكوك في تحصيلها) وغيرها من التسميات المختلفة التي تعبر عن هذه الظاهرة (1) .

الاتجاهات الحديثة في تصنيف الأصول تتجه إلي اعتبار الدين مبعثرا بعد مضي عام (سنة كاملة) علي استحقاقه بدون سداد، وفي حالة عدم قدرة البنك علي تحصيل الدين بعد هذه الفترة الزمنية يصنف الدين باعتباره متعثرا (2).

لليون المتعثرة أبعاد بالغة التأثير علي كل من البنك والعميل والاقتصاد القومي . تتمثل أهم آثار الديون المتعثرة علي البنك في الآتي (3):

1-تؤثر المديونيات المتعثرة سلبا علي المركز المالي للبنك، علي الرغم من زيادة حجم المركز المالي للبنك وتوظيفاته إلا أنها مجرد زيادة دفترية لا تعبر عن حقيقة الأداء المالي للبنك .

2-تؤدي المديونيات المتعثرة إلي زيادة حجم المخصصات التي يكونها البنك لمقابلة هذه المديونيات مما يؤثر علي أرباح البنك بالانخفاض .

3-تعد المديونيات المتعثرة أصول رديئة ضمن استثمارات البنك ولا تحقق للبنك أي عائد بل تحمل في طياتها الخسائر .

4-تؤدي المديونيات المتعثرة إلي ضياع فرص إعادة استثمارها مرات أخري الأمر الذي يؤدي الي خسائر مزدوجة للبنك مما يقلل من فرص البنك في التطور والنمو في المستقبل.

2/ محسن احمد الحضري ، الديون المبعثرة(الطبعة الأولى ، القاهرة: اينترنا للشر والتوزيع ،1997م)،ص 21.

3/ احمد عبدالعزيز الألفي ، مرجع سبق ذكره،ص 563.

4/ المرجع السابق ،ص 565.

أسباب تعثر التمويل:

ترجع أسباب تعثر التمويل وزيادة المديونيات المتعثرة في البنوك إلي أسبابا شائعة وعادة

ما تقسم هذه الأسباب إلي ثلاثة مجموعات رئيسية وهي :

1-أسباب تتعلق بالبنك.

2-أسباب تتعلق بالأوضاع والتغيرات الخارجية.

3-أسباب تتعلق بالعميل.

ويتم فيما يلي تناول هذه الأسباب بشي من التفصيل:

أولاً: مجموعة الأسباب التي تعود إلي البنك:

تتمثل أهم هذه الأسباب التي تعود إلي البنك في الآتي⁽¹⁾:

1-عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق . وقد يرجع ذلك إلي قلة خبرة موظفي الائتمان في البنك.

2-عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان، إذ قد يحابي مسئول الائتمان بعض أقاربه أو معارفه وتساهل معهم في شروط منح الائتمان.

3-عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع، أو تقييم الأصلي الثابت (كالعقار) بأكثر من قيمته الحقيقية.

4-الاتصال غير الوثيق للبنك بالمتعامل معه مما يجعل البنك بعيدا عن معرفة ظروف الأسواق التي تنعكس علي أعمال المقترض أو الممول.

1/ عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان (الطبعة الأولى ، عمان : دار وائل للطباعة والنشر ،1999م) ص ص 284-285.

ويري الدكتور آخر أن الأسباب التي تعود إلي البنك تتمثل في الآتي (1):

- 1- صعوبة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها البنك.
- 2- ضعف كفاءة القائمين علي العمل الائتماني وغياب النزاهة .
- 3- مجاملة العميل بمنحه تسهيلات أكثر من الحاجة.
- 4- التساهل في تحويل الدين المؤقت (قصير الأجل) الي دين دائم (طويل الأجل) .
- 5- عدم المتابعة الميدانية للعملاء.
- 6- التوسع في منح الائتمان لمشروعات عالية المخاطرة.
- 7- قبول دراسات الجدوى الصورية.

وبالإضافة لهذه الأسباب فهناك سبب آخر في غاية الأهمية يتمثل في منح التمويل للقائمين علي البنك من أعضاء مجلس الإدارة ومن كبار المساهمين بأسس غير سليمة. (2)
فيرى أحد الكتاب أن المديونيات المتعثرة نشأت أساسا نتيجة لأخطاء من جانب البنوك ويحدد ثلاث مراحل لهذه الأخطاء وهي علي النحو التالي (3).

أ- مرحلة الدراسات الائتمانية :

وتتمثل أهم صور القصور في الدراسات الائتمانية في الآتي :

- 1- تجاهل المعايير والأسس الفنية والأعراف المستقرة التي تحكم منح الائتمان المصرفي بدعوى حدة المنافسة في كثير من الأحيان.

2/ حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (الطبعة الأولى ، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2002م) ص 240.

1/ المرجع السابق ، ص 240.

2/ احمد عبدالعزيز الألفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص568-570.

2- الفشل في تحديد الحدود الآمنة للإقراض عند دراسة الهياكل التمويلية للمشروعات طالبة التمويل.

3- التركيز علي الضمانات وعدم الاهتمام بالتدفقات النقدية المتولدة أو المحققة من النشاط ومدى كفايتها للسداد.

4- قصور الدراسات التسويقية وعدم توفر البيانات والمعلومات عن الأنشطة التي تم تمويلها والمراد تمويلها كذلك.

5- عدم التدقيق عند منح التسهيلات لعملاء يتعاملون مع بنوك أخرى .

6- القصور في إعداد بالدقة المطلوبة بحيث لا تفصح عن حقيقة مركز العميل في السوق وسمعته ومدى حرصه علي الوفاء بالتزاماته.

7- القصور الشديد في التحليل والاعتماد علي مؤشرات غير موضوعية محيطة بالعميل.

8- النقص الشديد في الخبرة والتأهيل العلمي لبعض الكوادر الائتمانية .

9- القصور والفشل في تحديد حجم وطبيعة الاحتياجات التمويلية الملائمة لحجم وطبيعة نشاط العميل من حيث الأجل والتكلفة وطريقة السداد.

10- تعرض القرار الائتماني لبعض الضغوط الخارجية والداخلية، وعدم المقدرة علي تفادي مثل هذه الضغوط في كثير من الأحيان.

11- القصور في تفادي الشكل القانوني لنشاط العميل والمخاطر المرتبطة به.

12- الإفراط في منح التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء اعتمادا علي المركز الشخصي والاجتماعي لهم.

ب- مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية:

وتتمثل أهم صور القصور في مرحلة استخدام التسهيلات الائتمانية في الآتي :

- 1- عدم تجديد الاستعلامات بصورة دورية عن العملاء بعد منحهم الائتمان وبالتالي عدم معرفة التطورات التي لحقت بأنشطتهم ومراكزهم في السوق.
- 2- عدم تحقق البنك من استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائه في الأغراض المحددة لها في الدراسة الائتمانية.
- 3- عدم الإطلاع الدوري علي مراكز العملاء في البنوك الأخرى .
- 4- القصور في مراقبة حسابات التسهيلات الائتمانية وتحليل اتجاهات حركتها ومدى ركودها .
- 5- القصور في تحديث ملفات العملاء بالحصول علي البيانات الدورية عن مختلف جوانب نشاطهم .
- 6- القصور في القيام بالزيارات الميدانية للعملاء لمتابعة سير العمل عن قرب .
- 7- القصور في دراسة ومتابعة حركة الضمانات والتأمين عليها لصالح البنك.

ج- مرحلة تصنيف الديون كديون متعثرة:

وتتمثل أهم صور القصور التي تتعلق بالبنك في مرحلة تصنيف البنك للديون كديون متعثرة في أن البنك لم ينظر إلي عامل الوقت في التعامل مع المديونيات المتعثرة باعتباره من العوامل الحاسمة علي حدة التعثر وهما:

الشق الأول : تمثل في تكلفة عامل الوقت بالنسبة للبنك والعميل معاً، من خلال تجميد هذه الأموال وركودها بالنسبة للبنك، وزيادة عبء المديونية علي العميل بمرور الوقت .

الشق الثاني : يتمثل في ازدياد عبء المديونية بمرور الوقت مما يؤدي إلي صعوبة وضع الحلول الملائمة لعلاجها والاضطرار إلي تصفية النشاط وبيع الضمانات وهذا الحل يعكس خسائر للطرفين .

ثانياً: مجموعة الأسباب التي تعود الي عوامل خارجية:

تتمثل أهم الأسباب التي تعود إلي عوامل في البيئة الخارجية للبنك في الآتي (1).

- 1- الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر سلباً علي أعمال العميل المقترض ونتائجه.
- 2- الظروف الاقتصادية العامة، والدورات الاقتصادية وخاصة الكساد.
- 3- مجابهة العميل لأزمات طارئة مثل عدم توفر المواد الخام ، وتغير أذواق المستهلكين .
- 4- تغير التشريعات والقوانين كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملات الأجنبية أو قوانين الاستيراد والتصدير.
- 5- تغير ظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي تمكن من استقطاع نسبة كبيرة من الحصة السوقية.

ويضيف أحد الكتاب بعض العوامل وهي (2):

- 1- ارتفاع معدلات التضخم.
- 2- ارتفاع معدلات الفائدة.
- 3- ارتفاع تكاليف التأمين.
- 4- التدخل الحكومي في سياسات التسعير.
- 5- تزايد أعباء الضرائب والرسوم .
- 6- ارتفاع معدلات الأجور والمرتبات.

ثالثاً: مجموعة الأسباب التي تعود الي العميل:

تتمثل أهم أسباب تعثر التمويل والتي ترجع الي العميل المقترض أو الممول في الآتي (3):

- 1- ضعف خبرة العميل وحدثته في النشاط .

1/ عبدالمعطي رضا ارشيد ومحفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره ،ص285.

2/ حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص240.

1/ المرجع السابق ،ص239.

- 2- استخدام مبلغ التمويل في غرض غير الغرض المخصص له .
 - 3- سوء إدارة الأموال المقترضة.
 - 4- زيادة الاعتماد علي الأموال المقترضة من جانب العميل أي زيادة نسبة الديون الي حقوق الملكية .
 - 5- فقدان العميل لبعض أسواقه .
 - 6- تخاصم أو انفصال الشركاء.
 - 7- توسع العميل في البيع بالأجل .
 - 8- عدم التزام العميل بتوجيهات البنك.
- ويضيف آخر الي هذه الأسباب الآتية⁽¹⁾:
- 1- عدم إمساك العميل لحسابات مالية منتظمة تؤدي الي إتاحة البيانات والمعلومات الكاملة عن نشاطه.
 - 2- ضعف المقدرة الإدارية والتنظيمية للعميل بشكل عام .
 - 3- ضعف المقدرة التسويقية لبعض العملاء لتسويق إنتاجهم بمعدلات مرضية .
 - 4- انخفاض الإنتاجية لبعض المشروعات الممولة لعدم الكفاءة والتشغيلية والبشرية .
 - 5- التغيرات السريعة في الشكل القانوني لنشاط العميل وذلك غما بسبب وفاة صاحب المنشأة وعدم وجود الوريث المؤهل ، أو بسبب خروج ودخول شركاء جدد في شركات الأشخاص ، أو بسبب الخلافات بين الشركاء والتي تؤثر علي النشاط واستقراره .
 - 6- الانحرافات السلوكية لبعض العملاء بالإضافة إلي الحالة الصحية والعمومية والثقافية للعميل .

2/ احمد عبدالعزيز الألفي ، مرجع سبق ذكره ، صص 572-574.

وهناك أسباب أخرى ترجع للعميل وتؤدي إلي ارتفاع المديونيات المتعثرة بالبنوك تتمثل في الآتي (1):

- 1-تقديم العميل لمعلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك عند تقديم طلب الاقتراض من أجل الحصول علي الموافقة بمنح الائتمان
- 2-استخدام القرض لتمويل عمليات ليست من طبيعة عمل المقترض .
- 3-فشل المشروع نفسه وتحقيقه خسائر فادحة وبالتالي عدم قدرته علي الوفاء بالتزامه .

عاشراً: مفهوم المخاطر :

شهدت كثير من دول العالم أزمات مصرفية خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات وقد اختلفت حدة تلك الأزمات من دولة إلى أخرى ، وقد ازدادت حدة تلك الأزمات اعتباراً من أواخر عام 1994م، وأوائل عام 1995م.

وكانت أكبر الأزمات المالية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997م وعام 1998م والتي أثرت تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي خصوصاً على القطاعات المالية والمصرفية ، وأصبح يتزايد الاهتمام العالمي بصورة عامة ومن قبل المصارف بصورة خاصة بمسألة المخاطر وطرق إدارتها بما يخفف من نسب هذه المخاطر المصرفية وطرق إدارتها بما يخفف من نسب هذه المخاطر المصرفية ويحافظ على استقرار الجهاز المصرفي

وجاء الاهتمام المتزايد على الخاطر المصرفية تبعاً لتركيز اتفاق بازل عليها ، حيث احتل مفهوم المخاطر المصرفية مساحة واسعة من النقاش وعلى مختلف المستويات النظرية

1/ عبد المعطي رضا، أرشيد ومحفوظ احمد جودة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 282-284

والعلمية باعتبارها من اهم القضايا التي تطرح نفسها بقوة سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي .

ومخاطر التمويل على الرغم من انها ظاهرة قديمة قدم التعامل الاقتصادي البشري الا ان هذه الظاهرة أصبحت تشكل هاجساً كبيراً بالنسبة للمنشغلين بالعمل المصرفي .

وعند تناولنا للمخاطر لابد من التعرف أولاً عن الخطر وبتداخل مفهوم الخطر مع مفهوم عدم التأكد ، بصورة كبيرة إلا إن المفهومين يختلفان قليلاً ، فالخطر هو عبارة عن حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى نتيجة واحدة من مجموعة نتائج ممكنة وان صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج ، وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية بالمستقبل أما عدم التأكد فهو حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة كل منها غير معروفة ولا يمكن تحديد أو تقدير احتمالات حدوثها فهي حالة جهل كامل بالمستقبل (1)

تواجه منظمات الأعمال بصفة عامة الخطر الاقتصادي ويتمثل في الانحرافات السالبة في النتائج المحققة كانهخفاض التدفقات النقدية والإرباح المتوقعة ولا توجد منظمة تستطيع ان تنجو من هذه المخاطر ومن ثم فيجب عليها ان تتعرف كيفية تقليل أثارها .

والمخاطر الاقتصادية هي: الحالة التي تضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة إي المخاطر هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع . (2)

المخاطرة هي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة (1) . المخاطرة حالة عدم التأكد الذي يمكن قياس درجته . (2)

¹ / السعيد فرحات جمعة ، الاداء المالي للمنظمات الاعمال : التحديات الراهنة ((الرياض دار المريخ للنشر 200))ص 292
² / منير ابراهيم هندي ، اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية ((الاسكندرية منشأة المصارف ، 1999 م)) ص 250-251

والمخاطر تعني عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية ويعرفها هندي وزملاءه على انها مقياس نسبي لمدى تقلب العائد (3)

كما نعرف المخاطر أيضا بأنها ظروف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر تحديداً يقصد بالمخاطر حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة (4).

يعرف احد الكتاب المخاطرة (5) ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين ونعرف المخاطر بأنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة (6)

أحدى عشر: أهداف إدارة المخاطر

ماهى الاستجابة الواجب اتخاذها لمواجهة الخطر؟ وما طبيعة أو نوع هذه الاستجابة ؟ والجواب على ذلك هو موقف أو جهة نظر المعنيين بخصوص دور إدارة الخطر بالذات . يجب النظر إلى إدارة الخطر كونها جزء من الاهداف الكلية للمنظمة فالبعض ينظر إلى إدارة الخطر على اساس انها شئ لايد من القيام به أو تكلفة لعوامل أكثر إنتاجية في المنظمة، فالمطلوب هو وجهة نظر اكثر ايجابية ، ويمكن تحقيق ذلك بسهولة إذا بدأنا النظر إلى إدارة الخطر من الزاوية العريضة لها ، لا يمكن فصل إدارة المنظمة أو الشركة بصورة عامة

^{1/} غنيب وعبيدات محمد شفيق ومحمد ابراهيم ، اساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص ،ط((وارد المستقبل عمان)) ص 112

^{2/} النجفي حسن ، القاموس الاقتصادي ، ط ((بغداد مطبعة الادارة المحلية 1977)) ص 278

^{3/} منير ابراهيم هندي ، اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية ، الاسكندرية منشأة المصارف (1999)) ص 250-251

^{4/} نهى عبد الرحيم يعقوب ، اساليب تغطية المخاطر في البنوك ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2005.

^{5/} سامي عفيفي حاتم ، التامين الدولي (القاهرة : الدار المصرفية اللبنانية ط، 1986م ص 24

^{6/} طارق عبدالعال حماد ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالي (القاهرة المكتب العربي 2000). ص 260

والحقيقة فان تبرير وجودها إذا ساهمت في تحقيق اهداف المنظمة Justify its existence
(1)if it is assists that organization its objectives .

ان للمنظمات عدد من المسؤوليات التي في المقدمة هي قناعة المساهمين ((To Keep their
shareholders)) وتقوم المنظمات بذلك من خلال ضمانات حقوقهم والمحافظة عليها في
جميع الأوقات، وان هنالك عوائد معقولة على أولهم ولتحقيق ذلك فان المنظمات تضع
مجموعة من الاهداف التشغيلية واعمل على تحقيق هذه الأهداف فالخطة يمكن ان يعوق حتى
الإدارة الكفاء في اختيار أعراضها ومعالجة الامر بهذه الطريقة يصبح للخطر ولإدارته
أهمية اكبر ويعزز مكانة الخطر في المنظمة وبالتالي يمكن اعتبار ادارة الخطر على
المساعدة الايجابية لمدرء التشغيل في مساعدتهم على تحقيق أهدافهم .

تعرض الأموال المستثمرة الي عدد من المخاطر وتنقسم الي :

1-المخاطر غير المنتظمة (المخاطر غير النظامية):

هي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار ، وليس فقط طبيعة النظام المالي مما
يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة لبعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر علي مستثمر معين
أو مشروع محدد دون غيره (2). وتتمثل أيضا في المخاطر ذات السمة الخاصة التي يترتب
عليها تقلبات في العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة او المقترحة الناتجة عن عوامل
خاصة بمنشأة بعينها او بصناعة بعينها . وتعرف بأنها المخاطر المتبقية التي تنفرد بها
مؤسسة بنكية او صناعية ما ، او هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة
مالية معينة فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية والدعاوى
القضائية وغيرها تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن

¹ /د.خالد وهيب الراوي ، إدجارة المخاطر المالية ط1 (عمان :دزن،1999م ص14-12
1/ حمود بن صنجر الزدجالي ،بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابنداها بالنسبة للصناعة، المصرفية، اتحاد المصارف العربية ، بيروت 2003م ص 118.

العوامل المنتظمة، مستقلاً عن العوامل المؤثرة علي الصناعات والأسواق والأوراق المالية الأخرى.

نظراً لأن المخاطرة غير نظامية تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة علي مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات . لذلك يجب التنبؤ بها علي نحو مستقل لكل مؤسسة علي حدى يمكن كتابتها في شكل معادلة (1).

المخاطر النظامية العامة:

وهي تلك المخاطر التي تؤدي الي تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة والمقترحة في كافة المؤسسات (2).

المخاطرة الكلية=المخاطرة النظامية+المخاطرة غير النظامية

النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلي المخاطر النظامية باعتبارها تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها ويمكن التعليل عن المخاطر غير النظامية وذلك عن طريق التنويع . ولكن لا يمكن تجنب المخاطر النظامية (3). وتعتبر التغيرات التي تطرأ علي البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تؤثر علي السوق مصدر المخاطرة النظامية حيث لا يتم القضاء علي المخاطرة النظامية بالتنويع ، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل كما تعرف المخاطر المنتظمة بأنها: (4). المخاطر ذات السمة العامة التي تؤدي إلي تغلب العائد المتوقع لكافة المنشآت أي هي المخاطر التي تتعرض لها جميع المنشآت . ويرى البعض المخاطر النظامية أنها: (5). مخاطر كلية تنشأ عن البيئة المحيطة، وتتعلق بالنظام المالي العام،

1/ محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ، المرجع السابق ص 332.

2/ محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1999) ص 230.

3/ حسن عطا غنيم، دراسات في التمويل (بدون بلد ، بدون دار نشر ، ط 1999) ص 255.

4/ عماد صالح سلام ، اتحاد مجلة المصارف العربية (بيروت 2004) ص 94-95.

5/ ناظم محمد نوري ، طاهر فاضل البياتي ، أساسيات الاستثمار العيني والمالي (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 1999) ص 317.

وليس للمشروع الاستثماري بحد ذاته دور رئيسي فيها، فهي تؤثر علي المستثمرين كافة دونما استثناء .

أثني عشر: أنواع المخاطر

هنالك مخاطر متعددة تواجه البنوك وسيتم استعراض أهم هذه المخاطر :

1/ مخاطر السوق

تعتبر مخاطر السوق Market Risk هي مخاطر الانحرافات السالبة لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظه التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات (1).

أن الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق هي مصدر مخاطر السوق والتي قد تحدث إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو لتغير الأحوال الاقتصادية للمنشآت . فتنشأ مخاطر السوق العامة نتيجة لتغير الأسعار علي مستوي الاقتصاد ككل. أما المخاطر السوقية الخاصة فتنشأ عند تغير أسعار الأصول او الأدوات المتداولة نتيجة لظروف خاصة.

تؤدي تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة الي أنواع مختلفة من مخاطر السوق مثل مخاطر أسعار الأسهم ، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار صرف العملات، ومخاطر أسعار السلع(2).

2/ مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk بأنها المخاطر الناشئة من تراجع الإيرادات نتيجة أسعار الفائدة وعدم استقرارها (3). فالبنك قد يتعرض لهبوط إيراداته بسبب هبوط أسعار الفائدة، وهناك مصدر آخر لمخاطر أسعار الفائدة يتمثل في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية وأبرز مثال لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت،

6/ طارق عبدالعال حماد، إدارة المخاطر (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2003) ص203.

1/ عثمان بابكر ، المخاطر المصرفية: نظرة عامة، مرجع سبق ذكره ،ص 3.

2/ طارق عبدالعال حماد ، مرجع سابق ذكره ، ص202.

فالمقترض يمكنه سداد القرض والاقتراض بسعر جديد عند انخفاض أسعار الفائدة انخفاضا مقدرًا حتى يستطيع أن يحقق وفورات بتخفيض تكلفة التمويل بالنسبة له، وبكل تأكيد سوف يضطر البنك إلي إن يتعاقد مع مقترض آخر بسعر فائدة منخفض وهو ما يترتب عليه بالطبع انخفاض في إيرادات البنك. وتزداد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توفر نظام معلومات لدي البنك يمكنه من الآتي (1).

الوقوف علي معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد علي الأصول. تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة. يتعين علي مجلس إدارة البنك تحديد الأهداف الكلية والخطط العامة للبنك والسياسات التي تحكم مخاطر سعر الفائدة والتأكد بأن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات المطلوبة لتحديد وقياس إدارة هذه المخاطر.

وتتمثل أهم السياسات والتدابير اللازمة للسيطرة علي مخاطر سعر الفائدة في الآتي (2):
وضع آلية لمراجعة مخاطر سعر الفائدة، والحدود القصوى الملائمة لتحمل المخاطر، والنظم الكافية لإدارة المخاطر، ونظم رصد مخاطر سعر الفائدة واليات الضبط الداخلي الفعالة.
تحديد الأشخاص أو اللجان المسؤولة عن إدارة مخاطر سعر الفائدة.
توفير نظام معلومات لقياس ومتابعة واحتواء احتمالات التعرض لمخاطر سعر الفائدة.
تحديد المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية والتدقيق في الشروط الخاصة بالأدوات المالية مثل آجالها وتسعيرها واستردادها ، وتحديد الخطط المطلوبة للاحتماء من هذه المخاطر.
تطوير نظام لإدارة المخاطر لتقييم آثار التغيير في أسعار الفائدة علي العوائد الاقتصادية للأصول من خلال استخدام المفاهيم المالية العلمية وطرق إدارة وقياس المخاطر .

3/ سمير محمد الشاهد، إدارة الأموال أهدافها وسياساتها ومناهجها وإدارة المخاطر الائتمانية. في إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 2002) ص 59.¹
1/ عثمان بابكر، المخاطر المصرفية: نظرة عامة، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

تطبيق نظام وموجهات للحدود القصوى لتحمل المخاطر بمعنى تحديد درجات التعرض للمخاطر في حدود مؤشرات معروفة علي مدي التغيرات في أسعار الفائدة حتي تتمكن الإدارة من السيطرة علي هذه المخاطر . واي تجاوز لهذه الحدود القصوى المتفق عليها يجب ان يكون معلوماً لدي الإدارة العليا للبنك.

يجب ان يكون لدي البنك نظم رقابة داخلية كافية للتأكد من توازن إجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة، ولتطوير طرق فاعلة لتطبيق نظام مراقبة موثوق به . وسبقت الإشارة إلي ان مخاطر أسعار الفائدة تخص فقط البنوك التقليدية ولا توجد هذه المخاطر لدي البنوك الإسلامية.

3/ مخاطر أسعار الصرف

تتمثل مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وهي تحدث بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية⁽¹⁾. تنشأ هذه المخاطر عن التحركات غير الموازية في أسعار الصرف نتيجة لوجود مركز مفتوح للتعامل بالعملات الأجنبية لدي البنك سواء كانت هذه العمليات فورية أو كانت آجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت ما يسمى بالمشتقات المالية⁽²⁾.

سبقت الإشارة الي ان مخاطر أسعار الصرف هي من ضمن مخاطر السوق حيث تمثل أسعار الصرف مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الاخرى.

2/ طارق عبدالعال حماد ،مرجع سبق ذكره ، ص 206.

3/ سمير محمد الشاهد ، مرجع سبق ذكره ،ص 61.

4/ مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة Liquidity Risk من عدم كفاية الأموال السائلة الموجودة بالبنك لمتطلبات التشغيل العادية للبنك وعدم قدرته علي الإيفاء بالتزاماته في آجالها المستحقة. بالإضافة لذلك قد تكون هذه المخاطر نتيجة صعوبة الحصول علي السيولة بتكلفة معقولة بسبب الموقف الائتماني للبنك، ووضعها المالي . كما قد تكون نتيجة تعذر بيع الأصول أو تسيلها (1).

تعتبر مخاطر السيولة من أخطر أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي يمكن أن تنتهي به الي الإفلاس في حالة تعرضه لأزمة سيولة شديدة . إلا ان النقص الحاد في السيولة قد يكون ناتج عن مخاطر أخرى مثل الخسائر الهامة بسبب عجز عميل كبير عن الدفع والتي يمكن ان تثير عدم الاطمئنان لمستقبل البنك مما يؤدي لإحداث حالات سحب ودائع علي نطاق واسع (2). ويمكن أن تزداد مخاطر السيولة لدي البنك بسبب النقص الكبير في السيولة في السوق والتي تؤدي الي ارتفاع تكلفة السيولة وهي حالة متعلقة بالاقتصاد الكلي. تؤدي فجوة الاستحقاق بين الأصول والخصوم كذلك الي مخاطر السيولة ، وهي الفجوة الناشئة من كون موارد البنك غالباً قصيرة الأجل في حين يقوم البنك بالتمويل في أحيان كثيرة علي المدي الطويل الأمر الذي يتناسب مع مبدأ التغطية Hedging principle والذي يقضي بضرورة موازنة توقيت استحقاق الأموال المستخدمة في التمويل مع توقيت التدفقات النقدية المتولدة عنه .

ويتم التعبير عن موقف سيولة بنك ما بواسطة الخرائط الزمنية لاستخدامات ومصادر الأموال المتوقعة والتي تحدد الفجوة الموجودة بين استخدامات ومصادر الأموال. اعلي الرغم من أن البنك لا يستطيع السيطرة علي مصادر أمواله من الودائع ، إلا أن البنك يستطيع السيطرة

1/ عثمان بابكر ، المخاطر المصرفية: نظرة عامة، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

2/ طارق عبدالعال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 200.

علي استخدامات هذه الأموال . ولكن نظراً لتكلفة البديلة للموارد السائلة في ظل التعارض بين السيولة والربحية فيجب علي البنك ان يستثمر في مجالات ذات عائد بعد تأمين موقف السيولة⁽¹⁾. يلاحظ ان البنوك دائماً ما تحتفظ باحتياطات وقائية (مثل الأوراق المالية قصيرة الأجل) بالإضافة للاحتياجات الاعتيادية والتي تتدخل السلطات النقدية في تحديدها، غير أن الاحتياجات الوقائية تعتمد علي تقييم إدارة البنك لمخاطر السيولة. تتطلب الإدارة الجيدة لمخطر السيولة وضع الأمور الآتية في الاعتبار⁽²⁾. يجب الاحتفاظ بسجل يوضح احتياجات السيولة واستخداماتها بواسطة إدارات البنك. مراجعة هذا الاحتياجات باستمرار لتفادي أي نقص في السيولة أو أي فائض فيها. علي البنك ابتكار آلية لقياس ورصد فائض أمواله من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة والاخري التي ستكون في مقابل التزامات البنك. كما يجب الأخذ في الاعتبار الالتزامات خارج الميزانية مثل خطابات الضمان وخطابات الاعتماد. علي المدير المسئول عن السيولة ان يتعرف علي المواسم التي تشهد السحب من الودائع بكميات كبيرة او الفترات التي تزداد فيها الإيرادات بمبالغ كبيرة. يجب وضع العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية الكلية في الاعتبار وتقدير كل الاحتمالات التي يمكن ان تؤدي الي صدمات مالية والتحسب لها. يجب ان يتوفر للبنك آليات تحكم داخلية لإدارة مخاطر السيولة وذلك في إطار نظام الضبط العام الذي يتبعه البنك. يجب ان يتوفر للبنك نظاماً للمعلومات كافياً لاستخراج تقارير منتظمة تساعد في معرفة مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة.

3/ عثمان بابكر، المخاطر المصرفية : نظرة عامة ، مرجع سبق ذكره ، ص11.
1/ المرجع السابق، صص10-12.

علي المراجعة الداخلية التدقيق الدوري بشأن إدارة السيولة لتحديد أي ضعف أو مصاعب في سيولة البنك.

ضرورة التحسب المستمر للأزمات المالية التي يمكن ان تحدث بأسواق المال وتأثيرها علي الأوضاع المالية بالبنوك. (1)

5/ المخاطر التشغيلية :

مخاطر التشغيل Operational Risk هي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو كمختلف المنتجات المصرفية وهي قد تحدث بسبب وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، أو نتيجة لأعطال في نظم التشغيل الالكتروني للبيانات والمعلومات (2).

هناك أسباب متعددة تؤدي الي مخاطر التشغيل مثل الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث (3). تحدث المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو فساد الذمم، أما المخاطر الفنية قد تكون فقد تكون ناتجة من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصال أو الحسابات الآلية .

وهناك مخاطر متعلقة بالعمليات والتي قد تحدث نتيجة لعدة أسباب منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات مثل عدم الدقة في القيام بالعمل، وفي حفظ السجلات ، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية.

تؤدي مخاطر التشغيل الي ارتفاع التكاليف التشغيلية الأمر الذي يؤثر سلباً علي الإيرادات ومن ثم علي الأرباح . وتعتبر إدارة مخاطر التشغيل في غاية الصعوبة والسبب في ذلك يعود الي كون هذه المخاطر متعلقة بالأخطاء البشرية، أو بالنظم المتبعة أو بالتقنية المستخدمة. وعلي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك تطوير سياسات عامة وخطط لإدارة هذه

2/ سمير محمد الشاهد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

1/ المرجع السابق، ص 61-62

2/ عثمان بابكر، المخاطر المصرفيةك نظرة عامة، مرجع سبق ذكره، ص3.

المخاطر بالإضافة لتأسيس معايير وموجهات واضحة لتقليل مخاطر التشغيل. وفي هذا الصدد يجب وضع الأمور الآتية في الاعتبار (1) :

الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات المختلفة للبنك.

استحداث عدد من اللوائح وموجهات العمل أو تطوير دليل مخاطر التشغيل الذي يشتمل علي توضيح لخطوات وطرق التشغيل في كل إدارة . مثل توضيح طرق وكيفية التعامل مع الزبائن أو المستثمرين.

حصول البنك علي المعلومات الخاصة بالمخاطر المتعددة من التقارير المختلفة مثل تقارير المراجعة، وتقارير الرقابة المصرفية، وهذه التقارير قد تكشف عن الثغرات التي ربما تكون مصدراً للمخاطر الكبيرة.

ضرورة الفصل الواضح للمسئوليات وتحديدها بالإضافة لوضع خطط طوارئ للتعامل مع مخاطر التشغيل.

هنالك دور كبير للمراجعين الداخليين في رصد مخاطر التشغيل.

6/ المخاطر الفنية:

تشمل المخاطر الفنية Technical Risk عدداً من المخاطر المحددة والمرتبطة بالجوانب الفنية في عمل البنك ويمكن إيراد أهم هذه المخاطر علي النحو التالي: (2)

نقص المعلومات: مثل عدم امتلاك معدلات أو أسعار مرجعية لكل الفقرات الواردة في الميزانية يؤدي الي أخطاء هامة في قياس مخاطر أسعار الفائدة. وكذلك المبالغ المستردة في حالة العجز عن السداد غير ممكناً.

3/ المرجع السابق ، ص ص 12-13.

1/ طارق عبدالعال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 209-210.

مخاطر التسوية: وهي تنشأ من الفجوة الزمنية المحتملة بين التدفقات في المعاملات من خلال الوقت المنقضي بين المدفوعات التي تخص طرفين محل تسوية معينة فربما تحدث حالة عجز عن السداد من أحد الأطراف .

مخاطر التسليم: وهي تنشأ في وقت تصفية التدفقات التي تسوي معاملة معينة .وهي تستدعي وجود نظم فنية تستخدم في تسوية المعاملات بصورة سليمة.

مخاطر الضمانات: وهي تنشأ من تغير قيمة الأصول المستخدمة كضمان للتحوط من إمكانية عجز طرف عن الدفع. وقد تكون هذه الضمانات في شكل أوراق مالية لذلك فهي قد تتأثر بالتقلبات في أسواق رأس المال .

7/ المخاطر القانونية :

ترتبط المخاطر القانونية Legal Risk بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود. (1)

وقد تكون هذه المخاطر خارجية مثل عدم الالتزام بالضوابط الرقابية الخاصة ببعض الأنشطة التي تمارسها البنوك، كما يمكن أن ذات طبيعة داخلية مثل الاحتيال وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين من قبل الموظفين داخل البنك .

ويري البعض أن المخاطر القانونية ربما تحدث نتيجة لحدوث التزام غير متوقع أو فقد جانب أو جزء من قيمة أصل معين نتيجة لعدم توافر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات (2)

8/ مخاطر السمعة:

مخاطر السمعة Reputation Risk هي عبارة عن فقدان الثقة من قبل الزبائن في البنك، وكذلك فقدان ثقة البنوك الزميلة والسلطات الرقابية فيه. (1)

2/ عثمان بابكر ، المخاطر المصرفية: نظرة عامة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

1/ سمير محمد الشاهد ، مرجع سبق ذكره، ص 62.

وتتمثل أهم أسباب مخاطر السمعة في الآتي:

- الأخطاء الإدارية.
- عدم التقيد بالقوانين .
- Financial Scandal الفضيحة المالية
- فقدان الكفاءة والنزاهة والسلامة المالية.
- وتكون نتائج مخاطر السمعة :
- سحب كميات كبيرة من الودائع.
- ظهور مشاكل حادة في السيولة.
- توقيف العمل بواسطة السلطات النقدية.
- الإفلاس Bankruptcy

9/ المخاطر الإستراتيجية :

تنشأ المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk نتيجة لعدم وجود إستراتيجية مناسبة للبنك. والإستراتيجية هي عبارة عن المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لتحقيق أهدافه⁽²⁾. يتوقف اختيار الإستراتيجية المناسبة للبنك علي تحليل البيئة الداخلية وعوامل المنافسة والتعرف علي الفرص والمخاطر البيئية، وكذلك تحليل البيئة الداخلية للبنك للوقوف علي نقاط القوة والضعف. ثم اختيار الإستراتيجية والتي هي عبارة عن خطة طويلة الأجل ذات تأثير كبير علي واقع ومستقبل البنك. وتضح أن أي خطأ في تحديد إستراتيجية البنك تكون له آثار بالغة الخطورة وذات تكاليف عالية جدا.

/Taha El-tayebAhmed,Risk Management ,paper presented in the Seminar of Credit Risk Management for High Institute of Banking and Financial Studies – Sudan in Co-operation with 3/Islamic Banks (Khartoum: Islamic Research and Training Institute – IDB,August 2002),p 13.

3/ سمير الشاهد ، مرجع سبق ذكره،ص62

10/ مخاطر الالتزام:

المقصود بمخاطر الالتزام Compliance Risk تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو في شكل حرمان البنك من ممارسة نشاط معين نتيجة لارتكابه مخالفات معينة⁽¹⁾.

11/ مخاطرة الحفظ (الأمانة):

مخاطرة الأمانة Custody Risk هي عبارة عن المخاطرة الناشئة عن خسارة الأوراق المالية المحفوظة لدى الحافظ (البنك) نتيجة للإعسار أو الإهمال أو بفعل الغش بواسطة البنك⁽²⁾

ثلاثة عشر: مفهوم المخاطر الائتمانية ((مخاطر التمويل))

تعرف مخاطر التمويل أو المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر الناتجة من تخلف العملاء أو عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم طرف البنك ،سواء كانت هذه الالتزامات عبارة عن أصل المبلغ المقرض أو خدمة الدين أي الفوائد أو العوائد المستحقة للبنك . والمخاطر الائتمانية هي كذلك مخاطر تراجع المركز الائتماني للطرف المدين والذي يعني ازدياد احتمال التخلف عن السداد⁽³⁾

وكنتيجة للمخاطرة الائتمانية تنشأ حالة عدم تأكد من صافي الدخل من نشاط التمويل ومن القيمة السوقية للأصول نتيجة لعدم السداد الكلي أو من التأخير في السداد أصل القرض أو العوائد المترتبة عليها. ⁽⁴⁾

تعد مخاطر الائتمان⁽¹⁾ من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصارف في علاقتها مع الممولين وتتعلق المخاطر الائتمانية بالاحتمالات المحيطة . بقدرة المدين على السداد في

1/ المرجع السابق ، نفس الصفحة.

2. Basle Committee OTC Derivatives: Settlement procedures and Counterparty Risk Management (/<http://WWW.bis.org>),P.P.14-15. SEPTEMBER 1998)

³ المرجع السابق ذكره ص 197

⁴ عثمان بابكر ، المخاطر المصرفية نظرة عامة ، ورقة قدمت في حلقة العمل حول مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية ((الخرطوم المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية بالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الاسلامي للتنمية بجدة 2002 ص 1

الوقت المحدد للسداد وبالشروط المتفق عليها في العقد . وفشل المدين في الوفاء بالتزاماته يؤدي في كل الحالات إلى إلحاق الخسائر بالدائن ،ومن ثم صار ذلك خطراً يواجه البنك دائماً . والمخاطر الائتمانية تعد من أهم انواع المخاطر التي تواجهها المصارف

والمقصود بالمخاطر الائتمانية (2) احتمال عدم دفع العوائد أو الأقساط أو سداد مبلغ القرض في الزمن المحدد له .

والمخاطر الائتمانية تعرف بأنها الفرصة او الاحتمال التي يكون فيها المدين أو مصدر الأداء المالية غير قادر على سداد الفائدة أو سداد اصل القرض وفقاً للشروط والأحكام المعينة من اتفاقية الائتمان ان السداد قد يتأخر أو أنه في النهاية يتم سداده ، وهو الامر الذي قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي يؤثر في سيولة البنك ، ورغم التحديات والابتكار في قطاع الخدمات المالية فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل سبباً رئيسياً في حالات الخداع والغش في البنوك بمفردها والسبب هو إن أكثر من 70% من ميزانية البنك ترتبط بهذا الجانب .

أربعة عشر: الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان (3)

ان الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر الائتمان هو تقليل المخاطر الائتمانية لكي تتناسب مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح .

- يتعين ان يهدف البنك الى ادارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها

- التقيد بكافة القوانين والتقلبات في كل الأحوال

- محاولة البنك جاهداً في تنويع محفظة الإقراض بشكل جيد

¹ محمد العلي القري ، ورقة عمل عن المخاطر المالية في التمويل المصرفي الاسلامي ، ((الخرطوم ،تنظيم المعهد العالي للدراسات المصرفية 2002م))

² زياد رمضان ،مبادي الاستثمار المالي والحقيقي((عمان دار وائل للنشر 2005م،ص 322

³ سمير الخطيب قياس وادارة المخاطر ((الاسكندرية :منشأة المصارف للنشر 2005م ص 129))

- ان تتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على مدى طويل .

إدارة مخاطر الائتمان (1)

مخاطر الائتمان تعرف بأنها الفرصة او الاحتمال التي يكون فيها المدين او مصدر الأداء المالية غير قادر على سداد الفائدة او سداد الأصل القرض وفقاً للشروط والأحكام المعينة من اتفاقية الائتمان ،وهى جزء ملازم للعمل المصرفي وتعني مخاطر الائتمان ان السداد قد يتأخر او انه في النهاية يتم سداده ،وهو الامر الذي قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي يؤثر في سيولة البنك ،ورغم التحديات والابتكار في قطاع الخدمات المالية فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل سبباً رئيسياً في حالات الغش في البنوك بمفردها والسبب هو ان أكثر من 70% من ميزانية البنك ترتبط بهذا الجانب وهي ادارة المخاطر والأنواع الرئيسية هي :

1/ المخاطر الشخصية او مخاطر العملاء

2/ مخاطر الشركات

3/ مخاطر سيادية او مخاطر الدولة

وسبب وجود آثار المخاطر الائتمان فمن الأهم إجراء تقييم شامل لقدرة البنك على التقيد والإدارة والإسراف والإلزام واسترداد القرض والسلفيات وأدوات الائتمان الأخرى.

أهم الأعمال التي تقوم بها ادارة مخاطر الائتمان :

بصفة عامة فان ادارة وقياس مخاطر الائتمان بالبنك تستلزم بجانب الاقتصاعات المؤكدة لكل ادارة من إدارة قطاع الائتمان والإدارة المركزية للائتمان ، وادارة متابعة الائتمان

¹ طارق عبد العال حماد ،حوكمة الشراكة ،تطبيق الحوكمة في المصارف ((القاهرة الدار الجامعية ،عين شمس 2005م ص 365-366))

وإدارة تسوية الديون المتعثرة ،وجود نظام لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية كل فيما يخصه او من خلال توزيع الاختصاصات فيما بين تلك الإدارة اومن خلال ادارة مستقلة تقوم بذلك ادارة مخاطر الائتمان بالاجراءات التالية (1)

اولاً : اعداد تقييم دوري لمحفظه استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية ينبغي اجراء تقييم دوري لمخاطر استثمارات البنك ومحفظه الائتمان لديه ، وما تم من اجراءات في شأنها وما يتم اتخاذه لمواجهة ما يستجد من مخاطر ويعرض التقييم على الادارة العليا للبنك ، هو الامر الذي يتطلب وضع نظام تفصيلي يتم بموجبه إعداد التقييم المشار اليه بالسرعة والدقة اللازمة تعرضه على الادارة العليا للبنك في الزمن المحدد.

وفي ذات المجال لابد من التنسيق بين ادارة مخاطر الائتمان وإدارات الائتمان المختلفة بالبنك وكذلك الادارات المشرفة على الاستثمار وادارة نظم المعلومات حسب النظام المتبع بالبنك . علماً بأنه وفقاً لما تعرضه بعض السلطات الرقابية على البنوك تقديم تقييم نصف سنوي على الاقل لمخاطر الاستثمارات ومحفظه الائتمان لديه كما هو الحال في مصر .

ثانياً: اعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي :

تهدف عملية تقييم المخاطر إلى إيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط والعميل وعلى مستوى المحفظة ككل ويمثل نظام تقييم المخاطر حجم الزاوية في تقييم الجدارة للعميل ويساعد على الآتي : (2)

▪ منح الائتمان الجيد على أسس موضوعية ومتابعة استمرارية جودته

¹/ سمير الخطيب قياس وإدارة المخاطر ((الاسكندرية :منشأة المصارف للنشر 2005م ص 165-166))

²/ المرجع السابق ص 167

- الرقابة على جودة المحفظة وتحديد إستراتيجية التعامل مع مخاطر المستقبلية للمحفظة
- تحديد الأنشطة الاقتصادية المستهدفة التوسع الائتماني بها وتلك المطلوب تقليص الائتمان الموجهة إليها
- تسهيل التمويل تأسيساً على العلاقة بين العائد والمخاطر
- وضع أساس هام لتحديد السلطات التقديرية في مجال منح الائتمان
- نظام التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية ليس بديلاً للتحليل الائتماني لدى مسئولين الائتمان حيث انه لا يشمل كافة التطورات والاحتمالات المتوقعة حدوثها مستقبلاً
- يتم التعريف على التقييم المخاطر من خلال محورين أساسيين الأول يتعلق بمخاطر النشاط الاقتصادي والثاني يتعلق بالمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعميل
- يتم التقييم للعملاء عند المنح وعقد اي تغييرات تطراً خلال العام التسهيل وبعده أدنى وتتم مراجعة التقييمات مرة كل عام ولتقييم مخاطر النشاط الاقتصادي يتم إتباع الآتي:
 - دراسة المخاطر المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك لتحديد المخاطر المرتبطة بكل نشاط واقتراح السقوف الائتمانية الخاصة بكل نشاط ومنطقة جغرافية في ضوء المخاطر المرتبطة بها وسابقة تجارب البنك مع هذا النشاط بما يحقق تنوع المحفظة وتحقيق المخاطر .
 - يتم إعداد اقتراحات بشأن مخاطر النشاط والسقوف لكل منها بشأن توزيع المخاطر بالمحفظة من خلال تحديد سقف لكل نشاط توزيع سقوف على منطقة جغرافية ،وبما يحدد سقوف إجمالية لكل منطقة جغرافية واعتمادها من الإدارة العليا للبنك ووحدة البنك بها .

- يتم تحديث مخاطر النشاط والسقوف الائتمانية الخاصة بكل منها بصيغة دورية سنوية وفي الحالات التي قد يحدث فيها تغيرات ذات تاثير كبير على النشاط خلال العام فيتم إعادة النظر في السقوف الائتمانية ومخاطر النشاط دون انتظار لانتهااء العام

ثالثاً: التقييم للجدارة الائتمانية للعملاء : (1)

يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لامكان النظر من منحهم الائتمان المطلوب في حال إذا توافدت لديهم الجدارة الائتمانية المطلوبة حيث يتم اتباع الاتي

- تحديد درجة المخاطر للعملاء بمعرفة السلطة الائتمانية المختصة على كافة المستويات والسلطات التقديرية المقررة في مجال منح الائتمان

- يتم التعرف على المخاطر الائتمانية للعميل من خلال تحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به التي يتم توزيعها الى عوامل مالية وأخرى غير مالية

- بالنسبة للعوامل المالية يتم التعرف عليها من خلال مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة ، الهيكل التمويلي ، كفاءة النشاط ،نسب الربحية ،نسب النمو .

- اما بالنسبة للعوامل غير المالية فتنتمثل في عوامل تخص المشروع وإدارته الاستعلام ،الزيادة الميزانية ،طبيعة العملية المطلوب تمويلها مدى توافر مدخلات للمشروع محلياً وقدرته على المنافسة ،بالإضافة إلى المعاملات مع الجهاز ،وكذا الموقف مع الجهات السيادية والضمانات المقابلة للتسهيلات ،والممتلكات الأخرى للعميل ومخاطر التسهيل والأجل .

- وقد تم إعطاء وزن ترجيحي للعوامل المالية نسبته 50% من إجمالي الأوزان الترجيحية للخطر الائتماني و50% للعوامل غير المالية

¹/ المرجع السابق ص 187

-في حالة عدم توافر بيانات عن بعض عناصر التقييم لأسباب خارجة عن الإرادة تستبعد درجة لعنصر غير المتوقع عنه بيانات في البسط على المقام للحصول على درجة التقييم التي حصل عليها العميل

-في حالة تقدم شركات حديثة التأسيس ولعدم توافر سجل تاريخي لها . ومن ثم يصعب الحكم على نجاحها في المستقبل . ومع ذلك تشير دراستها الى انها تمثل فرص استثمارية يتم تقييمها وإعطائها ذات الدرجات التي تعطى للشركات التي أسست خلال الفترة من سنة واول من ثلاث سنوات .

-في حالة الشركات العالمية ومتعددة الجنسيات يسترشد بالتقييمات العالمية عن تلك الشركات من مؤسسات التقييم المعترف بها علمياً

-تتولى الإدارات المختصة بالبنك تحديد درجات تفصيلية لعناصر التقييم المالية وغير المالية لكل نشاط من الأنشطة الرئيسية المختلفة وذلك من خلال تحليل عينة مناسبة من عملاء البنك المنتظمين والحصول على متوسط اداء العينة ويتم مراجعة تلك المعايير سنوياً.

رابعاً: إعداد تقارير شهرية وربع سنوية وتقارير عن الحالات الخاصة بشأن الامور الاتية⁽¹⁾:

أ/ إعداد تقارير شهرية تعرض على الإدارة العليا تضمن ما يلي :

- توضيح التغيرات التي طرأت على حجم المحفظة الائتمانية وأسبابها
- حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة
- حجم التسهيلات الممنوحة مقابل ضمانات عينية مصنفة حسب نوع الضمان والقيمة السوقية للضمانات للوقوف على مدى جودتها وكفايتها

¹/ المرجع السابق ص 202

- التسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيانات
- التسهيلات غير المنتظمة التي تم تصنيفها وفقاً لتعليمات البنك المركزي
- التجاوزات عن الحدود المصرح بها وبيان السلطة الائتمانية التي وافقت عليها والأسباب التي أدت إلى تلك التجاوزات والموعود المنتظر لسدادها وذلك حتى يتسنى متابعتها .

ب/ إعداد تقارير ((ربع سنوية)) تعرض أوضاع المحفظة الائتمانية وتطورها على وجه الخصوص :

- تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي
- توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني . وتسهيلات بدون ضمان عيني بالنسبة للنوع الأول يتم توزيعه حسب نوع الضمان مع ذكر قيمة الضمان وفق اخذ تقييم .
- بعض مؤشرات جودة الأصول لنظام الإنذار المبكر
- نسبة المحفظة الائتمانية للودائع .
- نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة
- نسبة المخصصات لإجمالي التسهيلات غير المنتظمة ، التسهيلات والقروض التي استحققت ولم تسدد .
- مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض
- العائد على إجمالي القروض
- بيان مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة للنظر في تقرير المخصصات المناسبة

-تقارير خاصة عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم الوقوف على وضعها لظروف تتعلق بهذه التسهيلات او الظروف قد استحدثت على النشاط الخاص بها حتى يمكن وضع الحلول والأساليب المناسبة لحسن سير هذه التسهيلات بما يضمن انتظام سدادها

تهدف هذه التقارير اليى استخراج مؤشرات تساعد الإدارة العليا للبنك في اتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيفها إلى أدنى حد ممكن وإدارة المخاطر على أسس سليمة فضلاً عن رسم السياسات المستقبلية في مجال السياسة الائتمانية

ج/ العمل على الحد من المخاطر الائتمانية من خلال مايلي :

-المساعدة في الكشف عن اي اختلاف في جودة القروض الممنوحة للعملاء من خلال مراقبة مدى الالتزام بالسداد وقيمة الضمانات ، وعدم كفاية المخصصات ، والمخصصات والتنسيق مع الإدارات التي قد تنجم عن عدم السداد او التقليل منها ومن مستوى المخصصات المطلوبة .

-بالنسبة للديون المتعثرة والمحولين للقضايا يتم تكريس جهود بالتنسيق مع الإدارة القانونية والإدارات المختصة الأخرى ((إدارات الائتمان المختلفة)) لمتابعتها والحصول على على اكبر قدر ممكن من مستحقات البنك من قبل هؤلاء العملاء سواء بالطرق الودية او بالضغط بالإجراءات القضائية ضدهم وعرض التقارير بشأنهم للإدارة العليا بصفة دورية تتضمن اقتراحات المتابعة في الشأن ومآتم تحصيله من تلك المديونيات نتيجة المتابعة المستمرة .

مقررات لجنة بازل بشأن المبادي العامة لإدارة المخاطر الائتمانية (1)

¹/ سميير الخطيب ، قياس وادارة المخاطر ، مرجع سبق ذكره ص 130

- يجب ان يتولى البنك اهتماماً كبيراً لمخاطر الائتمان وتتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية وبالحكمة والحذر ، فالثقة الائتمانية والالتزام والملائمة في محور العلاقة بين القرض والمقترض ، وبدونها لا يمكن ان تقوم علاقة بينهما مهما كانت ربحية او نزوة المقترض الحالية والمستقبلية .

- يجب أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال ويتعين مراجعة هذا الدليل بصفة دورية لضمان تقيدها بسياسة البنك الائتمانية .

- منع حدوث خسائر من مخاطر الائتمان ويجب ان تكون من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من مسؤولي البنك

- يتأكد البنك دائماً من توفر المصادر الفنية والبشرية المناسبة لإدارة المخاطر لتحقيق الهدف .

- التأكد من صحة إجراءات الموافقات الائتمانية والفعات والمستندات الائتمانية يتم مراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر .

- تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان ، ويجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وحجم المخاطر للبنك وتنفيذ كافة مخاطر الائتمان بحدود مناسبة لكل منها وتتم مراقبتها دورياً

- يجب ان تتم معالجة القروض الصعبة على أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال .

خمسة عشر: الأدوات الأساسية لتحديد مخاطر الائتمان⁽¹⁾

لابد من تحديد المخاطر الائتمانية على المستوى الفردي لمخاطر الطرق الأخرى على مستوى المحفظة

1/ المستوى الفردي لمخاطر الأطراف الأخرى :

النقطة الأساسية لتحديد المخاطر هي الطرف الآخر ،ويتم تجميع مجموع من الالتزامات ((التسهيلات النقدية وغير النقدية وغير النقدية)) لطرف الأخر في عملية تحديد المخاطر وبعامل كافة المدينين الذين يرتبطون في بعض حالياً وقانونياً كعميل واحد.

التحليل الدقيق قدرة المقرض ورغبته بسداد دينه طبقاً لبنود العقد وتقييم الضمانات والمراجعة الدورية للضمانات ومركز الطرف الأخر من شأنها ان تمكن البنك من تحديد وتقليل المخاطر بقدر الإمكان . الهدف الرئيسي لتحليل الائتمان هو الحكم على قدرة العميل في المستقبل على خدمة الدين وسداد أصل الدين وذلك بناءً على معايير كمية ونوعية وإجراءات تدقيق ومراقبة محفظة القروض تتم بطريقة موحدة .

2/ على مستوى المحفظة :

الهدف الرئيسي لتحديد المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة هو تحديد تركيز المخاطر وان يولي البنك تعليمات ومتطلبات البنك المركزي اهمية خاصة ولاسيما تلك المتعلقة بالحدود على تركيز المخاطر الائتمانية .

¹/ المرجع السابق ص 143

-وبصيغة عامة يمكن إيجاز خطوات تحديد المخاطر الائتمانية كما يلي : أولاً : قبل منح الائتمان :

-تواجه المصارف على مستوى العالم أزمات

خطوات تحديد المخاطر الائتمانية : (1)

أولاً : قبل منح الائتمان

تواجه المصارف على نطاق العالم أزمات مالية حادة لأسباب متعددة ولعل أشهرها حدة تلك المرتبطة بالمعايير المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية للممولين مع غياب نظام فعال لإدارة المخاطر وعدم الاحتراز للمتغيرات الاقتصادية التي ألقت بآثارها سلباً على الموقف التمويلي والاستشاري للمصارف . ويعتبر النشاط التمويلي المباشر للمصارف المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية رغماً من توافرها بدرجات متفاوتة في أنشطة مصرفية أخرى مثل خطابات الضمان والتحصيل المستندية وعمليات التحويل بالنقد الأجنبي وتأسيساً لما سبق ذكره فإن الحاجة إلى تطوير نظام بقدر عالي من المعايير والأسس الموضوعية بقرض تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء أضحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى .

ويعتبر مفهوم الجدارة الائتمانية (2) احد المبادي المستقرة التي يتعين توافرها في العميل والتي يطلق عليها OS وهي :

- شخصية المقترض
- القدرة على السداد

¹/ المرجع السابق ص 143

²/ المرجع السابق ص 144

- الملائمة المالية
- الضمانات
- الظروف المحيطة

بالنسبة للشخصية :

يتعين اخذ الأمور التالية كحد ادني :

- أخلاقيات العمل وسلوكياته سواء الخاصة او في المجال عمله
- العادات الشخصية ، والجانب الثقافي والحالة الاجتماعية والدرجة العلمية .
- السمعة في السوق ولدى البنك
- مدى التزاماته بالوفاء بمتعهداته

والهدف من ذلك الاطمئنان الى سمعة العميل على المستوى الشخصي وعلى مستوى نشاطه.

بالنسبة للمقدرة

هنالك أمور يجب التدقيق منها :

1/ القدرة على الإدارة بكفاءة ومدى قدرة الإدارة على الاستخدام الأمثل للموارد

2/ مدى القدرة على تحقيق موقع مناسب بالسوق والمنافسة

3/ الخبرة الفنية والإدارية للهيكل الإداري بالمؤسسة وبصفة عامة التحقيق من توافر

الخبرة الفنية والإدارية اللازمة لإدارة النشاط وكذلك توافر الملاءة المالية للعميل .

بالنسبة لرأس المال

يتعين النظر فيما يلي :

-مدى توازن الهيكل التمويلي للشركة

- ما اذا كان رأس مال الشركة كافي لإدارة النشاط واستمراره من عدمه

-مدى الكفاءة في إدارة السيولة وتحقيق رأس المال عامل موجب

-مدى مصداقية البيانات المالية التي تقدمها الشراكة والهدف من ذلك الوقوف على مدى

ملائمة رأس مال العميل لحجم النشاط الذي يزاوله باعتباره انه احد اهم خطوات الدفاع

للمتعاملين مع العميل

بالنسبة للضمان :

في هذا المجال ينظر الى الآتي :

-مدى السيطرة على الضمانات والأولوية والامتياز

-توافر المستندات التي تمكن البنك من التنفيذ على تلك الضمانات وقت الحاجة

-مدى سيولة الضمان

-امكانية التنفيذ على الضمانات ودياً أو جبرياً عند اللزوم وبصفة عامة ينظر الى مدى

قابلية الضمانات للبيع او التغطية وألان الاحتفاظ بها لا يمثل عبأ او تكلفة مرتفعة

ومدى توافر المستندات التي تمكن البنك من التنفيذ .

بالنسبة للظروف المحيطة :

ينظر إلى الآتي :

1/ موقع الشركة في السوق وقدرتها على المنافسة محلياً او خارجياً

2/ الظروف الاقتصادية السائدة لقطاع النشاط الخاص بالشركة وكذلك الظروف الاقتصادية بوجه عام

3/ مدى تأثير النشاط بالتطورات التكنولوجية

4/ الموقف تجاه البنوك الأخرى والموردين

5/ مراعاة الظروف الخاصة بالعميل وهي تختلف من عميل لآخر والظروف العامة

أيضاً من الأمور التي يتضمن مراعاتها قبل منح الائتمان العنصر الثاني والذي يتمثل في الدراسة الجيدة للعميل والتأكد من سلامة الجدوى وإمكانية السداد واستلام شامل دقيق.

أنواع المخاطر المصرفية:

تعتبر البنوك من أكثر المنشآت التي تواجه المخاطر في عملها، ولعل السبب في ذلك الي طبيعتها الخاصة والتي تختلف بها عن باقي المنشآت الأخرى فهي تتسم بالرفع المالي العالي من ناحية بالإضافة إلي التغيرات المتلاحقة في الصناعة المصرفية من ناحية أخرى ، ولعل التحرير المالي ، والصيرفة الالكترونية ، وتعدد الأصول المالية، والتغير السريع في طبيعة الأسواق المالية ، والتعقد في البيئة الاقتصادية والتنافسية الدولية تعتبر من أهم العوامل التي تجعل عمل البنوك محفوفا بالمخاطر .

سادس عشر: مخاطر الائتمان :

المقصود بها⁽¹⁾ عدم المقدرة علي دفع الفوائد أو الإقساط أو سداد مبلغ القرض في الأوقات المحددة لذلك. وهي تلك المخاطر المتعلقة بعجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لذلك . ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر

1/ سعيد الخطيب ، قياس وإدارة مخاطر البنوك (الإسكندرية: منشأة المصارف للنشر ، 2005) ص 110.

علي صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عن عدم السداد أو تأجيل السداد .
وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتغير باحتمال العجز عن السداد بها. وتتمثل
القروض أكبر هذه الأنواع فالتغيرات في الظروف الاقتصادية العامة. ومناخ التشغيل
بالشركة يؤثر علي التدفقات النقدية المتاحة . لخدمة الدين ضمن الصعب التنبؤ بهذه لذلك
فان قدرة الفرد علي رد الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ علي التوظيف وصافي
ثروة الفرد

تبين في العديد من المرات انه لا يوجد هنالك قرض بدون مخاطر ، مهما كانت
الضمانات المقدمة فالخطر ملازم للقرض ولا يفارقه والبنك يجب عليه دائما الحزر من
ان لا يتمكن المدين من الوفاء بالتزامه ومثال لذلك : مخاطر توقف المدين من الوفاء
بالتزاماته التعاقدية مع البنك ، أو مخاطر التركيز الائتماني ، او فشل البنك في تحديد جودة
الأصول وما يترتب علي ذلك من عدم تكوين التخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال
المودعين لخسائر غير محسوبة.

وهذا تشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود
خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة في أي مجال بمثابة مفتاح الباحث، اقتضت ضروريات البحث العلمي الجيد الوقوف على هذه الدراسات والدخول من جوهر البحث منعاً للتكرار والاستفادة من النقاط والنتائج المتحصلة عن جملة هذه الدراسات بالإضافة إلى معرفة الفجوة الواجب تغطيتها، حسب ما توفر للباحث من إمكانية الوصول إليها.

1/ دراسة إقبال بشرى محمد يحيى 2005م⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى تحليل مشكلة التعثر في البنوك السودانية ودراسة أسباب هذه المشكلة ودراسة مدى تأثير صيغ التمويل على ظهور مشكلة التعثر مع اقتراح بعض المعالجات لهذه الظاهرة وتكمن مشكلة الدراسة في أن ظاهرة التعثر تؤدي إلى تعرض المصارف لمشاكل استرداد التمويل نتيجة لعجز المستثمرين على الوفاء بالتزاماتهم مما أثر سلباً على مقدرة المصارف على تمويل النشاط الاقتصادي والحد من مقدرتها على دفع عجلة التنمية .

قدم الباحث فرضيات ثلاث : وجود علاقة عكسية بين مخاطر عدم التسديد وسيولة المصرف، ووجود علاقة عكسية بين التعثر وعدم مقدرة المصرف على التمويل ، التعثر يؤدي إلى نقص ودائع العملاء، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : يصعب عزل أثر التمويل على سيولة المصرف بشكل واضح، انخفاض حجم التمويل متأثراً بحجم تعثر العمليات الممولة ، تعثر العمليات يؤدي لخسائر في ودائع العملاء .

وأخيراً أوصت الدراسة بتهيئة أقسام وإدارات الاستثمار في البنوك التجارية لترتقي للمستوى العالي وتهيئة الإدارة للتقنية المصرفية الحديثة، وتوفير وحدة أبحاث خاصة تقوم

⁽¹⁾ إقبال بشرى محمد يحيى ، أثر مخاطر عدم التسديد على مقدرة البنوك التجارية السودانية في التمويل ،جامعة الخرطوم ،السودان :الخرطوم ((رسالة ماجستير غير منشورة - 2005م))

بتوفير المعلومات للإدارة لتمهد لإدارة الاستثمار اتخاذ القرار المناسب بطلبات التمويل المطروحة أمام الإدارة .

2/ دراسة الهيثم الكندي يوسف محمد عثمان 2005م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان مدى إمكانية استخدام التحليل المالي والحصول على مؤشرات يمكن عبرها تقييم كفاءة الأداء بالمصارف ،حيث أصبحت هذه المصارف تواجه منافسة شديدة من حيث جذب العملاء ،وتتبع أهمية الدراسة في المساعدة على توفير معلومات مناسبة لمستخدمي البيانات المالية ،ودور التحليل المالي في قياس كفاءة الأداء المصرفي ، وهدفت إلى توضيح طرق استخدام التحليل المالي لرفع كفاءة أداء المؤسسات المالية ، والتعرف على مدى اهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي .

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن القوائم المالية لا تمثل مصدراً كافياً لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، وعدم الاتفاق حول الطرق أو النسب التي تستخدم في التحليل المالي للمصارف لاختلاف الظروف المحيطة بها التي تحكم كل مصرف من وقت لآخر ،وما زالت القوائم المالية تعتمد على الأسس المحاسبية لإجراء عمليات التحليل المالي .

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف بالتحليل المالي وإعطائه القدر المناسب من الأهمية ومحاولة زيادة المبالغ المودعة لديها لجذب أكبر عدد من المودعين ، وتقليل الأخطاء الفنية والاستفادة من التقنية الحديثة للحصول على نتائج دقيقة .

(1) الهيثم الكندي ، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة اداء المصارف السوداية – دراسة تحليلية تطبيقية ((الخرطوم ،جامعة النيلين ،رسالة ماجستير غير منشورة 2005م

3/ دراسة خضر صديق يوسف 2006م (1)

اهتمت الدراسة بمشكلة الديون المتعثرة والآثار التي ترتبت على المصارف السودانية وهدفت الدراسة إلى تحديد كيفية معالجة الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي وتكمن مشكلة الدراسة في أن للديون المتعثرة آثار سلبية على الاقتصاد القومي وعلى المؤسسات المالية التي تقوم بتقديم هذه الأموال وأيضاً على المواطنين سواء كانوا أصحاب مدخرات أو استثمارات الديون المصرفية المتعثرة ذات أهمية خاصة لما لها من دور مباشر على الحياة الاقتصادية بصفة عامة وكانت فرضيات الدراسة في أن الأداء المالي للمصارف السودانية غير سليمه مما أدى إلى وجود ديون متعثرة .

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي .

وكانت نتائج الدراسة في أن وجود الديون المتعثرة نتيجة لضعف الأداء بالمصارف، أثرت الديون المصرفية المتعثرة بمعدلات عالية ، وأضعفت الديون المصرفية المتعثرة مساهمة المصارف في تنمية الاقتصاد السوداني ، وإمكانية دفع التنمية الاقتصادية برفع أسس نقل معدلات الديون المصرفية المتعثرة .

وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة وضع مقترحات موضوعية للتنفيذ الاستفادة من هذه الأموال في أحداث تنمية اقتصادية .

4/ دراسة عمر علي بابكر ، 2006م (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التعثر الائتماني له أبعاد مختلفة ودلالات خطيرة فهو يشكل عبء ثقيل على المصارف، حيث أن ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة يدفع المصارف إلى زيادة مخصصاتها مما يؤثر على حجم الأموال المتاحة للتمويل المصرفي،

(2) خضر صديق يوسف ، أثر الديون المصرفية المتعثرة على تنمية الاقتصاد السوداني للفترة 1991-2001م ،رسالة دكتوراة ،جامعة النيلين ،كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،2006م

(1) عمر علي بابكر ، التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السوانية الاسباب والنتائج – دراسة ميدانية 1970-2000م

(الخرطوم - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2006 م) .

وتعديل معايير وخطط منح التمويل المصرفي، ووجود نسبة كبيرة من الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها.

تبرز أهمية الدراسة في تحديد أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية وتوضيح أثر تعثر التسهيلات الائتمانية على المصارف والعملاء وتحديد طرق ووسائل العلاج والوقاية اللازمة لها بوضع القواعد والترتيبات المسبقة لذلك.

وهدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم التسهيلات الائتمانية المتعثرة وحجمها لدى المصارف في السودان ، ومعرفة وإبراز الأسباب والعوامل المتعلقة بالمصرف والعميل والمصرف المركزي على تعثر التسهيلات الائتمانية ، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ، وتوصلت إلى نتائج منها عدم الإلمام بمعرفة أشكال عقود المرابحة والمشاركة والمضاربة وغيرها من صيغ التمويل أدى إلى حدوث حالات من التعثر الائتماني ووجود نسبة من التمويل أو القروض المصرفية التي كانت تعد جيدة تحولت إلى قروض دونية أو مشكوك من تحصيلها حيث أدت إلى إحداث زيادة مستمرة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، حدوث تغيرات في قيمة الضمانات التي سبق إن حسبت من قبل إدارة المصرف وتراكم الخسائر التشغيلية لدى العملاء المقترحين أدى إلى تآكل رؤوس الأموال والأرباح المحتجزة وإغلاق بعض الفروع نتيجة لتعثر التسهيلات الائتمانية الممنوعة بواسطة هذه الفروع .

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تخفيض نسبة صيغة المرابحة إلى أدنى حد ممكن في المصارف الإسلامية لتلافي مشكلة التعثر في تمويل القطاع الصناعي القيام بدراسة السوق والموقف المالي للعميل، ومدى إمكاناته وقدراته الإدارية والتسويقية وتطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بعمل المصرف .

5/ دراسة أمجد إبراهيم آدم محمد 2006 م (1)

هدفت الدراسة إلى دراسة نظم إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التجارية السودانية والتعرف على أثر هذه النظم على مخاطر التمويل، وتكمن مشكلة الدراسة في دراسة مشكلة تعثر التمويل بالبنوك التجارية السودانية والتي تتمثل في عجز الجهة المتلقية للتمويل عن الوفاء بأصل المبلغ وهامش الربح في التاريخ المحدد حيث يترتب على هذه المشكلة آثار سلبية على أداء البنك بصفة عامة .

وتناولت الدراسة الفرضيات التالية :-

ارتفاع مخاطر التمويل بالبنوك التجارية السودانية : يؤدي ارتفاع مخاطر التمويل إلى تدهور مؤشرات الأداء بالبنوك التجارية السودانية ،اضطلاع الإدارة العليا بالبنوك التجارية السودانية بمسؤولياتها وواجباتها من إدارة مخاطر التمويل ، اهتمام إدارات البنوك التجارية السودانية بإتباع الأسس العلمية لمنح التمويل ، فعالية سياسات وإجراءات إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التجارية السودانية ، توفر نظم ضبط ورقابة فعالة لإدارة مخاطر التمويل بالبنوك التجارية السودانية سواء في داخل البنك أم من قبل السلطات الرقابية .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وإسلوب دراسة الحالة وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج: سجلت القطاعات الاقتصادية المختلفة معدلات تعثر عالية ومتفاوتة حيث سجل القطاع الزراعي أعلى معدلات تعثر خلال معظم سنوات الدراسة ، ارتفاع تعثر التمويل المقدم بواسطة صيغ التمويل الإسلامية المختلفة حيث سجلت صيغة المرابحة أعلى نسب تعثر خلال سنوات الدراسة ، يمكن الربط بين ارتفاع مخاطر التمويل وبين تدهور مؤشرات الأداء بالبنوك التجارية.

وأخيراً أوصت الدراسة بالاهتمام بمؤسسات للتصنيف الائتماني للعملاء حتى تساهم في سد الفراغ في هذه الناحية ، تدعيم الرقابة الداخلية لمخاطر التمويل بالبنوك التجارية .

(1) أمجد إبراهيم آدم محمد ، أثر إدارة مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية السودانية (1996-2003)م ، جامعة أمدرمان الإسلامية كلية العلوم الإدارية ، رسالة دكتوراة 2006

6/ دراسة سعدابي محمد علي دفع الله "2006م" (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على السياسات التي وضعت والوسائل التي استخدمت سواء من جانب الدولة أو البنك المركزي أو البنوك التجارية وأدت إلى الانخفاض في نسبة التمويل المتعثر في الجهاز المصرفي السوداني ووصلت بها لـ 8,9% بحلول العام 2004م بعد أن تزايدت هذه النسبة بصورة مستمرة في النصف الأخير من عقد التسعينيات حيث بلغت في العام 1999م نسبة 23,6% ، وهدفت الدراسة إلى دراسة الوسائل والسياسات الكامنة وراء نسبة انخفاض نسبة التمويل المتعثر في الجهاز المصرفي السوداني وتصنيفها ، حيث تم تحديد سياسات ووسائل متعلقة بالاقتصاد الكلي وأخرى متعلقة بالجهاز المصرفي على وجه الخصوص كذلك تم التفريق بين السياسات المستخدمة لتقليص حجم التمويل المتعثر القائم على تلك الوقائية المستخدمة في تلافى أي تعثرات جديدة .

وتمثل فروض الدراسة في : يعزى انخفاض نسبة التمويل المتعثر إلى تخفيض نسبة التمويل الممنوح للقطاعات أو المناطق الجغرافية أو عبر الصيغ التمويلية التي تساهم بالقدر الأعلى في نسبة التعثر أم تمت معالجة المشاكل التي تواجه هذه القطاعات والمناطق الجغرافية والصيغ. يرجع هذا الانخفاض إلى تبني وسائل وسياسات لمعالجة التعثر القائم قبلاً أم إلى استخدام أساليب وقائية قللت من حجم التعثر في التمويل الجديدة أم إلى الاثنين معاً. تمت معالجة التعثر في التمويل من خلال التعامل مع كل حالة على حده أم من خلال قواعد عامة ثابتة وقد اعتمدت الدراسة مع المنهج الوصفي التحليلي واسلوب دراسة الحالة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج أهمها: إن الانخفاض الكبير والمستمر في نسبة التمويل المتعثر في القطاع المصرفي السوداني يعود إلى تبني هذا القطاع الاستراتيجي تقدم على المزوجة بين سياستين أحدهما معالجة التمويل المتعثر القائم قبلاً والأخرى استخدام أساليب احترازية ووقائية لتفادي حدوث أي تأثيرات جديدة ، العناية الكبيرة للمصارف السودانية بعناصر

(1) سعدابي محمد علي دفع الله ، سياسات ووسائل خفض التمثل المتعثر في الجهاز المصرفي السوداني دراسة توثيقية جامعة الجزيرة ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل 2000م

السياسة الائتمانية من دراسات الجدوى واخذ الضمانات والاستلام عن العميل وتدريب الموظفين .

وقد اشتملت الدراسة على توصيات عديدة منها: تحسين آليات خفض التمويل المتعثر بالجهاز المصرفي السوداني بناءً على نتائج الدراسات .

7/ دراسة أحمد ياسر النعساني 2007 م (1)

تهدف الدراسة إلى تقويم دور رأس المال العامل للمنشأة ورسم سياسة تمويل وتكوين رأس المال ، بحيث يخدم هدف المنشأة في الربحية واعتماد سياسة دقيقة في تسديد الالتزامات المتدنية ، وتكمن مشكلة الدراسة في تحديد إتباع أسس علمية دقيقة بين الموجودات المتداولة فيكون صافي رأس المال العامل سالباً مما يؤثر على تحقيق الأرباح ، إذا لابد من تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في صافي رأس المال العامل والمؤشرات الرئيسية التي تعكس كفاءة السياسات المختلفة للمنشأة ((المالية والإنتاجية والتخطيطية)) ومدى تأثير ذلك على السيولة والربحية ومدى قدرة الشركة على إدارة رأس مالها العامل . وتمثلت فرضيات الدراسة في:-

هنالك ارتباط وثيق بين تمويل وإدارة رأس المال في الشركة وكفاءة وإدارة الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة .

يتأثر صافي رأس المال العامل بالعوامل التالية: القروض طويلة الأجل ، حقوق الملكية / مجموعة الأموال المستثمرة ، يؤثر صافي رأس المال العامل في العوامل التالية :

القيمة المضافة ، العائد علي الاستثمار ، صافي الإرباح المحققة ، تمويل العملية الإنتاجية ، صافي المبيعات .

88(1) أحمد ياسر النعساني، السياسات التمويلية للمنشآت التجارية ودورها في تحقيق هدف السيولة والربحية، جامعة النيلين، رسالة دكتوراة غير منشورة في إدارة الاموال 2007م

لا يؤثر صافي رأس المال العامل في العوامل التالية : الموجودات الثابتة , تطوير تكلفة الإنتاج .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية أهمها : ارتفاع حجم النقد في الشرك دون استثمار يؤثر علي الربحية والعائد علي الاستثمار , انخفاض حجم المدينين تحسن في تحصل الديون يؤثر ايجابياً علي السيولة .

وأخيراً أوصت الدراسة ضرورة اعتماد الإدارة المالية علي مجموع نسب مالية لتحديد كفاءة الشركة المالية ومراقبة السيولة والربحية والسياسات التشغيلية ، العمل علي رفع نسبة التداول من خلال تخفيض المطلوبات المتداولة (الدائنين مثلاً) وهذا الأفضل أو زيادة الموجودات المتداولة ضمن حدود معينة وذلك لضمان عدم وقوع الإدارة في عسر مالي .

8/ دراسة زهير بن محمد كامل 2007م (1)

تكمن مشكلة الدراسة في ضوء الاهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة فان مشكلة البحث تدور حول تقويم أنظمة الرقابة في البنوك الإسلامية في اليمن ، وضرورة تطويرها لفرض تحقيق رقابة فعالة على كافة الأنشطة والعمليات المصرفية في تلك البنوك وبالتالي فان هذه الدراسة سعت بالإجابة على الأسئلة التالية: تحديد المقومات الأساسية اللازمة لتحقيق عملية الرقابة والضبط في المصرف الإسلامي، تحديد أوجه القصور والصنف في تطبيقات أنظمة الرقابة في المصارف الإسلامية في اليمن، اقتراح الوسائل والأساليب اللازمة لتقويم عملية الرقابة والضبط في المصارف الإسلامية في اليمن

وتمثلت فرضيات الدراسة في :

(1) زهير بن كامل ، الرقابة وتقويم الاداء في المصارف الإسلامية في اليمن ، جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2007م

ضعف دور واثر أجهزة الرقابة وتقويم الأداء في المصارف الإسلامية في اليمن من تحقيق الرقابة اللازمة على الأداء المصرفي ، ضعف نظام الرقابة الشرعية المطبق للرقابة على صيغ المعاملات الإسلامية ، ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية المختلفة المتمثلة في رقابة البنك المركزي والرقابة الشرعية والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي والرقابة الداخلية .

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ضعف استخدام التحليل المالي كوسيلة رقابية لتقويم الأداء والتخطيط المالي وإعداد التقديرات المالية لأوجه النشاط ، تعاني المصارف الإسلامية في اليمن من ضعف في الرقابة الإدارية .

وأوصت الدراسة بتفعيل دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في اليمن فما زال دورها غامضاً إلى الآن، والتركيز على السياسات الاستثمارية متوسطة وطويل الأجل .

9/ دراسة نجاة على حامد 2008م (1)

هدفت الدراسة إلى التعريف بالرقابة المالية والياتها والسلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية وكذلك هدف البحث إلى معرفة التمويل الممنوح بواسطة المصارف والمؤسسات المالية و الآثار السالبة له.

تمثلت فرضيات الدراسة في أن الرقابة المالية التي تمارسها الدولة والتي يمارسها بنك السودان المركزي غير كافية من حيث الوسائل والأساليب، وأن الجهاز المالي للمؤسسات والمصارف لا يطبق معايير السلامة المالية والمصرفية بدقة مما أدى إلى تدهور وتصفية بعض المؤسسات المالية والمصارف، الإجراءات المتبعة لمنح التمويل المصرفي في بعض الحالات غير سليمة والضمانات غير كافية مما زاد حجم الديون المتعثرة .

(1) نجاة علي التوم حامد دور الرقابة المالية في التنبؤ بالفشل في المؤسسات المالية والمصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراة 2008م

اتبعت الدراسة المنهج العلمي والوصفي، و توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن ضعف الهياكل التنظيمية في المصارف واعتمادها على نظام الرواجع الدورية يؤثر على نظام الرقابة الداخلية ، ضعف نظام الرقابة الداخلية والتفتيش الذي يتم بصورة تقليدية مرة في العام ، استخدام التقنيات الحديثة بواسطة بنك السودان متمثلة في ربط المصارف أليا يؤدي إلى الرقابة على جودة التقارير وتحقيق أهداف السياسة النقدية والسلامة المصرفية ، وأوصت الدراسة بدعم إدارتي التفتيش وتنمية الجهاز المصرفي بالبنك المركزي بكوادر مؤهلة ومتخصصة ، رفع درجة الشفافية بين الجهات الرقابية في البنك المركزي والبنوك التجارية والتركيز على توسيع قاعدة التدريب الداخلي والخارجي.

10/ دراسة موسى عمر مبارك 2008م أجنبية (1)

تفترض الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية كما هي المصارف التقليدية تخضع لمقررات لجنة بازل 2 ويجب الالتزام بنسبة كفاية رأس المال والتعرف على مكونات رأس المال التنظيمي ،وما هي مخاطر التمويل الاسلامي المتعلقة به وعلاقة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي بنسبة كفاية رأس المال ،تفترض الدراسة ان كل نوع من أنواع صيغ التمويل الاسلامي ستكون لها علاقة بمخاطر صيغ التمويل الاسلامي والتي ستدخل ضمن مكونات معادلة كفاية رأس المال ،وان هنالك علاقة ما بين مصادر الأموال المستثمرة في صيغة التمويل ومخاطر التمويل الاسلامي التي ستدخل ضمن مكونات معادلة رأس المال .

أهم نتائج الدراسة ان المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر لا تقل عن المصارف التجارية إضافة إلى عدم الالتزام بالنواحي الشرعية . أن المخاطر الثلاث التي ذكرتها لجنة بازل 2 ، وهي المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية موجودة لدى المصارف الإسلامية ولكن طبيعة هذه المخاطر تختلف في بعض الأحيان عن البنوك التقليدية .

(1) موسى عمر مبارك ، مخاطر التمويل الاسلامي وعلاقته بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل 2 ،دكتوراة في المصارف الاسلامية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية 2008م

وأن وظيفة رأس المال الوقائية في المصارف الإسلامية تختلف عن وظيفته في المصارف التجارية خاصة وأنه لا يتحمل خسائر الاستثمارات الممولة من الحسابات المشتركة ، الا في حالة التعدي أو التقصير من قبل المصرف.

وتوصل الباحث إلى التوصيات الآتية : الاهتمام بإنشاء دوائر لإدارة المخاطر على أن تتمتع بالاستقلالية لتستطيع فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة لتقليلها إلى أدنى حد ممكن، وضع أسس سليمة وواضحة لفصل ما بين مصادر تمويل صيغ التمويل المختلفة سواء كان من المصادر الذاتية للمصرف أو الحسابات الاستثمارية .

12/ دراسة أمير محمد دياب 2008م⁽¹⁾

تسعى هذه الدراسة إلى تقويم أداء المصارف الإسلامية في السودان ، حيث تمحورت مشكلة الدراسة حول مدى تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها التي أنشئت من أجلها ومعرفة مدى قدرتها التنافسية للمصارف الأجنبية التي بدأت تغزو الأسواق المصرفية المحلية .

وتهدف الدراسة إلى الوقوف على أداء المصارف الإسلامية بمعرفة مدى استخدام النتائج المحققة للنشاط المصرفي الاسلامي مع الاهداف المحددة لتقدير مستوي فعالية الأداء ، قياس كفاءة أداء المصارف الإسلامية عن طريق مقارنة عناصر مدخلات النشاط المصرفي مثل إجمال الموارد المالية مخرجات النشاط المصرفي (الأرباح) ، ابراز نجاح التمويل المصرفي الاسلامي عبر تطبيق بعض المعايير العالمية التي تناسب طبيعة المصارف الإسلامية .

تم استخدام المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي.

أما فرضيات الدراسة تمثلت في :-

هناك علاقة بين جذب المدخرات وتوظيفها بالمصارف الإسلامية والأداء العام بها ، لا يؤثر الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية على الأداء العام بها، هناك علاقة بين توفيق

(1) أمير محمد دياب ، تقويم أداء المصارف الإسلامية في السودان ، جامعة دنقلا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2008 م

المصرف الاسلامي بين السيولة والسياسة والربح كهدف والأداء العام للمصرف ، هناك علاقة بين الملائمة المصرفية للمصارف الإسلامية والأداء العام بها .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :

هنالك علاقة بين جذب المدخرات وتوظيفها بالمصارف الإسلامية والأداء العام بالمصرف ، لا يؤثر الأداء العام الاجتماعي للمصارف الإسلامية على الأداء العام للمصرف . ولا تؤثر الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية على الأداء العام للمصرف

وأخيرا أوصت الدراسة بالاتي: على المصارف الإسلامية الاهتمام بالجانب الاجتماعي مثل مساعدة اليتامى والمسنين والمساهمة في تعثر الخدمات الصحية والتعليمية للفقراء والمساكين .

يجب على المصارف الإسلامية تقديم المزيد من الشفافية والإفصاح حول مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر التمويل وحول إيرادات ومصروفات الخدمات التي يقدمها البنك حول توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية بالمصرف .

12/ دراسة زيد عبد العزيز سميرين الوريقات 2008 م (1)

تهدف الدراسة إلى تقييم تجربة البنوك في الأردن قبل وبعد مرحلة الاندماج ومقارنة أداء البنوك المندمجة مع أداء البنوك غير المندمجة والتعرف على أثر سياسة الاندماج على قيمة السوقية للبنك المندمج، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية :-

ما مفهوم وأبعاد ومبررات عملية الاندماج ؟

هل سيؤدي الاندماج إلى ارتفاع سعر السهم في السوق المالي وبالتالي يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للبنك الذي قام بعملية الاندماج ؟

(1) زيد عبد العزيز سميرين الوريقات ، أثر سياسة الاندماج على القيمة للسوقية للمصارف الاردنية، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في إدارة الاعمال غير منشورة .

هل سيؤدي اندماج البنك المتعثر في بنك جديد إلى تحسن في الأداء وتخفيض التكلفة التشغيلية؟

هل ارتفاع سعر السهم يعتبر المؤشر الوحيد لقياس كفاءة البنك ونجاح عملية الاندماج؟

وبنيت هذه الدراسة على الفرضيات التالية : لا توجد علاقة بين اندماج البنوك التجارية الأردنية والقيمة السوقية ، لا تؤدي عملية الاندماج بالضرورة إلى التحسن في مستوى أداء البنك ما بعد الاندماج .

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج : لم يكن هناك من أثر للاندماج على فوائد الودائع والحسابات الجارية بحيث تنخفض في أسواق الاندماج التي تمت بين بنكي الأعمال والأهلي الأردني تعتبر عملية اندماج طوعية .

وأخيراً أوصت الدراسة إلى أهم التوصيات :تشجيع البنوك الجيدة في أداءها على الاندماج ببعضها البعض، عدم التأخير في تنفيذ القرار المتخذ بشأن الاندماج ، الاهتمام بالعامل الإنساني وعدم الاستفتاء عن الموظفين .

13/ دراسة سيرين سميح أبو رحمة 2009 م أجنبية (1)

تهدف الدراسة إلى التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية ، والوقوف على طبيعة وإبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة ، والتعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية نسبة السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية .

وتكمن أهمية المشكلة في تناول الدراسة قطاع مهم من مكونات الاقتصاد الفلسطيني ، ومدى كفاءة أو عدم كفاءة الإدارة المصرفية في إدارة السيولة وكيفية استثمارها .

(1) سيرين سميح أبو رحمة ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر "رسالة ماجستير منشورة " 2009م الجامعة الإسلامية غزة .

حيث توصلت الدراسة على عدم وجود ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد للمصارف التجارية .وأيضاً توصلت الدراسة على عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة التجارية .

وأخيراً أوصت الدراسة المصارف التجارية الفلسطينية بالعمل على تنوع الاستثمارات من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر .

14/ دراسة رقية عامر عبد المجيد عمر 2009م (1)

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العمل المصرفي في إطاره الائتماني والاستثماري وقياس المقدرة الائتمانية لمصارف العينة على أثر التغيرات الاقتصادية الحديثة .

وتكمن مشكلة الدراسة في عدم مقدرة العملاء على سداد مديونيتهم تجاه المصارف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الديون المتعثرة التي ساعدت في تعطيل استثمار موارد المصارف ما أدى إلى ضعف المقدرة الائتمانية ، وأن عدم جمع المعلومات الكافية عن العميل ودراسة قوائمه المالية بالاعتماد على أسس ومؤشرات التحليل المالي ساهم في زيادة التعثر المالي للمصارف وعدم إتباع إجراءات طلب الائتمان المعتمدة لدى المصارف أدى إلى منح الائتمان بصورة غير صحيحة ،عدم الاهتمام بتحليل وقياس كفاءة المقدرة الائتمانية للمصارف أدى إلى عدم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وتمثلت فرضيات الدراسة في : المقدرة الائتمانية للمصارف لها دور أساسي في اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار ، مؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف التجارية لها دور في جذب الائتمان والاستثمار ، جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للعميل تحدد مدى مقدرته على سداد الائتمان الممنوح .

تتأثر المقدرة الائتمانية للمصارف بحجم الديون المتعثرة لديها ،عدم كفاءة أداء إدارة الاستثمار في المصارف يؤثر على مقدرتها الائتمانية .

(1) رقية عامر عبد المجيد عمر ، تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لمتخذي القرارات الاستثمارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2009م

واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي .

وأظهرت نتائج الدراسة عدم الاهتمام بتحليل المقدرة الائتمانية للمصرف يؤدي إلى اتخاذ قرار ائتماني واستثماري غير سليم ، كما أن منح الائتمان عن طريق العلاقات الشخصية لا يمكن إدارة المصرف من معرفة الجدارة الائتمانية للعميل مما يؤثر على المقدرة الائتمانية للمصرف .

وأوصت الدراسة الاهتمام بتحليل وقياس المقدرة الائتمانية للمصارف ومقدرة العميل على السداد ورسم السياسات الائتمانية لتوجيه استخدام موارد المصرف في منح الائتمان وأن تخضع جميع دراسات الجدوى لمفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي ، والحرص على الدقة عند تقدير جودة الضمانات .

15/ دراسة ماجد عباس مصطفى مدني 2009 م (1)

تهدف الدراسة إلى التعرض ومناقشة مفاهيم إعداد القوائم المالية الأساسية التي تعد وفقاً لمتطلبات التحليل المالي والائتماني . وتكمن مشكلة الدراسة في ابرز المشاكل التي تواجه القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل بعدم توفر المؤشرات السليمة لاتخاذ القرار ، حيث تعتمد معظم الجهات على الخبرات الذاتية لذا يجب دعم تلك القرارات بالمؤشرات العلمية المنطقية والتي تتمثل في الأساليب وأدوات الاستخدامات العملية بنتائج التحليل المالي وتوقعاته تجعل اتخاذ القرار بالتمويل سليمة وتحسن مستوى قراءة التقارير والقوائم المالية بشكل أوضح .

كما تعد الأرقام المطلقة وحدها قادرة على تقويم العون دون محاولة قراءة ما وراء هذه الأرقام ومحاولة تفسيرها بضوء ماتمثلة من الأنشطة الفعلية ونتائجها ويمكن ما توفره من مؤشرات الاستدلال بها على المستقبل واحتمالاته.

(1) ماجد عباس مصطفى مدني ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني واثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة كتورة في المحاسبة والتمويل 2009م . غير منشورة

وتمثل فروض الدراسة من إن مستويات هيكل نظرية المحاسبة التي تتمثل في البنية التحتية لنظرية المحاسبة والجانب التطبيقي لها منسقة منطقياً فيما بينها في تحقيق الأهداف الموضوعية بتقديمها معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية وتقويم تغذية عكسية تسمح بالتقييم والتحسين المستمر ، التحليل المالي بمدلوله الحقيقي يقتصر على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة ، المؤشرات المالية تساعد المقترضين في اتخاذ قرار ما إذا كان من الأفضل لهم إقراض المنشأة طالبة القرض " ام لا".

انبعثت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الوصفي والمنهج الاستنباطي والتاريخي والاستقراقي .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: تقييم وإعداد وضع النظم المحاسبية لا تشمل جوانب المحاسبة فقط ولكنه يتطلب توافر الخبرة في الإدارة، القوائم المالية التي تنتج من التشغيل المحاسبي يتم تصميمها لمساعدة المستخدمين في تحديد العلاقات والاتجاهات الأساسية ويتم تبويب وعرض القوائم المالية لمعظم المنشآت في شكل مقارن وأوصت الدراسة بإيجاد دراسات توضح طاقات التحليل المالي الهائلة وإمكانياته الخلاقة وبرزت دورة في مجالات التخطيط المختلفة ، أن تكون القوائم المالية مكتملة الإيضاحات اللازمة ، تأهيل المحلل المالي ، التأهيل العلمي والعملية .

16/ دراسة عمر عنتر 2009 م أجنبية (1)

هدفت الدراسة إلى توضيح حجم المخاطر لكل عقد من عقود التمويل مع التركيز على عقد الاستصناع كعقد تمويل جيد للمصارف الإسلامية وكيفية الاستفادة منه وتمثلت مشكلة البحث في دراسة المخاطر النمطية والتقليدية الناشئة عن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي .

استند الباحث إلى فرضيات أهمها أن اختلاف الأنشطة بين المصارف الإسلامية عن التقليدية يؤدي إلى تنوع وزيادة المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية ، أيضاً ارتفاع تكلفة مخاطر

(1) عمر عنتر ، "تكلفة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية ، دراسة تطبيقية على عقد الاستصناع ، جامعة عمان ، الاردن ، 2009م

عقد الاستصناع إلى ضعف استخدامه في المصارف الإسلامية وان الهندسة المالية لها تأثير في تخفيض تكلفة الاستصناع وتوصلت الدراسة الى نتائج هامة ,هي إن تكلفة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية هي في المتوسط أعلى من تكلفة التمويل في المصارف التقليدية , يرجع ذلك إلى افتقار المصارف الإسلامية إلى طرق معالجة مخاطر الديون ضمن نطاق شرعي إضافة إلى مشاركة العملاء مخاطر التمويل .

وأخيراً أوصت الدراسة باهتمام المصارف الإسلامية بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ومعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وفق بازل 2 مما يسمح للمصارف الإسلامية على توحيد بياناتها المالية, وتكون أكثر قبولاً من قبل المؤسسات المالية العالمية ، وضرورة الوصول لمرحلة الإيداع والتحديث في المنتجات المصرفية الإسلامية مثل توفير مراكز بحث متخصصة وعدم اقتصر دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة فقط ، وإنما قيادة عمليات الإيداع والتطوير وتدريب الكوادر البشرية وإيجاد سوق أصيل للافتراض بين المصارف الإسلامية .

17/ دراسة مجدي محمد حمد النيل 2010م (1)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر التمويل على كفاءة الأداء في البنوك التجارية بالإضافة إلى معرفة الجوانب التالية :

التعرف علي أبعاد مشكلة مخاطر التمويل وأنواعها وأسبابها وكيفية إدارتها . وتمثلت مشكلة البحث في مخاطر التمويل التي باتت تهدد القطاع المصرفي بصورة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة والتي أثرت سلباً على المساهمين وعلى أداء البنوك وقدرتها في مقابلة التزاماتها تجاه العملاء والقيام بدورها في تحريك النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية ، وكانت فرضيات الدراسة على النحو التالي: تؤثر مخاطر التمويل سلباً على كفاءة أداء البنوك ،إن تعثر العملاء في سداد الائتمان المصرفي يعرض البنوك لمخاطر التمويل, عدم اهتمام

(1) مجدي محمد حمد النيل ، أثر مخاطر التمويل على الاداء – للفترة 2005-2009م، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة ، 2010م

القائمين على التمويل بدراسة الجدوى كأساس لاتخاذ القرارات التمويلية يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل، هنالك علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين الظروف البيئية المحيطة ومخاطر التمويل .

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها إن البنوك تهتم بصورة كبيرة بالعميل ومقدرته الائتمانية وذلك تجنباً لمخاطر التعثر، تؤثر مخاطر التمويل، سلباً على كفاءة أداء البنوك التجارية مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على مقابلة التزاماتها تجاه العملاء ،هنالك نسبة كبيرة من الديون المتعثرة يتم إعدامها خصماً على أرباح البنك مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإيرادات ولسيولة .

وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك بتوجيهات بنك السودان المركزي بخصوص منح التمويل ،أنشاء صندوق لضمان مخاطر التمويل تشترك فيه البنوك التجارية ،وتفعيل دور إدارة المخاطر والعمل بتوصياتها وترجيحاتها قبل اتخاذ أي قرار تمويلي .

18/ دراسة علي عبد الله أحمد شاهين 2010م⁽¹⁾ أجنبية

هدفت الدراسة لأهمية قياس وتحديد كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية في ضوء الطبيعة المميزة لأدائها والمخاطر المرتبطة بها فإن هذه الدراسة سوف تساهم في تطوير نموذج كمي لقياس كفاية رأس المال بالضرورة التي تعكس مدى قدرة رأس المال على مقابلة المخاطر ، وبالتالي إظهار التقييم الحقيقي لتلك المصارف مما يؤدي إلى تزويد الإدارة المصرفية بالمعلومات اللازمة لتطوير أدائها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نمو وتطوير الأداء المصرفي الإسلامي .

وتكمن مشكلة الدراسة في عدم تطوير المعيار الذي وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ضوء التعديلات التي أجرتها لجنة بازل على معيار كفاية رأس المال ، فان مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي :

(1) علي عبد الله شاهين ، القياس المحاسبي لملائمة رؤوس اموال البنوك الاسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل 2 ، مجلة الجامعة الاسلامية ، غزة ، أغسطس 2010م

ما هي جوانب التطوير الواجب إجراؤها على معيار قياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية في ضوء مقررات بازل 2 .

هدفت الدراسة إلى تطوير أسلوب كمي لقياس كفاية رأس مال البنوك الإسلامية بحيث تتضمن مختلف العناصر اللازمة لتقييم المخاطر التي يتعرض لها الأداء المصرفي في البنوك الإسلامية وذلك من خلال ما يأتي :

تحليل الخصائص الوظيفية للبنوك الإسلامية في مجالات تلقي الأموال واستخداماتها.

القياس المحاسبي لملائمة رؤوس أموال البنوك الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل 2.

تحليل المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وأثرها على كفاية رأس المال .

تطوير نموذج لقياس العناصر اللازمة لحساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : وجود فوارق واضحة بين أسس القياس المحاسبي لاحتساب كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية تعود بصفة أساسية للخصائص الوظيفية لكل منها ونوعية المخاطر التي تتعرض لها .

وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق النموذج المقترح للبنك الإسلامي لفرض زيادة فعالية وكفاءة البيانات المالية والإفصاح عنها للإطراف ذات العلاقة لتعزيز دوره وموقعه التنافسي مع البنوك الأخرى .

19/ دراسة نازك الأمين كشكوش 2013م⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلي اثر مخاطر التمويل المصرفي علي أداء الجهاز المصرفي والتعرف علي المصارف وكشف خطوات وملازمات منح التمويل وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الجهاز المصرفي السوداني يعاني كثيراً من مخاطر التمويل المصرفي، وتتبع تلك المعاناة تلك في أن المصارف الإسلامية ذات مخاطر عالية عكس المصارف التقليدية ، ويمكن صياغة المشكلة في الأسئلة التالية :-

هل المشاريع المقدمة للتمويل المصرفي حقيقية أم صورية ؟

هل البيانات المالية المقدمة من العملاء للبنك تفصح عن حقيقة مركزهم المالي ؟

هل الدور الرقابي متوفر في سلامة كافة الجوانب المتعلقة بالتمويل ؟

هل يتم إتباع الخطوات القانونية في تحصيل التمويل المتعثر ؟

هل يتم إتباع سياسات البنك المركزي وضوابطه عند منح التمويل المصرفي؟

واستندت الدراسة على الفرضيات التالية :

تمويل المشاريع الاستثمارية الصورية تؤثر على المخاطر المصرفية ، تؤثر البيانات المالية المقدمة من العملاء على المخاطر المصرفية ، اتباع الدور الرقابي داخل البنك يقلل من المخاطر ،الالتزام بسياسات وضوابط البنك المركزي تؤثر على مخاطر التمويل المصرفي ،عدم إتباع الخطوات القانونية يؤثر على تحصيل الديوان المتعثرة واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي واسلوب دراسة الحالة.

(1) نازك ابراهيم الامين كشكوش "اثر مخاطر التمويل المصرفي على أداء الجهاز المصرفي"، جامعة امدرمان الاسلامية معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2013م

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها إتباع الدور الرقابي داخل البنك يقلل من المخاطر ، وأيضاً عدم إتباع الخطوات القانونية يؤثر على تحصيل الديوان المتعثرة وأيضاً الالتزام بسياسات وضوابط البنك المركزي تؤثر على مخاطر التمويل المصرفي .

كما أوصت الدراسة بان التأكد من دراسة الجدوى الاقتصادية عن المشروع حقيقية وصحيحة وأيضاً الإلمام والمعرفة بصيغ التمويل الإسلامية للعميل وموظف المصرف لتقليل التعثر وايضاً اختيار الموظفين يتم بدقة وعناية وفقاً لمعايير علمية .

20 / دراسة وعازظ الدين إبراهيم عبد الرحمن 2013م⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي وأهميته للمستفيدين من القوائم المالية والتعرف على الأساليب الحديثة للتحليل المالي وكيفية استخدامها لتساعد في عملية إتخاذ القرار .

تمثلت مشكلة البحث في عدم استخدام أساليب التحليل المالي وقواعد البيانات المتكاملة ومواكبة نشاطات البنوك لعامله مما أدى إلى عدم إظهار القوائم المالية بالصورة المطلوبة ، وترتب على ذلك ضعف من الشفافية وعدم توافر المعلومات الملائمة للمستثمرين ، مما يؤدي إلى حدوث بعض المشاكل التي تؤثر على أداء البنوك مما يجعل عدم توفر المنافسة بينهم للوصول لحل هذه المشكلة ثم وضع الفرضيات الآتية : تقوم البنوك العاملة بتوفير كافة البيانات المالية المطلوبة لتقييم أدائها المالي في الوقت المحدد مما يساعد في زيادة الودائع، استخدم التحليل المالي الأساليب الحديثة والمتقدمة لتقييم الأداء المالي للبنوك يؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية وثقة المتعاملين معها ، توفر المعلومات المالية التحليلية الدقيقة في الوقت المناسب يساعد في رفع كفاءة معالجة المعلومات بالبنوك العاملة ، يعتمد المتعاملون مع البنوك فقط على بيانات التحليل المالي للقوائم المالية المنشودة دون النظر إلى تفاصيلها .

⁽¹⁾ وعازظ الدين إبراهيم عبدالرحمن ، اثر التحليل المالي وانعكاساته على تقييم أداء البنوك العاملة بالولاية الشمالية ، جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2013م .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن البنوك تقوم بتوفير البيانات المالية للمستفيدين منها بغرض زيادة الودائع ، كما إن البيانات المالية التحليلية الدقيقة التي توفرها البنوك تحدد موقعها المالي الحقيقي وتساعد على سرعة انجاز العمل ، كما إن هذه البيانات تتصف بالصدق والحيادية والموضوعية والفهم .

وأوصت الدراسة بضرورة نشر البنوك العاملة بالولاية للبيانات المالية لها بالصحف السيارة ، وكذلك لابد من تأهيل وتدريب العاملين بالبنوك على الأساليب الحديثة للتحليل المالي ، وان تعمل البنوك على العمل في جذب الودائع بصورة اكبر .

21/ دراسة على خالد محمد احمد الفويل 2013م (1)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مخاطر الأعمتادات المستندة كأداة للدفع في التجارة الخارجية وأثرها على أطراف وتعديل التعاقد ، وتكمن مشكلة الدراسة في حالة رفض وتعديل المستندات وعدم شحن البضائع وذلك لقلّة المعرفة والاعتماد المستندية ومخاطرها والمعيار الموحد لها وتعدد العلاقات بين أطراف الإعتمادات المستندية ومخاطرها والمعيار الموحد لها وتعدد العلاقات بين أطراف الاعتماد المستند وأنماط عقودها المختلفة ، واستخدمت الدراسة الفرضيات التالية : عدم أهلية المستندات تؤثر على مخاطر الإعتمادات ومقدرتها في الوفاء بالالتزامات للأطراف المختلفة ، هنالك علاقة عكسية ما بين متطلبات إجراء في فتح الاعتماد والسرعة المطلوبة لمواكبة أداء التجارة الخارجية .

تعدد أطراف الاعتماد المستند يؤدي إلى نشوء النزاعات مما يؤثر على كفاءة ومقدرة الإعتمادات في سداد الالتزامات وحماية مصالح الأطراف ، أنماط العقود في الإعتمادات

(1) على خالد محمد احمد الفويل ، مخاطر الاعتمادات المستندية كاداءة للدفع في التجارة الخارجية واثرها على اطراف التعاقد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة في إدارة الاعمال 2013 م .

المستندية (أساسها الثقة وليس العلائق القانونية) تؤثر في مخاطر الاعتمادات ومقدرتها في الوفاء بالالتزامات .

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي والمقارن والوصفي والتحليلي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها إن المستندات تعطى الحق الكامل في الحصول على قيمة الاعتماد حتى ولو لم ترد البضاعة أو ردها ناقصة ومعيبة وهناك عدم اهتمام بمرحلة ما قبل إنشاء الاعتماد وعدم التزام تطبيق للقواعد والأعراف الدولية الموحدة الاعتمادات المستندية وعدم الاهتمام بالتدريب اللازم للعاملين ، وكذلك عدم ثبات في سياسات الصادر والوارد وأسعاره مما ينتج عنه مخاطر صرف .

وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالقواعد والأعراف الدولية التي تنظم عمل الاعتمادات والعمل على استقرار السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية ونشر الوعي المصرفي للمتعاملين وضرورة تدريبهم وتأهيلهم والعمل على إيجاد آليات قضائية خاصة للمنازعات التي تتعلق بالتجارة الخارجية .

22/ دراسة عبد الله إبراهيم عبد الله محمد 2014م⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر التمويل الإسلامي في تمويل الاستثمارات الزراعية والتعرف على المخاطر والمهددات التي أثرت على تمويل الاستثمارات الزراعية .

وتكمن مشكلة الدراسة : في أن التمويل المصرفي يتضمن بصورة عامة لدرجة من المخاطر تزداد كلما زاد نشاط المؤسسة المالية وتوسعها في التمويل أو كانت غير قادرة على القيام بتحليل دقيق للمركز المالي لطلب التمويل وعدم التحسب والدراسة الكافية للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف ، أما المخاطر المتعلقة بالتمويل الإسلامي تواجه عدة مخاطر لكل صيغة إسلامية على حدا، نسبة لحدثة تجربة التمويل الإسلامي وعدم الإلمام الجيد

(1) عبد الله إبراهيم محمد ،مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وأثره على تمويل الاستثمارات الزراعية بالمصارف ،جامعة دنقلا كلية الدراسات العليا، أطروحة دكتوراة، 2014م

بأنواع المخاطر وأثر هذه المخاطر في تمويل الاستثمارات الزراعية بالمصارف . ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

هل استخدام صيغ التمويل الإسلامي يؤثر إيجاباً على تمويل الاستثمارات الزراعية ؟

هل تؤثر مخاطر الإفلاس وبيع الأموال المرهونة على تمويل الاستثمارات الزراعية ؟

هل هنالك علاقة بين مخاطر تخصيص التمويل وتمويل الاستثمارات الزراعية ؟

هل هنالك علاقة بين مخاطر تكاليف التمويل وتمويل الاستثمارات الزراعية ؟

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والاستقرائي والاستنباطي وقامت الدراسة باختيار الفرضيات التالية :

استخدام صيغ التمويل الإسلامي يؤثر إيجابياً على تمويل الاستثمارات الزراعية ،مخاطر الإفلاس وجمع الأموال المرهونة يؤثر على تمويل الاستثمارات الزراعية ،هنالك علاقة إحصائية بين مخاطر تخصيص التمويل وتمويل الاستثمارات الزراعية وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها إرتفاع مخاطر التمويل الإسلامي في التمويل الزراعي أكثر من غيره في القطاعات الأخرى أيضاً من ابرز الأسباب التي واجهت التمويل المتعثرة بالمصارف هي الأرصدة الكبيرة المنقولة من السنوات السابقة .

وأخيراً أوصت الدراسة بالاهتمام برفع كفاءة الموارد البشرية بتدريب الكوادر في مجال التمويل الإسلامي وأسس التعامل المصرفي وتطوير مستوى التطبيق ،إضافة إلى الاهتمام بإنشاء دوائر لإدارة المخاطر على أن تتمتع باستقلالية لتستطيع فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة لقطاعات التمويل المختلفة وفرز وتمييز مخاطر كل قطاع عن الآخر وفي كل صيغة تمويل عن الأخرى لتقليلها إلى أدنى حد ممكن .

23/ دراسة عمر مبارك الفكي عبد الله 2014 م (1)

تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة التوازنية بين العائد والمخاطر في الأوراق المالية الإسلامية ، وإبراز الجانب المالي والاقتصادي للأوراق المالية ووضع إطار علمي للتعامل مع المخاطر التي تنشأ من الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية .

وتكمن مشكلة الدراسة في سعي المستثمرين للحصول على أكبر عائد من استثماراتهم في الأوراق المالية الإسلامية وإهمالهم للمخاطرة ، يضاف إلى ذلك أن الأوراق المالية الإسلامية تتعرض للعديد من أنواع المخاطر التي ينبغي دراستها وتفاذي أسبابها ، كما أن بعض الأوراق المالية تتميز بدرجات عالية من العائد مما يتطلب التوقف عندها وتقييمها ، وإلى أي مدى يمكن إيجاد العلاقة التوازنية بين عوائد الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية ومخاطرها في قصر فترة التداول اليومية في سوق الخرطوم للأوراق المالية مقارنة بما عليه في الأسواق العالمية . ضعف الوعي الاستثماري بالأوراق المالية والأسهم العادية والسندات والأوراق المالية الإسلامية تأثر على إرتفاع مخاطر الأوراق المالية الإسلامية وتمثل فرضيات الدراسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية ومخاطر الاستثمار ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد والاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية ومخاطر الاستثمار ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف الوعي الاستثماري ودرجة المخاطرة ، وتوجد علاقة بين الزيادة الزمنية في فترة التداول وبين الزيادة في العائد . واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي ، والمنهج التاريخي المقارن .

(2) عمر مبارك الفكي عبد الله ، العائد والمخاطرة في الأوراق المالية الإسلامية ، جامعة امدرمان الإسلامية كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة في إدارة الاعمال ، 2014م-1435هـ

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : وضع إطار علمي للتعامل مع المخاطر التي تنشأ بسبب الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية ،أوصى شركات القطاع الصناعي والزراعي المدرجة في سوق الخرطوم إن تغير من سياستها التمويلية وزيادة نشاطها السوقي لزيادة العائد مقارنة مع عائد القطاعات الأخرى وتشير نتائج الدراسة إلى قبول صحة جميع القروض .

التعقيب على الدراسات:

1. تناولت الدراسة رقم (1) بيان أثر مخاطر عدم التسديد على مقدرة البنوك ومدى تأثير صيغ التمويل على ظهور مشكلة التعثر مع اقتراح بعض المعالجات بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .
2. تناولت الدراسة رقم (2) بيان دور التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية ومدى إمكانية استخدام التحليلي المالي في الحصول على مؤشرات يمكن عبرها تقويم كفاءة الأداء بحيث تواجه المنافسة الشديدة من حيث جذب العملاء والمساعدة على توفير معلومات مناسبة لمستخدمي البيانات المالية بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .
3. تناولت الدراسة رقم (3) أثر الديون المتعثرة على تنمية الاقتصاد السوداني وكيفية معالجتها وبيان أثرها على الاقتصاد القومي وعلى المؤسسات المالية ، بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي وازدهار الاقتصاد القومي .
4. تناولت الدراسة رقم (4) بيان تحديد مفهوم التسهيلات الائتمانية المتعثرة وحجمها لدى المصارف في السودان ومعرفة وإبراز الأسباب والعوامل المتعلقة بالمصرف والعميل وتعديل معايير وخطط منح التمويل المصرفي ، بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض الائتمان المصرفي .

5. تناولت الدراسة رقم (5) بيان أثر إدارة مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية .
ودراسة نظم إدارة المخاطر والتعرف على أثر هذه النظم على مخاطر التمويل ، بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .
6. تناولت الدراسة رقم (6) بيان سياسات ووسائل خفض التمويل المتعثر في الجهاز المصرفي والتعرف على السياسات التي وضعت والوسائل التي استخدمت من السياسات الكامنة وراء انخفاض نسبة التمويل المتعثر، بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .
7. تناولت الدراسة رقم (7) السياسات التمويلية للمنشآت التجارية ودورها في تحقيق هدفي السيولة والربحية واعتماد سياسية دقيقة في تسديد الالتزامات المترتبة ، بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .
8. تناولت الدراسة رقم (8) بيان الرقابة وتقويم الأداء في المصارف الإسلامية في اليمن وضرورة تطويرها بغرض تحقيق رقابة فعالة على كافة الأنشطة والعمليات المصرفية ، بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .
9. تناولت الدراسة رقم (9) دور الرقابة المالية في التنبؤ بفشل المؤسسات المالية والمصرفية وبينت دور الرقابة المالية والياتها في التعرف على فشل المؤسسات المالية عن استرداد مستحقاتها رغم ما يسندها من قوانين ودور بنك السودان في الرقابة تجاه البنوك ومعرفة التمويل الممنوح والآثار السالبة له . بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي ، وركزت كل من الدراستين على تخفيض المخاطر المالية والائتمانية واختلفت في دور الرقابة المالية ودور التخطيط المالي وبيان أثر كل منهما في تقليل هذه المخاطر .
10. تناولت الدراسة رقم (10) مخاطر التمويل الاسلامي وعلاقته بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2 والتعرف على مكونات رأس المال التنظيمي وما هي مخاطر التمويل الاسلامي المتعلقة به وعلاقة مخاطر صيغ التمويل

الاسلامي نسبة لكفاية رأس المال، بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .

11. تناولت الدراسة رقم (11) تقويم أداء المصارف الإسلامية ومدى تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها التي أنشئت من أجلها ومعرفة قدرتها التنافسية والوقوف على أداء المصارف الإسلامية ومعرفة انسجام النتائج المحققة للنشاط بينما تناولت الدراسة الحالية بيان التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .

12. تناولت الدراسة رقم (12) بيان أثر سياسية الاندماج علي القيمة السوقية للمصارف الأردنية وتقييم تجربة البنوك قبل وبعد الاندماج ومقارنة أداء البنوك المندمجة مع أداء البنوك عبر المندمجة بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .

13. تناولت الدراسة رقم (13) التعرف علي قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية والوقوف علي طبيعة وإبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد ومدى التعرف علي مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية ونسبة السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية ، بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي بالنسبة للمصارف السودانية

14. تناولت الدراسة رقم (14) التعرف على طبيعة العمل المصرفي في إطاره الائتماني والاستثماري وقياس المقدرة الائتمانية لمصارف على أثر التغيرات الاقتصادية الحديثة بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .

15. تناولت الدراسة رقم (15) بيان التعرف ومناقشة مفاهيم إعداد القوائم المالية الأساسية التي تعد وفقاً لمتطلبات التحليل المالي والائتماني في والاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني وأثرها في إعداد التقارير والقوائم المالية بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .

16. تناولت الدراسة رقم (16) مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية وركزت على صيغة الاستصناع وكيفية معالجتها وتطويرها . بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي.

17. تناولت الدراسة رقم (17) أثر مخاطر التمويل على كفاءة الأداء في البنوك التجارية والتعرف على مخاطر التمويل وأنواعها وأسبابها ومدى تأثيرها سلباً على المساهمين وعلى أداء البنوك وقدرتها في مقابلة التزاماتها تجاه العملاء والقيام بدورها في تحريك النشاط الاقتصادي بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي ومعرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى عدم التزام المدين بسداد التمويل ودراستها ووضع حلول لها . والتوصل إلى مقترحات وحلول تعمل على خفض وتقليل مخاطر الائتمان المصرفي حتى لا تؤثر على أداء وفاعلية الجهاز المصرفي ودوره في التنمية .

18. تناولت الدراسة رقم (18) القياس المحاسبي لملائمة رؤوس الأموال في البنوك الإسلامية في ضوء الطبيعة المميزة لأدائها والمخاطر المرتبطة بها والمساهمة في تطوير نموذج كمي لقياس كفاية رأس المال، بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي ومعرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التزام المدين بسداد التمويل ودراستها ووضع الحلول لها .

19. تناولت الدراسة رقم (19) أثر مخاطر التمويل المصرفي على أداء الجهاز المصرفي بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي وبينت الدراسة السابقة أن هنالك مخاطر في التمويل المصرفي وبينت معاناه المصارف الإسلامية ذات مخاطر عالية عكس المصارف التقليدية بينما أوضحت الدراسة أن للتخطيط المالي دور كبير في خفض هذه المخاطر

20. تناولت الدراسة رقم (20) بيان أثر التحليل المالي وانعكاساته على تقييم أداء البنوك وإبراز دور التحليل المالي وأهميته للمستفيدين من القوائم المالية والتعرف على الأساليب

- الحديثة للتحليل المالي وتقنية استخدامها لتساعد في عملية اتخاذ القرار . بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي
21. تناولت الدراسة رقم (21) مخاطر الاعتماد المستندية كأداة للدفع في التجارة الخارجية وأثرها على الأطراف التعاقد وتعدد العلاقات بين أطراف الاعتمادات المستندية بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السوداني.
22. تناولت الدراسة رقم (22) صيغ التمويل الإسلامي وأثره على تمويل الاستثمارات الزراعية والتعرف على المخاطر والمهددات التي أثرت على تمويل الاستثمارات الزراعية ،بينما تناولت الدراسة الحالية دور التخطيط المالي بصورة عامة في خفض مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية والمتخصصة .
23. تناولت الدراسة رقم (23) بيان العلاقة التوازنية بين العائد والمخاطرة في الأوراق المالية وإبراز الجانب المالي والاقتصادي للأوراق المالية بينما تناولت الدراسة الحالية بيان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي .

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

حيث تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات .

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعاها في تنفيذ الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أدواتها وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة.

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى تعميم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة من جميع المهتمين أثر استخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية المصارف السودانية.

عينة الدراسة :

تم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من مدير ،نائب، رئيس قسم، موظف ائتمان، موظف مخاطر، ولتحقيق أغراض الدراسة (أثر استخدام مؤشرات التحليل الائتماني في تقليل المخاطر المصرفية المصارف السودانية).

جمع البيانات :

تم توزيع عدد (200) استمارة على العينة المحددة مسبقاً والمستهدفة للتحقق من فرضيات الدراسة وتم جمع عدد (153) استمارة لتحليلها، أي بنسبة (77%).

للخروج بنتائج دقيقة وتعميمها على مجتمع الدراسة حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الافراد من مختلف الاعمار (أقل من 30 سنة، من 30 سنة و اقل من 35 سنة، من 35 و اقل من 40 سنة، 40 سنة فاكثر)
2. الافراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، اخرى).
3. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة أعمال، اقتصاد، إحصاء، نظم معلومات محاسبية، دراسات مالية ومصرفية، أخرى).
4. الأفراد من مختلف المهن الوظيفية (مدير، رئيس قسم الاستثمار، موظف ائتمان، موظف مخاطر).
5. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات، من 5 و اقل من 10 سنوات، من 10 و اقل من 15 سنة، من 15 و اقل من 20 سنة، أكثر من 20 سنة).

أداة الدراسة:

أداة الدراسة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، وقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة حيث تتمثل مزايا الاستبانة في الآتي:

1. يمكن تطبيقها للحصول على معلومات من عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3. سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترميم ألفاظها وأسئلتها.
4. توفر الاستبانة الوقت للمبحوث وتعطيه فرصة للتفكير.

5. يشعر المبحوثين في الاستبانة بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري الاستبانة وصلاحية أسئلة الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح، قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان - براون.

2. طريقة ألفا - كرونباخ .

3. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجات الصدق لدى المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين.

تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية :

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (6) أفراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متفقة في خواصها مع عينة الدراسة وذلك لحساب معامل الثبات، ولتحديد درجة استجابة المبحوثين للاستبيان والتعرف على الأسئلة الغامضة وإتاحة الاختبار المبدئي للفرضيات، وإيضاح بعض مشاكل التصميم والمنهجية.

وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (0.974) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (4/1/1)

معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان.

الرقم	المحور	عدد العبارات	الثبات
1.	المحور الأولي	10	0.864
2.	المحور الثانية	10	0.911
3.	المحور الثالثة	10	0.912
4	المحور الرابعة	10	0.907
5	المحور الخامس	10	0.878
	إجمالي العبارات	50	0.974

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

يوضح الجدول السابق أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان = 0.974 وهو مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات وهذا يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- الأشكال البيانية.
- التوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- معادلة سبيرمان - براون لحساب معامل الثبات.
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمنوال.
- اختبار مربع كاي لدلالة الفروض.
- اختبار (t) للثبات صحة الفرضيات.
- الانحدار الخطي البسيط.
- معامل الارتباط.
- اختبار f.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول الباحث في هذا المبحث تحليل البيانات الشخصية وبيانات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاساليب الاحصائية والاشكال البيانية، بالاضافة الى ذلك يتم إجراء مقارنة بين أهم نتائج الدراسة الميدانية ونتائج الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: البيانات الشخصية:

1. النوع:

جدول رقم (4/2/1)

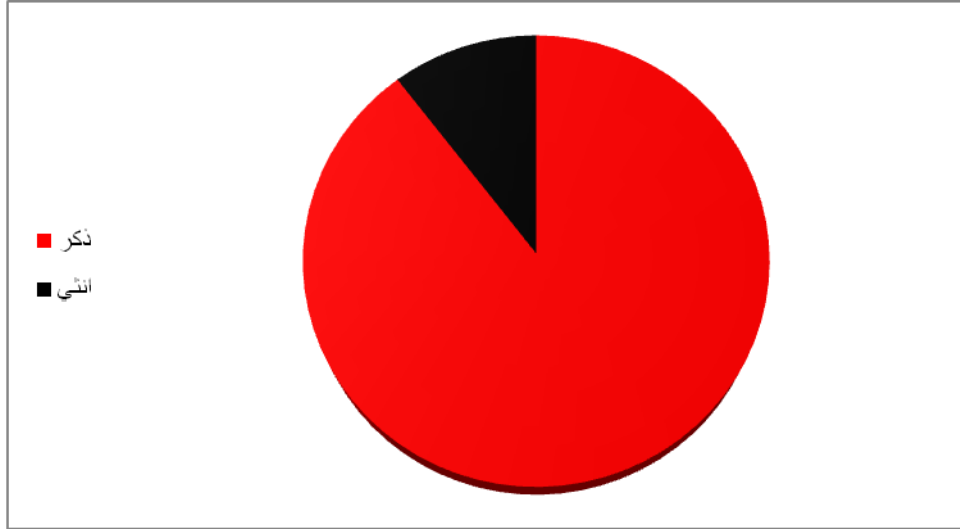
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	137	%89.5
انثي	16	%10.5
المجموع	153	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (4/2/1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يبين الجدول رقم (4/2/1) والشكل رقم (4/2/1) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور ، فقد بلغ عدد هؤلاء الأفراد (137) فرداً وبنسبة (89,5%) من العينة الكلية، وبلغ عدد الاناث (16) فرداً وبنسبة (10,5%).

جدول رقم (4/2/2)

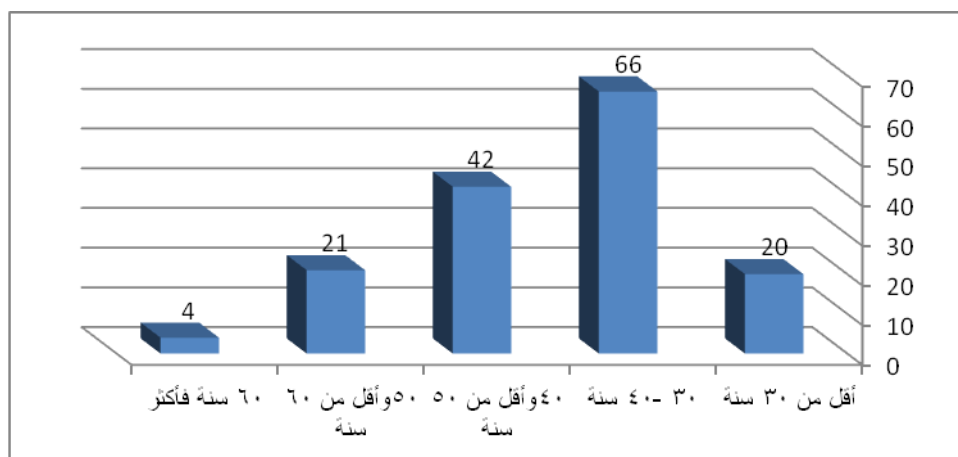
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	20	13.1%
30-40 سنة	66	43.1%
40 وأقل من 50 سنة	42	27.5%
50 وأقل من 60 سنة	21	13.7%
60 سنة فأكثر	4	2.6%
المجموع	153	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (4/2/2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يبين الجدول رقم (2/2/4) والشكل رقم (2/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة أعمارهم ما بين (40-50) سنة، فقد بلغ عدد هؤلاء الأفراد (42) فرداً وبنسبة (27,5%) من العينة الكلية، وبلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم (أقل من 30) سنة (20) فرداً وبنسبة (13,1%)، كما بلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم ما بين (50-60) سنة (21) فرداً وبنسبة (13,7%)، كما تضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (2,6%) أعمارهم (60 سنة فأكثر).

3. الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (4/2/3)

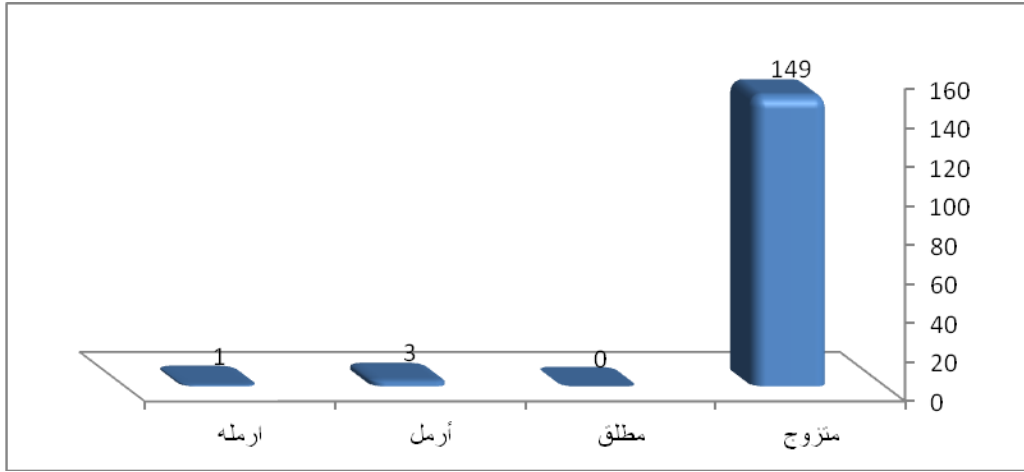
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

النسبة المئوية	العدد	الحالة الاجتماعية
%97.4	149	متزوج
%0	0	مطلق
%2.7	4	أرمل
%100	153	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يبين الجدول رقم (3/2/4) والشكل رقم (3/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة حالتهم الاجتماعية متزوجين ، فقد بلغ عدد هؤلاء الأفراد (149) فرداً وبنسبة (97,4%) من العينة الكلية، وبلغ عدد الأفراد الارامل (4) افراد وبنسبة (2,7%).

4. المؤهل العلمي:

جدول رقم (4/2/4)

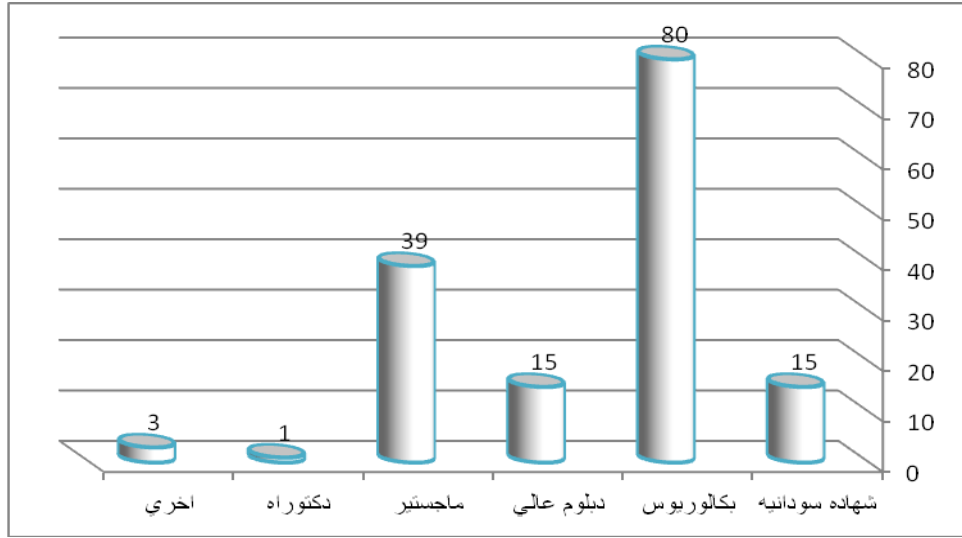
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
%9.8	15	شهاده سودانيه
%52.3	80	بكالوريوس
%9.8	15	دبلوم عالي
%25.5	39	ماجستير
%7.	1	دكتوراه
%2.0	3	اخرى
%100	153	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (4/2/4) والشكل رقم (4/2/4)، أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة الشهادة الجامعية (البكالوريوس)، حيث بلغ عددهم (80) فرداً ويمثلون ما نسبته (52,3%) من العينة الكلية، وتضمنت العينة على (39) فرداً وبنسبة (25,5%) من حملة شهادة الماجستير، و (15) فرداً وبنسبة (9,8%) من حملة شهادة الدبلوم العالي، و (1) فرداً وبنسبة (0,7%) من حملة شهادة الدكتوراه. كما تضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (2,0%) من حملة الشهادة الجامعية الاخرى و (15) فرد وبنسبة (3,5%) من حملة الشهادة الثانوية. وبصورة عامة يمكن القول أن عينة الدراسة من العينات ذات التعليم العالي إذ تضمنت على (150) فرداً وبنسبة (96%) من العينة الكلية من ذوي المؤهلات الجامعية فما فوق وهذا يقود إلى طرح آراء علمية سليمة بخصوص دور التخطيط المالي في خفض مخاطر التمويل المصرفية.

5. التخصص العلمي:

جدول رقم (4/2/5)

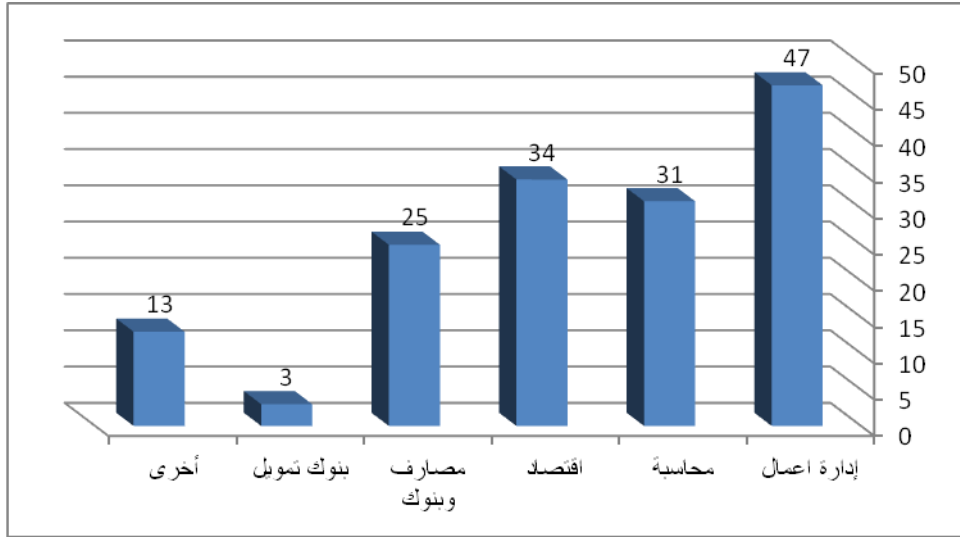
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	نوع التخصص
30.7%	47	إدارة اعمال
20.3%	31	محاسبة
22.2%	34	اقتصاد
16.3%	25	مصارف وبنوك
2.0%	3	بنوك تمويل
8.5%	13	أخرى
100%	153	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/2/5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

وجد من خلال الجدول رقم (4/2/5) والشكل رقم (4/2/5) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو إدارة اعمال، حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (47) فرداً وبنسبة (30,7%)، وبلغ عدد الأفراد المتخصصين بالمحاسبه (31) فرد وبنسبة (20,3%)، وعدد الأفراد المتخصصين بالاقتصاد في العينة (34) فردا وبنسبة (22,2%)، وعدد الأفراد المتخصصين مصارف وبنوك في العينة (25) فردا وبنسبة (16,3%)، وعدد الأفراد المتخصصين بنوك وتمويل في العينة (3) أفراد وبنسبة (2,0%). وتضمنت العينة ايضاً على (13) أفراد وبنسبة (8,5%) لهم تخصصات أخرى غير المحاسبة أو الإدارة أو الاقتصاد...الخ.

6. الوصف الوظيفي:

جدول رقم (4/2/6)

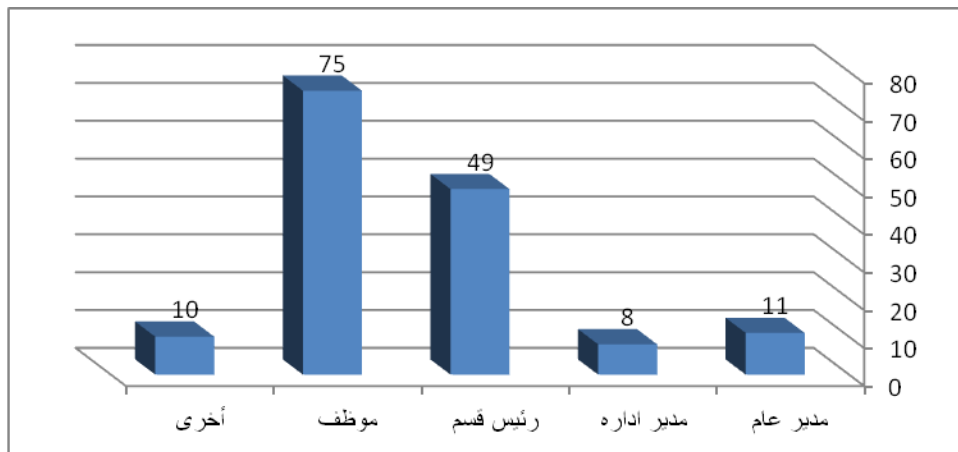
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوصف الوظيفي

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير عام	11	7.2%
مدير ادارة	8	5.2%
رئيس قسم	49	32.0%
موظف	75	49.0%
أخرى	10	6.5%
المجموع	153	100%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/2/6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق الوصف الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يظهر الجدول رقم (4/2/6) والشكل رقم (4/2/6) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين إذ بلغ عددهم (75) فرداً وبنسبة (49,0%)، وتضمنت العينة على (8) أفراد وبنسبة (5,2%) وظيفتهم مدير اداره، و(11) فرد وبنسبة (7,2%) وظيفتهم مدير عام، . كما تضمنت عينة الدراسة على (10) أفراد وبنسبة (6,5%) لهم وظائف أخرى غير المذكورة في الجدول أعلاه.

7. سنوات الخبرة:

جدول رقم (4/2/7)

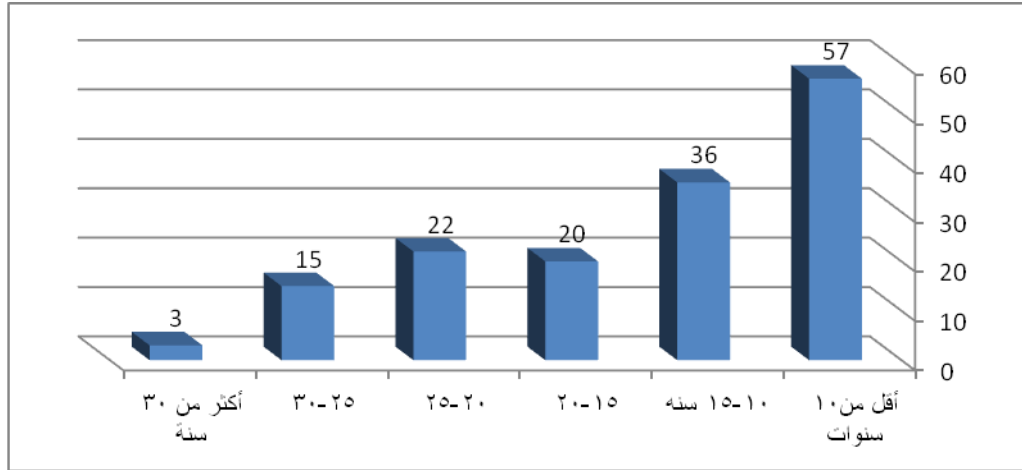
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
37.3%	57	أقل من 10 سنوات
23.5%	36	10-15
13.1%	20	15-20
14.4%	22	20-25
9.8%	15	25-30
2.0%	3	أكثر من 30 سنة
100%	153	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/2/7)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (4/2/7) والشكل رقم (4/2/7) أن هناك (57) فرداً وبنسبة (37,3%) لهم خبرة ما بين (أقل من 10 سنوات)، وهناك (36) فرداً وبنسبة (23,5%) لهم خبرة ما بين (10-15 سنة)، و (20) فرداً وبنسبة (13,1%) لهم خبرة ما بين (15-20 سنة)، و (22) فرداً وبنسبة (14,4%) لهم خبرة ما بين (20-25 سنة). وتضمنت عينة الدراسة علي (2) أفراد وبنسبة (2,0%) لهم خبرة ما بين (أكثر من 30 سنة

ثانياً: تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الاول: "التخطيط المالي"

الجدول (4/2/8)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول:

التكرار والنسبة %										العبارة	الرقم
اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة			
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
35	22.9%	97	63.4%	19	12.4%	1	0.07%	1	0.07%	التخطيط المالي يتغلب على مشكلة المواد المحدودة اما الحاجات المتعددة	1
36	23.5%	111	72.5%	6	3.9%	0	0%	0	0%	يخلق حالة من التوازن بين الاهداف والموارد والزمن	2
51	33.3%	93	60.8%	7	4.6%	2	1.4%	0	0%	المساعد في تقليل المخاطر التي تعرض لها المنشأة مستقبلاً	3
43	28.1%	89	58.2%	16	10.5%	5	3.3%	0	0%	تعقد وتشابك العلاقات المسئوليات وتعدد العوامل والمتغيرات يؤثر في اداء العمل	4
32	20.9%	100	65.4%	17	11.1%	4	2.6%	0	0%	يعمل على تشجيع التفكير المستقبلي والاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية	5
33	21.6%	102	66.7%	15	9.8%	2	1.3%	1	0.07%	يؤدي الى التعرف على امكانيات وقدرات العاملين وطاقاتهم الذهنية	6
38	24.8%	98	64.1%	15	9.8%	1	0.07%	1	0.07%	يتبلور عملية التخطيط المالي في وثيقة تسمى بالخطة المالية	7
50	32.7%	85	55.6%	15	9.8%	3	2%	0	0%	الخطة المالية تبين بدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها	8
38	24.8%	98	64.1%	15	9.8%	1	0.07%	1	0.07%	تحليل القرارات والنتائج المالية يربط بين الحاضر والمستقبل	9
35	22.9%	100	65.4%	17	11.1%	1	0.07%	0	0%	يقوم بتحديد طرق تدبير الاموال اللازمة لمواجهة الظروف	10

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

من خلال الجدول (4/2/8) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على: "التخطيط المالي "

يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة " التخطيط المالي يتغلب على مشكلة المواد الحدودية اما الحاجات المتعددة " نجد أن (132) مبحوث وبنسبة (86.3%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (19) مبحوث وبنسبة (12.4%) محايد، بينما يوجد (2) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (1.4%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على " يخلق حالة من التوازن بين الاهداف والموارد والزمن " نجد أن (147) مبحوث وبنسبة (96%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (6) مبحوث من العينة ويمثلون (3.9%) من العينة المبحوثة، ولا يوجد مبحوث لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " المساعد في تقليل المخاطر التي تعرض لها المنشأة مستقبلاً " نجد أن (144) مبحوث وبنسبة (94.1%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة ، أما المحايدون بلغ عددهم (7) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (4.6%) من العينة، ويوجد (2) مبحوث لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (1.3%).

أما العبارة الرابعة التي تنص على " تعقد وتشابك العلاقات المسؤوليات وتعدد العوامل والمتغيرات يؤثر في اداء العمل " نجد أن (132) مبحوث وبنسبة (86.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (16) مبحوث ويمثلون نسبة (10.5%)، و يوجد (5) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (3.3%) من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة: " يعمل على تشجيع التفكير المستقبلي والاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية " نجد أن (132) مبحوث وبنسبة (86.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (17) مبحوث ويمثلون نسبة (11.1%) من العينة المبحوثة، ويوجد (4) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2.6%) من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " يؤدي الى التعرف على امكانيات وقدرات العاملين وطاقاتهم الذهنية " نجد أن (135) مبحوث وبنسبة (88.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (15) محايد ويمثلون (9.8%) من العينة المبحوثة، ويوجد (3) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2%) من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة: " يتبلور عملية التخطيط المالي في وثيقة تسمى بالخطة المالية " نجد أن (136) مبحوث وبنسبة (88.9%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (15) محايد ويمثلون نسبة (9.8%) من العينة المبحوثة، و يوجد (2) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (1.4%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثامنة " الخطة المالية تبين بدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها نجد أن (135) مبحوث وبنسبة (88.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (15) محايد ويمثلون نسبة (9.8%) من العينة المبحوثة، و يوجد (3) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2%) من العينة المبحوثة.

العبارة التاسعة: " تحليل القرارات والنتائج المالية يربط بين الحاضر والمستقبل " نجد أن (136) مبحوث وبنسبة (88.9%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (15) محايد ويمثلون نسبة (9.8%) من العينة المبحوثة، و يوجد (2) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (1.4%) من العينة المبحوثة.

العبارة العاشرة: " يقوم بتحديد طرق تدبير الاموال اللازمة لمواجهة الظروف " نجد أن (135) مبحوث وبنسبة (88.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (17) محايد ويمثلون نسبة (11.1%) من العينة المبحوثة، و يوجد (1) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (0.07%) من العينة المبحوثة.

الجدول (4/2/9)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	التخطيط المالي يتغلب على مشكلة المواد المحدودة اما الحاجات المتعددة	4.05	4	اوافق
2	يخلق حالة من التوازن بين الاهداف والموارد والزمن	4.00	4	اوافق
3	المساعد في تقليل المخاطر التي تعرض لها المنشأة مستقبلاً	4.11	4	اوافق
4	تعقد وتشابك العلاقات المسؤوليات وتعدد العوامل والمتغيرات يؤثر في اداء العمل	4.00	4	اوافق
5	يعمل على تشجيع التفكير المستقبلي والاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية	3.82	4	اوافق
6	يؤدي الى التعرف على امكانيات وقدرات العاملين وطاقاتهم الزهنية	3.78	4	اوافق
7	يتلور عملية التخطيط المالي في وثيقة تسمى بالخطة المالية	3.82	4	اوافق
8	الخطة المالية تبين بدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها	3.80	4	اوافق
9	تحليل القرارات والنتائج المالية يربط بين الحاضر والمستقبل	3.59	4	اوافق
10	يقوم بتحديد طرق تدبير الاموال اللازمة لمواجهة الظروف	3.69	4	اوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

من خلال الجدول (4/2/9) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الاول التي ينص على (التخطيط المالي) فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.59 - 4.11) والمنوال يقع في المدى ما بين (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (4/2/10)

اختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول:

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	مربع كاي	العبارة
.000	4	206.379	التخطيط المالي يتغلب على مشكلة المواد المحدودة اما الحاجات المتعددة
.000	2	114.706	يخلق حالة من التوازن بين الاهداف والموارد والزمن
.000	3	142.503	المساعد في تقليل المخاطر التي تعرض لها المنشأة مستقبلاً
.000	3	109.771	تعقد وتشابك العلاقات المسئوليات وتعدد العوامل والمتغيرات يؤثر في اداء العمل
.000	3	143.183	يعمل على تشجيع التفكير المستقبلي والاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية
.000	4	230.105	يؤدي الى التعرف على امكانيات وقدرات العاملين وطاقاتهم الزهنية
.000	4	215.464	يتبلور عملية التخطيط المالي في وثيقة تسمى بالخطة المالية
.000	4	177.425	الخطة المالية تبين بدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها
.000	3	107.366	تحليل القرارات والنتائج المالية يربط بين الحاضر والمستقبل
.000	2	220.20	يقوم بتحديد طرق تدبير الاموال اللازمة لمواجهة الظروف

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2017م.

لاختبار صحة المحور الذي ينص على: " التخطيط المالي " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (206.379 - 114.706 - 142.503 - 109.771 - 143.183 - 230.105 - 215.464 - 177.425 - 107.366) وبدرجات حرية (4-2-3) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح

به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور

المحور الثاني: "التصنيف الائتماني للزبون"

الجدول (4/2/11)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني:

التكرار والنسبة %										العبارة	الرقم
أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة			
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
										يعتبر المركز المالي للعمليات الضمان الرئيسي في الوفاء بالتزاماته المالية	1
24.2%	37	50.3%	77	15%	23	10.5%	16	0%	0	تجنب الاعتماد على التقديرات الخاصة والاداء الشخصية في المعالجة المسائل المالية	2
24.2%	37	50.3%	77	15%	23	10.5%	16	0%	0	المركز المالي يعتبر وسيلة للسداد بخلاف الضمانات الأخرى	3
23.5%	36	63.4%	97	9.8%	15	3.3%	5	0%	0	دراسة الميزانات السابقة ومدى تأثيرها على المركز المالي تؤثر في التعرف على مقدرة العميل في السداد	4
14.4%	22	64.7%	99	18.3%	28	2%	3	0.7%	1	البنك لا يمنح اي نوع من انواع الائتمان الا بعد التأكد من امانة وحسن سلوك العميل على ضوء معاملاته وعلاقته المالية معه	5
15%	23	49%	75	23.5%	36	12.4%	19	0%	0	تتوقف مطابقة العميل بتقديم الضمانات على السياسة الائتمانية للبنك	6
30.1%	46	55.6%	85	9.8%	15	3.9%	6	0.7%	1	ان مقدرة البنك على الائتمان تعتمد على موارد البنك واستخداماته	7
29.4%	45	56.9%	87	10.5%	16	3.3%	5	0%	0	يحدد البنك مدى مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بعد تحليل القوائم المالية للعميل ومعرفة نوع النشاط	8
15.7%	24	56.9%	87	15.7%	24	10.5%	16	1.3%	2	المجال الاستثماري مستقبل النشاط التجاري للعميل يؤدي الى التعرف على قدرة العميل في الوفاء	9
9.8%	15	35.3%	54	19%	29	30.7%	47	5.2%	8	الأفراض في منح التسهيلات الائتماني لبعض العملاء اعتمادا على المركز الشخص والاجتماعي	10

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

من خلال الجدول (4/2/11) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:

التصنيف الائتماني للزبون "

يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة " يعتبر المركز المالي للعميل الضمان الرئيسي في الوفاء بالتزاماته المالية " نجد أن (114) مبحوث وبنسبة (74.5%) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (23) مبحوث وبنسبة (15%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (16) مبحوث من العينة من لا يوافق وبنسبة (10.5%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على " تجنب الاعتماد على التقديرات الخاصة والاداء الشخصية في المعالجة المسائل المالية" نجد أن (114) مبحوث وبنسبة (74.5%) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (23) مبحوث وبنسبة (15%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (16) مبحوث من العينة من لا يوافق وبنسبة (10.5%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " المركز المالي يعتبر وسيلة للسداد بخلاف الضمانات الاخرى " نجد أن (133) مبحوث وبنسبة (86.9%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (15) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (9.8%) من العينة، و يوجد (5) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (3.3%) من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على " دراسة الميزانات السابقة ومدى تأثيرها على المركز المالي تؤثر في التعرف على مقدرة العميل في السداد " نجد أن (121) مبحوث بنسبة (79.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (28) مبحوث ويمثلون نسبة (18.3%)، و يوجد (4) مبحوث لا يوافقون بشدة وبنسبة (2.7%) من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة: " البنك لا يمنح اي نوع من انواع الائتمان الا بعد التأكد من امانة وحسن سلوك العميل على ضوء معاملاته وعلاقته المالية معه " نجد أن (98) مبحوث وبنسبة (64%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (36) مبحوث ويمثلون نسبة (23.5%) من العينة المبحوثة، ويوجد (19) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (12.4%) من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " تتوقف مطالبة العميل بتقديم الضمانات على السياسة الائتمانية للبنك " نجد أن (131) مبحوث وبنسبة (85.7%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (15) مبحوث

محايدون ويمثلون (9.8%) من العينة المبحوثة، ويوجد (7) مبحوث لا يوافق وبنسبة (4.6%) من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة: " ان مقدرة البنك على الائتمان تعتمد على موارد البنك واستخداماته " نجد أن (132) مبحوث وبنسبة (86.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (16) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (10.5%) من العينة المبحوثة، و يوجد (5) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (3.3%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثامنة: " يحدد البنك مدى مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بعد تحليل القوائم المالية للعميل ومعرفة نوع النشاط " نجد أن (111) مبحوث وبنسبة (72.6%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (24) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (15.7%) من العينة المبحوثة، و يوجد (18) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (11.8%) من العينة المبحوثة.

العبارة التاسعة: " المجال الاستثماري مستقبل النشاط التجاري للعميل يؤدي الى التعرف على قدرة العميل في الوفاء " نجد أن (69) مبحوث وبنسبة (42.2%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (29) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (19%) من العينة المبحوثة، و يوجد (52) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (35.9%) من العينة المبحوثة.

العبارة العاشرة: " الافراض في منح التسهيلات الائتماني لبعض العملاء اعتمادا على المركز الشخص والاجتماعي " نجد أن (132) مبحوث وبنسبة (86.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (16) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (10.5%) من العينة المبحوثة، و يوجد (5) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (3.3%) من العينة المبحوثة.

الجدول (4/2/12)

المنوال والانحراف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	يعتبر المركز المالي للعميل للضمان الرئيسي في الوفاء بالتزاماته المالية	3.89	4	اوافق
2	تجنب الاعتماد على التقديرات الخاصة والاداء الشخصية في المعالجة المسائل المالية	3.73	4	اوافق
3	المركز المالي يعتبر وسيلة للسداد بخلاف الضمانات الاخرى	4.30	4	اوافق
4	دراسة الميزانات السابقة ومدى تاثيرها على المركز المالي تؤثر في التعرف على مقدرة العميل في السداد	3.45	4	اوافق
5	البنك لايمتح اي نوع من انواع الائتمان الا بعد التأكد من امانة وحسن سلوك العميل على ضوء معاملاته وعلاقته المالية معه	4.33	4	اوافق
6	تتوقف مطالبة العميل بتقديم الضمانات على السياسة الائتمانية للبنك	3.56	4	اوافق
7	ان مقدرة البنك على الائتمان تعتمد على موارد البنك واستخدماته	3.69	4	اوافق
8	يحدد البنك مدى مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بعد تحليل القوائم المالية للعميل ومعرفة نوع النشاط	3.82	4	اوافق
9	المجال الاستثماري مستقبل النشاط التجاري للعميل يؤدي الى التعرف على قدرة العميل في الوفاء	3.62	4	اوافق
10	الافراض في منح التسهيلات الائتماني لبعض العملاء اعتمادا على المركز الشخص والاجتماعي	3.52	4	اوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

من خلال الجدول (4/2/12) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثاني التي ينص على "التصنيف الائتماني للزبون" فإن الأوساط الحسابي له تقع في المدى ما بين (3.52 – 4.33) والنموال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (4/2/13)

اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثاني:

العبرة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
يعتبر المركز المالي للعميل الضمان الرئيسي في الوفاء بالتزاماته المالية	58.320	3	.000
تجنب الاعتماد على التقديرات الخاصة والاداء الشخصية في المعالجة المسائل المالية	84.830	3	.000
المركز المالي يعتبر وسيلة للسداد بخلاف الضمانات الأخرى	133.405	3	.000
دراسة الميزانات السابقة ومدى تأثيرها على المركز المالي تؤثر في التعرف على مقدرة العميل في السداد	209.059	4	.000
البنك لا يمنح أي نوع من أنواع الائتمان إلا بعد التأكد من امانة وحسن سلوك العميل على ضوء معاملاته وعلاقته المالية معه	51.209	3	.000
تتوقف مطالبة العميل بتقديم الضمانات على السياسة الائتمانية للبنك	160.824	4	.000
ان مقدرة البنك على الائتمان تعتمد على موارد البنك واستخداماته	105.170	3	.000
يحدد البنك مدى مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بعد تحليل القوائم المالية للعميل ومعرفة نوع النشاط	140.497	4	.000
المجال الاستثماري مستقبل النشاط التجاري للعميل يؤدي الى التعرف على قدرة العميل في الوفاء	51.412	4	.000
الافراض في منح التسهيلات الائتماني لبعض العملاء اعتمادا على المركز الشخص والاجتماعي	151.281	4	.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2017م.

لاختبار صحة المحور الذي ينص على: "التصنيف الائتماني للزبون" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (58.320 - 84.830 - 133.405 - 209.059 - 51.209 - 160.824 - 105.170 - 140.497 - 51.412 - 151.281) وبدرجات حرية (3 - 4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

المحور الثالث: " إدارة السيولة "

الجدول (4/2/14)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
1	تحقيق السيولة الكاملة يقلل من اللجوء للاقتراض لسداد الالتزامات	1	0.7%	2	1.3%	8	5.2%	84	54.9%	58	37.9%
2	الحصول على ضمان قروض سريعة يجنب مخاطر نقص السيولة	0	0%	1	0.7%	24	15.7%	99	64.7%	29	19%
3	يوفر الائتمان المصرفي السيولة اللازمة للعميل بهدف تنمية نشاطه	0	0%	2	1.3%	21	13.7%	93	60.8%	37	24.2%
4	الاحتفاظ باحتياطي نقدي يقلل من نقص السيولة	0	0%	1	0.7%	7	4.6%	94	61.4%	51	33.3%
5	البحث عن مصادر التمويل المناسبة يمكن من مراقبة مستويات السيولة في البنك	0	0%	0	0%	7	4.6%	88	57.5%	58	37.9%
6	يعتمد تحليل الموازنة النقدية على تقديرات الإيرادات والمصروفات النقدية	1	0.7%	1	0.7%	15	9.8%	93	60.8%	43	28.1%
7	دعم المركز المالي يعمل على دفع المستحقات في وقتها المناسب	0	0%	0	0%	17	11.1%	81	52.9%	55	35.9%
8	وجود نظام جيد لتحديد افضل الوسائل لاستخدام الاموال المتوفر في اعمال المشروع	1	0.7%	2	1.3%	10	6.5%	92	60.1%	48	31.4%
9	رسم السياسات المالية يعتبر بمثابة الدليل والمرشد للعاملين في اتخاذ القرارات المالية	0	0%	1	0.7%	16	10.5%	87	56.9%	49	32%
10	تخطيط التدفقات النقدية المستقبلية يساعد في تحديد مقدر وزمن العجز او الفائض النقدي	0	0%	3	2%	19	12.4%	82	53.6%	49	32%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

من خلال الجدول (4/2/14) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على: " ادارة السيولة "

نلاحظ في العبارة الأولى القائلة " تحقيق السيولة الكاملة يقلل من اللجوء للاقتراض لسداد الالتزامات " نجد أن (142) مبحوث وبنسبة (92.8%) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (8) مبحوث وبنسبة (5.2%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (3) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (2%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على " الحصول على ضمان قروض سريعة يجنب مخاطر نقص السيولة " نجد أن (128) مبحوث وبنسبة (93.7%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (24) مبحوث من العينة ويمثلون (15.7%) من العينة المبحوثة، ويوجد (1) مبحوث وبنسبة (0.7%) لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " يوفر الائتمان المصرفى السيولة اللازمة للتعامل بهدف تنمية نشاطه " نجد أن (130) مبحوث وبنسبة (85%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (21) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (13.7%) من العينة، ويوجد (2) مبحوث لا يوافقون بشدة وبنسبة (1.3%) من العينة المبحوثة من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على " الاحتفاظ باحتياطي نقدي يقلل من نقص السيولة " نجد أن (145) مبحوث بنسبة (94.7%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (7) مبحوث ويمثلون نسبة (4.6%)، و يوجد مبحوث لا يوافقون وبنسبة (0.7%).

العبارة الخامسة: " البحث عن مصادر التمويل المناسبة يمكن من مراقبة مستويات السيولة في البنك " نجد أن (146) مبحوث وبنسبة (95.4%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (7) مبحوث ويمثلون نسبة (4.6%) من العينة المبحوثة، ولا يوجد مبحوث لا يوافق من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " يعتمد تحليل الموازنة النقدية على تقديرات الايرادات والمصروفات النقدية " نجد أن (136) مبحوث وبنسبة (88.9%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (15)

مبحوث محايدون ويمثلون (9.8%) من العينة المبحوثة، ويوجد (2) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (1.4%) من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة: " دعم المركز المالي يعمل على دفع المستحقات في وقتها المناسب " نجد أن (136) مبحوث وبنسبة (88.6%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (17) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (11.1%) من العينة المبحوثة، ولا يوجد مبحوث لا يوافقون.

العبارة الثامنة: " وجود نظام جيد لتحديد افضل الوسائل لاستخدام الاموال المتوفر في اعمال المشروع " نجد أن (140) مبحوث وبنسبة (81.5%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (10) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (6.5%) من العينة المبحوثة، و يوجد (3) مبحوث لا يوافقون من العينة المبحوثة وبنسبة (2%).

العبارة التاسعة: " رسم السياسات المالية يعتبر بمثابة الدليل والمرشد للعاملين في اتخاذ القرارات المالية " نجد أن (136) مبحوث وبنسبة (88.9%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (16) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (10.5%) من العينة المبحوثة، و يوجد (1) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (0.7%) من العينة المبحوثة.

العبارة العاشرة: " تخطيط التدفقات النقدية المستقبلية يساعد في تحديد مقدر وزمن العجز او الفائض النقدي " نجد أن (131) مبحوث وبنسبة (85.6%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (19) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (12.4%) من العينة المبحوثة، و يوجد (3) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2%) من العينة المبحوثة.

الجدول (4/2/15)

المنوال والالتحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	تحقيق السيولة الكاملة يقلل من اللجوء للاقتراض لسداد الالتزامات	3.82	4	وافق
2	الحصول على ضمان قروض سريعة يجنب مخاطر نقص السيولة	3.79	4	وافق
3	يوفر الائتمان المصرفي السيولة اللازمة للعميل بهدف تنمية نشاطه	3.77	4	وافق
4	الاحتفاظ باحتياطي نقدي يقلل من نقص السيولة	3.62	4	وافق
5	البحث عن مصادر التمويل المناسبة يمكن من مراقبة مستويات السيولة في البنك	3.73	4	وافق
6	يعتمد تحليل الموازنة النقدية على تقديرات الإيرادات والمصروفات النقدية	3.77	4	وافق
7	دعم المركز المالي يعمل على دفع المستحقات في وقتها المناسب	3.59	4	وافق
8	وجود نظام جيد لتحديد افضل الوسائل لاستخدام الاموال المتوفرة في اعمال المشروع	3.60	4	وافق
9	رسم السياسات المالية يعتبر بمثابة الدليل والمرشد للعاملين في اتخاذ القرارات المالية	3.76	4	وافق
10	تخطيط التدفقات النقدية المستقبلية يساعد في تحديد مقدر وزمن العجز او الفائض النقدي	3.68	4	وافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول رقم (4/2/15) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثالث التي تنص على (إدارة السيولة) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.59 – 3.82) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (4/2/16)

اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث:

م	العبرة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	تحقيق السيولة الكاملة يقلل من اللجوء للاقتراض لسداد الالتزامات	189.778	2	.000
2	الحصول على ضمان قروض سريعة يجنب مخاطر نقص السيولة	140.307	3	.000
3	يوفر الايتمان المصرفي السيولة اللازمة للعميل بهدف تنمية نشاطه	120.542	2	.000
4	الاحتفاظ باحتياطي نقدي يقلل من نقص السيولة	147.314	3	.000
5	البحث عن مصادر التمويل المناسبة يمكن من مراقبة مستويات السيولة في البنك	65.765	2	.000
6	يعتمد تحليل الموازنة النقدية على تقديرات الايرادات والمصروفات النقدية	197.490	2	.000
7	دعم المركز المالي يعمل على دفع المستحقات في وقتها المناسب	40.627	2	.000
8	وجود نظام جيد لتحديد افضل الوسائل لاستخدام الاموال المتوفرة في اعمال المشروع	202.327	3	.000
9	رسم السياسات المالية يعتبر بمثابة الدليل والمرشد للعاملين في اتخاذ القرارات المالية	114.373	2	.000
10	تخطيط التدفقات النقدية المستقبلية يساعد في تحديد مقدر وزمن العجز او الفائض النقدي	95.235	3	.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2017م.

لاختبار صحة المحور الثالث " إدارة السيولة " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالتالي (189.778 - 140.307 - 120.542 - 147.314 - 65.765 - 197.490 - 40.627 - 202.327 - 114.373 - 95.235) وبدرجات حرية (2-3) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن

مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الرابع: "الضمان المقدم من الزبون"

الجدول (4/2/17)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات المحور الرابع:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
1	الضمانات المقدمة من العميل تضمن للبنك حقه في استرداد مبلغ الائتمان	1	0.7%	3	2%	8	5.2%	87	56.9%	54	35.3%
2	الائتمان المصرفي يقوم على اساس العميل تعمل على تحقيق التوازن بين المبالغ الائتمانية	0	0%	3	2%	10	6.5%	86	56.2%	54	35.3%
3	الضمانات التي يقدمها العميل من اسهم وسندات كاصول يمكن الاعتماد عليها كضمان الحصول على الاموال	1	0.7%	6	3.9%	16	10.5%	72	47.1%	58	37.9%
4	صعوبة بيع الاوراق المالية في السوق في حالة فشل العميل في السداد	0	0%	3	2%	15	9.8%	80	52.3%	55	35.9%
5	صعوبة تقييم الضائع المرهونة على اساس سعر السوق او سعر التكلفة في حالة عدم ايفاء العميل بالتزامته	1	0.7%	5	3.3%	13	8.5%	84	54.9%	50	32.7%
6	قبول الاوراق التجارية من الدرجة الاولى قبل التاكيد من ان هذه الاوراق مشتملة النواحي القانونية	3	2%	5	3.3%	19	12.4%	84	54.9%	42	27.5%
7	يمنح البنك التمويل بضمان متنوعة	6	3.9%	14	9.2%	29	19%	73	47.7%	31	20.3%
8	يمنح البنك الائتمان المكفول بضمان وبدون اي شرط	10	6.5%	37	24.2%	34	22.2%	50	32.7%	22	14.4%
9	يمنح البنك الائتمان غير المكفول بضمان شخصي	0	0%	12	7.8%	19	12.4%	77	50.3%	45	29.4%
10	الضمان المقدم من العميل للمصرف يعتبر بمثابة حماية لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف	0	0%	12	7.8%	19	12.4%	77	50.3%	45	29.4%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

من خلال الجدول (4/2/17) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على: "الضمان المقدم من العميل "

يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة " الضمانات المقدمة من العميل تضمن للبنك حقه في استرداد مبلغ الائتمان " نجد أن (141) مبحوث وبنسبة (92.2%) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (8) مبحوث وبنسبة (5.2%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (4) مبحوث من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (2.7%).

العبارة الثانية: والتي تنص على " الائتمان المصرفي يقوم على اساس العميل تعمل على تحقيق التوازن بين المبالغ الائتمانية " نجد أن (140) مبحوث وبنسبة (91.5%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (10) مبحوث من العينة ويمثلون (6.5%) من العينة المبحوثة، ويوجد (3) مبحوث وبنسبة (2%) لا يوافقون.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " الضمانات التي يقدمها العميل من اسهم وسندات كاصول يمكن الاعتماد عليها كضمان الحصول على الاموال " نجد أن (130) مبحوث وبنسبة (85%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (16) مبحوث من العينة ويمثلون بنسبة (10.5%) من العينة، ويوجد (7) مبحوث لا يوافق وبنسبة (4.6%) من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على " صعوبة بيع الاوراق المالية في السوق في حالة فشل العميل في السداد " نجد أن (135) مبحوث بنسبة (88.2%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (15) مبحوث ويمثلون نسبة (9.8%)، و يوجد (3) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2%) من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة: " صعوبة تقييم البضائع المرهونة على اساس سعر السوق او سعر التكلفة في حالة عدم ايفاء العميل بالتزامته " نجد أن (134) مبحوث وبنسبة (87.6%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (13) مبحوث ويمثلون نسبة (8.5%) من العينة المبحوثة، ويوجد (6) مبحوث لا يوافق وبنسبة (4%) من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " قبول الاوراق التجارية من الدرجة الاولى قبل التاكيد من ان هذه الاوراق مشتملة النواحي القانونية " نجد أن (126) مبحوث وبنسبة (82.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (19) مبحوث محايدون ويمثلون (12.4%) من العينة المبحوثة، ويوجد (8) مبحوث لا يوافق وبنسبة (5.3%) من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة: " يمنح البنك التمويل بضمان متنوعة " نجد أن (104) مبحوث وبنسبة (68%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (29) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (19%) من العينة المبحوثة، و يوجد (20) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (13.1%).

العبارة الثامنة: " يمنح البنك الائتمان المكفول بضمان وبدون اي شرط " نجد أن (72) مبحوث وبنسبة (47.1%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (34) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (22.2%) من العينة المبحوثة، و يوجد (47) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (30.7%) من العينة المبحوثة.

العبارة التاسعة: " يمنح البنك الائتمان غير المكفول بضمان شخصي " نجد أن (122) مبحوث وبنسبة (79.7%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (19) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (12.4%) من العينة المبحوثة، و يوجد (12) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (7.8%) من العينة المبحوثة.

العبارة العاشرة: " الضمان المقدم من العميل للمصرف يعتبر بمثابة حماية لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف " نجد أن (122) مبحوث وبنسبة (79.7%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (19) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (12.4%) من العينة المبحوثة، و يوجد (12) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (7.8%) من العينة المبحوثة.

الجدول (4/2/18)

المنوال والاحرف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الرابع:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	الضمانات المقدمة من العميل تضمن للبنك حقه في استرداد مبلغ الائتمان	3.50	4	وافق
2	الائتمان المصرفي يقوم على اساس العميل تعمل على تحقيق التوازن بين المبالغ الائتمانية	3.92	4	وافق
3	الضمانات التي يقدمها العميل من اسهم وسندات كاصول يمكن الاعتماد عليها كضمان الحصول على الاموال	4.55	4	وافق
4	صعوبة بيع الاوراق المالية في السوق في حالة فشل العميل في السداد	4.10	4	وافق
5	صعوبة تقييم البضائع المرهونة على اساس سعر السوق او سعر التكلفة في حالة عدم ايفاء العميل بالتزامته	4.55	4	وافق
6	قبول الاوراق التجارية من الدرجة الاولى قبل التاكيد من ان هذه الاوراق مشتملة النواحي القانونية	4.20	4	وافق
7	يمنح البنك التمويل بضمان متنوعة	4.30	4	وافق
8	يمنح البنك الائتمان المكفول بضمان وبدون اي شرط	3.90	4	وافق
9	يمنح البنك الائتمان غير المكفول بضمان شخصي	3.52	4	وافق
10	الضمان المقدم من العميل للمصرف يعتبر بمثابة حماية لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف	3.32	4	وافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

من خلال الجدول (4/2/18) يلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الرابع التي تنص على (الضمان المقدم من الزبون) فإن الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.50 – 4.55) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

الجدول (4/2/19)

اختبار مربع كاي لعبارات المحور الرابع:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	الضمانات المقدمة من العميل تضمن للبنك حقه في استرداد مبلغ الائتمان	192.065	4	.000
2	الائتمان المصرفي يقوم على اساس العميل تعمل على تحقيق التوازن بين المبالغ الائتمانية	119.444	3	.000
3	الضمانات التي يقدمها العميل من اسهم وسندات كاصول يمكن الاعتماد عليها كضمان الحصول على الاموال	135.922	4	.000
4	صعوبة بيع الاوراق المالية في السوق في حالة فشل العميل في السداد	99.523	3	.000
5	صعوبة تقييم البضائع المرهونة على اساس سعر السوق او سعر التكلفة في حالة عدم ايفاء العميل بالتزامته	165.660	4	.000
6	قبول الاوراق التجارية من الدرجة الاولى قبل التأكد من ان هذه الاوراق مشتملة النواحي القانونية	148.144	4	.000
7	يمنح البنك التمويل بضمان متنوعة	87.621	4	.000
8	يمنح البنك الائتمان المكفول بضمان وبدون اي شرط	30.301	4	.000
9	يمنح البنك الائتمان غير المكفول بضمان شخصي	68.150	3	.000
10	الضمان المقدم من العميل للمصرف يعتبر بمثابة حماية لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف	31.150	4	.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2017م.

لاختبار صحة المحور القائل " الضمان المقدم من الزبون " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (192.065 - 119.444 - 135.922 - 165.660 - 148.144 - 87.621 - 30.301 - 68.150 - 31.150) وبدرجات حرية (3 - 4) وبمستوى دلالة

Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

المحور الخامس: " تنوع المشاريع الاستثمارية "

الجدول (4/2/14)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الخامس:

التكرار والنسبة %										العبارة	الرقم
أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة			
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
28.1%	43	58.2%	89	7.8%	12	4.6%	7	1.3%	2	استثمار النقد الفائض في مجالات قصيرة او متوسطة او طويلة بحسب ظروف المشروع	1
19.6%	30	40.5%	62	10.5%	16	24.2%	37	5.2%	8	توفير الاموال في المشروعات المتنوعة من اهم القرارات التي تخطط لها ادارة البنك	2
28.1%	43	56.9%	87	13.1%	20	2%	3	0%	0	عدم وضع دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية بزيد من مخاطر المشروع	3
22.2%	34	53.6%	82	17.6%	27	5.9%	9	0.7%	1	الاستثمارات التي لم يحسب دراستها ترتب نتائج خطيرة على مستقبل البنك	4
19%	29	51.6%	79	24.8%	38	3.3%	5	1.3%	2	التخلص من الاستثمارات الكبيرة الخاطئة يقلل خسارتها	5
26.8%	41	61.4%	94	10.5%	16	1.3%	2	0%	0	السياسة الائتمانية للمصرف تنصب على تنويع وتوزيع الاستثمارات	6
15%	23	39.9%	61	20.9%	32	18.3%	28	5.9%	9	منح الائتمان بزيد في اوقات الراواج وينقص في حالات الانكماش	7
28.8%	44	60.1%	92	9.2%	14	2%	3	0%	0	تعد المديونات المتعثرة اصول رديئة ضمن استثمارات البنك لالتحقق للبنك اي عائد بل تعمل في طياتها الخسائر	8
19%	29	54.9%	84	15%	23	7.8%	12	3.3%	5	الفشل في تحديد الحدود المنيية للاقراض عند دراسة الهيكل التمويلية للمشروعات	9
22.2%	34	60.1%	92	13.1%	20	3.9%	6	0.7%	1	التركيز على الضمانات وعدم الاهتمام بالتدفقات النقدية المتولدة والمحققة من النشاط ومدى كفايتها للسداد	10

من خلال الجدول (4/2/14) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على: "تنوع المشاريع الاستثمارية"

نلاحظ في العبارة الأولى القائلة "استثمار النقد الفائض في مجالات قصيرة او متوسطة او طويلة بحسب ظروف المشروع" نجد أن (131) مبحوث وبنسبة (86.3%) من العينة يوافقون على ما جاء في العبارة، و (12) مبحوث وبنسبة (7.8%) محايدون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (9) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (5.9%) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على "توفير الاموال في المشروعات المتنوعة من اهم القرارات التي تخطط لها ادارة البنك" نجد أن (82) مبحوث وبنسبة (60.4%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (16) مبحوث من العينة ويمثلون (10.5%) من العينة المبحوثة، ويوجد (45) مبحوث وبنسبة (29.1%) لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على "عدم وضع دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية بزيد من مخاطر المشروع" نجد أن (130) مبحوث وبنسبة (85%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (20) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (13.1%) من العينة، ويوجد (3) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2%) من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على "الاستثمارات التي لم يحسب دراستها ترتب نتائج خطيرة على مستقبل البنك" نجد أن (116) مبحوث وبنسبة (75.8%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (27) مبحوث ويمثلون نسبة (17.6%)، و يوجد (10) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (6.6%).

العبارة الخامسة: "التخلص من الاستثمارات الكبيرة الخاطئة يقلل خسارتها" نجد أن (108) مبحوث وبنسبة (70.6%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (38) مبحوث ويمثلون نسبة (24.8%) من العينة المبحوثة، ويوجد (7) مبحوث لا يوافق وبنسبة (4.6%) من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: " السياسة الائتمانية للمصرف تنصب على تنويع وتوزيع الاستثمارات " نجد أن (135) مبحوث وبنسبة (88.2%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (16) مبحوث محايدون ويمثلون (10.5%) من العينة المبحوثة، ويوجد (2) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (1.3%) من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة: " منح الائتمان يزيد في اوقات الراواج وينقص في حالات الانكماش " نجد أن (84) مبحوث وبنسبة (54.9%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (32) مبحوث محايدون ويمثلون نسبة (20.9%) من العينة المبحوثة، ويوجد (37) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (24.2%).

العبارة الثامنة: " تعد المديونات المتعثرة اصول رديئة ضمن استثمارات البنك لاتحقق للبنك اي عائد بل تعمل في طياتها الخسائر " نجد أن (136) مبحوث وبنسبة (88.9%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (14) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (9.2%) من العينة المبحوثة، و يوجد (3) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2%) من العينة المبحوثة.

العبارة التاسعة: " الفشل في تحديد الحدود المنية للاقراض عند دراسة الهيكل التمويلية للمشروعات " نجد أن (113) مبحوث وبنسبة (73.9%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (23) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (15%) من العينة المبحوثة، و يوجد (17) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (11.1%) من العينة المبحوثة.

العبارة العاشرة: " التركيز على الضمانات وعدم الاهتمام بالتدفقات النقدية المتولدة والمحققة من النشاط ومدى كفايتها للسداد " نجد أن (126) مبحوث وبنسبة (82.3%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، وهناك (20) مبحوث محايد ويمثلون نسبة (13.1%) من العينة المبحوثة، و يوجد (7) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (4.6%) من العينة المبحوثة.

الجدول (4/2/15)

المنوال والانحراف المعياري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الخامس:

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	استثمار النقد الفائض في مجالات قصيرة او متوسطة او طويلة بحسب ظروف المشروع	3.75	4	اوافق
2	توفير الاموال في المشروعات المتنوعة من اهم القرارات التي تخطط لها ادارة البنك	4.30	4	اوافق
3	عدم وضع دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية بزيد من مخاطر المشروع	4.10	4	اوافق
4	الاستثمارات التي لم يحسب دراستها ترتب نتائج خطيرة على مستقبل البنك	4.00	4	اوافق
5	التخلص من الاستثمارات الكبيرة الخاطئة يقلل خسارتها	4.89	4	اوافق
6	السياسة الائتمانية للمصرف تنصب على تنوع وتوزيع الاستثمارات	4.00	4	اوافق
7	منح الائتمان بزيد في اوقات الراواج وينقص في حالات الانكماش	3.87	4	اوافق
8	تعد المديونات المتعثرة اصول رديئة ضمن استثمارات البنك لاتحقق للبنك اي عائد بل تعمل في طياتها الخسائر	4.02	4	اوافق
9	ال فشل في تحديد الحدود المنية للاقراض عند دراسة الهيكل التمويلية للمشروعات	3.83	4	اوافق
10	التركيز على الضمانات وعدم الاهتمام بالتدفقات النقدية المتولدة والمحققة من النشاط ومدى كفايتها للسداد	4.02	4	اوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول رقم (4/2/15) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الخامس التي تنص على (تنوع المشاريع الاستثمارية) فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.75 - 4.89)

والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (4/2/16)

اختبار مربع كاي لعبارات المحور الخامس:

م	العبرة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	استثمار النقد الفائض في مجالات قصيرة او متوسطة او طويلة بحسب ظروف المشروع	172.719	4	.000
2	توفير الاموال في المشروعات المتنوعة من اهم القرارات التي تخطط لها ادارة البنك	57.229	4	.000
3	عدم وضع دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية بزيد من مخاطر المشروع	103.915	3	.000
4	الاستثمارات التي لم يحسب دراستها ترتب نتائج خطيرة على مستقبل البنك	131.020	4	.000
5	التخلص من الاستثمارات الكبيرة الخاطئة يقلل خسارتها	126.575	4	.000
6	السياسة الائتمانية للمصرف تنصب على تنويع وتوزيع الاستثمارات	128.752	3	.000
7	منح الائتمان بزيد في اوقات الراواج وينقص في حالات الانكماش	47.621	4	.000
8	تعد المديونات المتعثرة اصول رديئة ضمن استثمارات البنك لاتحقق للبنك اي عائد بل تعمل في طياتها الخسائر	124.255	3	.000
9	ال فشل في تحديد الحدود المنية للاقراض عند دراسة الهيكل التمويلية للمشروعات	127.882	4	.000
10	التركيز على الضمانات وعدم الاهتمام بالتدفقات النقدية المتولدة والمحققة من النشاط ومدى كفايتها لسداد	175.660	4	.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2017م.

لاختبار صحة المحور القائل "تنوع المشاريع الاستثمارية" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي $172.719 - 57.229 - 103.915 - 131.020$ - $126.575 - 128.752 - 47.621 - 124.255 - 127.882 - 175.660$ وبدرجات حرية (3-4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t) لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

1. اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط المالي والتصنيف الائتماني للزبون".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر التخطيط المالي على التصنيف الائتماني للزبون، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد التخطيط المالي كمتغير مستقل ممثل بـ (X1) والتصنيف الائتماني للزبون كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (4/2/17)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	11.216	1.918	\hat{B}_0
معنوية	0.000	10.784	0.538	\hat{B}_1
			0.66	معامل الارتباط (R)
			0.43	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			125.802	أختبار (F)
$y = 1.918 + 0.538x$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول (4/2/17) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين التخطيط المالي كمتغير مستقل و التصنيف الائتماني للزبون كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.66)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.43)، هذه القيمة تدل على ان التخطيط المالي كمتغير مستقل تؤثر بـ (43%) علي التصنيف الائتماني للزبون (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (125.802) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و11.216، ومتوسط أثر التخطيط المالي على التصنيف الائتماني للزبون (11)، و10.784: وتعني التخطيط المالي يؤدي الى التصنيف الائتماني للزبون بـ 43%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط المالي و التصنيف الائتماني للزبون " قد تحققت.

2. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: " هناك علاقة ذات دلالة التخطيط المالي وادارة السيولة".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر التخطيط المالي على ادارة السيولة، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن التخطيط المالي كمتغير مستقل ممثل بـ (x2) و ادارة السيولة كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (4/2/18)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	10.028	1.337	\hat{B}_0
معنوية	0.000	5.812	0.622	\hat{B}_1
			0.61	معامل الارتباط (R)
			038	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			100.560	أختبار (F)
$Y = 1.337 + 0.622x$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول (4/2/18) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين التخطيط المالي كمتغير مستقل وادارة السيولة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.61)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.38)، هذه القيمة تدل على

ان التخطيط المالي كمتغير مستقل يؤثر بـ (38%) على ادارة السيولة (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F)(100.560) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و10.028، متوسط أثر التخطيط المالي على ادارة السيولة يساوي (10)، و5.812، وتعني التخطيط المالي عندما يستخدم تؤدي الى ادارة السيولة بـ38%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط المالي وادارة السيولة " قد تحققت

3. إختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة التخطيط المالي والضمان المقدم من الزبون".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر التخطيط المالي على الضمان المقدم من الزبون، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اثر التخطيط المالي كمتغير مستقل ممثل بـ (X2) والضمان المقدم من الزبون كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (4/2/19)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	13.386	1.287	\hat{B}_0
معنوية	0.000	6.943	0.669	\hat{B}_1
			0.72	معامل الارتباط (R)
			0.52	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			179.189	أختبار (F)
Y = 1.287 + 0.669x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول (4/2/19) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اثر التخطيط المالي كمتغير مستقل و الضمان المقدم من الزبون كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.72)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.52)، وهذه القيمة تدل على ان اثر التخطيط المالي كمتغير مستقل يؤثر بـ (52%) على الضمان المقدم من الزبون (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (179.189) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و13.386، ومتوسط أثر التخطيط المالي على الضمان المقدم من الزبون يساوي (13) مرات، و 6.943، وتعني ان اثر التخطيط المالي عندما تستخدم تؤدي الى الضمان المقدم من الزبون بـ 51%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط المالي و الضمان المقدم من الزبون " قد تحققت.

4. إختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط المالي و تنوع المشاريع الاستثمارية".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر التخطيط المالي على تنوع المشاريع الاستثمارية ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن اثر التخطيط المالي كمتغير مستقل ممثل بـ (X2) و تنوع المشاريع الاستثمارية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (4/2/20)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الرابعة:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	12.961	2.796	\hat{B}_0
معنوية	0.000	3.774	0.737	\hat{B}_1
			0.70	معامل الارتباط (R)
			0.50	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			167.991	أختبار (F)
$Y = 2.796 + 0.737x$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول (4/2/20) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اثر التخطيط المالي كمتغير مستقل و تنوع المشاريع الاستثمارية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.70)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.50)، وهذه القيمة تدل على ان اثر التخطيط المالي كمتغير مستقل يؤثر بـ (50%) على تنوع المشاريع الاستثمارية (المتغير

التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (167.991) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و12.961، ومتوسط أثر التخطيط المالي على تنوع المشاريع الاستثمارية يساوي (12) مرات، و 3.774، وتعني ان اثر التخطيط المالي عندما تتوفر تؤدي الى تنوع المشاريع الاستثمارية ب50%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط المالي و تنوع المشاريع الاستثمارية " قد تحققت.

الفصل الخامس

الخاتمة

وتشتمل على:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج:

1. ان تنوع المشاريع الاستثمارية للعميل تعمل على خفض مخاطر الائتمان المصرفي.
2. إن الضمان المقدم من الزبون دور في خفض مخاطر الائتمان المصرفي.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوضع الاقتصادي و مخاطر الائتمان.
4. توجد علاقة كبيرة بين مقدرة الزبون المالية و تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي .
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التصنيف الائتماني للزبون وخفض مخاطر الائتمان المصرفي.

6. يستعين البنك بمصارف اخرى في تمويل مشاريع الاستثمارية.
7. قرارات الاستثمار في البنك تتخذ من قبل لادارة العليا فقط.
8. يهتم البنك باعداد دراسات جدوى لمشاريع الاستثمارية.
9. يشرك البنك كافة مستويات التنظيمية في اعداد خطط الاستثمار.
10. المشاريع الاستثمارية الحالية في البنك ذات عوائد مالية عالية.
11. يتغلب التخطيط المالي بالبنوك المبحوثة على مشكلة الموارد المحدودة أمام الحاجات المتعددة
12. يحنب التخطيط المالي البنوك المبحوثة التبذير المالي في عمليات تعطيل النقد للمشروع عن الاستثمار المريح

13. تؤدي الخطة المالية بالبنوك المبحوثة بدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها
14. تعتمد مقدرة البنوك على منح الائتمان على موارد البنك وأستخداماتة
15. أن التساهل في منح الائتمان المطلوب والتجاوز في شروط منح الائتمان تؤدي الى التعثر في استرداد التمويل

16. يعتمد البنك على تقييم الضمان المرهون بالسعر الحالي في السوق.
17. يمنح البنك العميل التمويل وفق دراسة جدوى تفصيلية لمشروعة.
18. تضمن الضمانات المقدمة من العميل للبنك حقة في أسترداد مبلغ الائتمان.

ثانيا: التوصيات:

1. تطوير إجراءات وأساليب الضمان الرئيسي في تحديد المركز المالي للعميل في الوفاء بالتزاماته المالية.
2. يجب على البنوك السودانية ان تعمل على تقييم الوضع القانوني عند منح الائتمان للعميل.
3. ان تعمل البنوك السودانية على عدم قبول الاوراق التجارية من الدرجة الاولى قبل التأكد من ان هذه الاوراق مشتملة للنواحى القانوني.
4. ضرورة المشاركة لكافة العاملين في البنك عند اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الائتمان المصرفي.
5. قيام جميع الوحدات الادارية في البنك وبكافة مستوياته في اعداد خطط الاستثمار.
6. العمل على تدريب العاملين في البنك للتعرف على اجراءات منح الائتمان واتخاذ القرارات الاستثمار وضع الخطط.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية :

- مدحت محمد ابوالنصر، التخطيط للمستقبل في المنظمات الزكية، ط1، القاهرة المجموعة العربية للتخطيط والنشر، 2014
- محمد حنفي محمد نور مبادئ الادارة 2012 جامعة النيلين مطبعة جامعة النيلين
- عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال، جامعة النيلين 2004م
- عبدالحليم كرجه ، الإدارة المالية بين النظري والتطبيق (أربد :د.ن،1991)
- كنجو و ابراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية (عمان : دار زهران،1997)
- زياد رمضان ومحمود الخلايلة ، التحليل التخطيط المالي، ط، القاهرة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2013،
- عبدالحليم كرجه ، الإدارة المالية بين النظري والتطبيق (أربد :د.ن،1991)
- محمد يونس خان و د . هشام صالح غرايبة ، نيويورك ، 1986 ،
- عبد الغفار حنفي ، ، الإدارة المالية : مدخل إتخاذ القرارات ، الإسكندرية ، 2006 .
- علي محمد ربابعة ، الإدارة المالية ، عمان ، 1989
- محمد عبد العزيز عبد الكريم الادارة المالية والتخطيط المالي ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم – دار الجبل للطباعة 84 قصر اللؤلؤة ، الفجالة
- محمد سامي راضي التخطيط وادارة الارباح والموشرات المالية لتقويم الاداء جامعة طنطا دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية 2016
- محمود عزت اللحام وحمود ابراهيم نور ، ومصطفى يوسف كافي انس علي القضاة ، الإدارة المالية المعاصرة 2 دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، عمان مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2016م
- محمد عبدالعزيز عبدالكريم – الادارة المالية والتخطيط المالي ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم – دار الجبل للطباعة 84 قصر اللؤلؤة ، الفجالة
- صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، الائتمان المصرفي ، ضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية،(القاهرة : دار الفكر العربي 2004
- محمود يونس عبد المنعم مبارك ،مقدمة في النقود واعمال البنوك والاسواق المالية (الاسكندرية : الدار الجامعة 2002-2003)

- علي سعيد عبد الوهاب مالكي ، تمويل المشروعات في ظل الاسلام – دراسة مقارنة (القاهرة : دار الفكر 1979
- الدسوقي حامد ابو زيد ، إدارة عمليات البنوك التجارية ((القاهرة : دار النهضة العربية (1993))
- محمد سيد العيان ،محمد النجومي ، النظام المحاسبي في البنوك وشركات التأمين ((الاسكندرية :الدار الجامعية 1985)
- محمد محمد علي هاشم ،على نبوي زين العابدين ،محاسبة المنشآت المالية : دار الجامعة للطباعة والنشر (1987))
- محمد محمود عبد ربه ، قياس تكلفة المخاطر الائتمان المصرفي في البنوك
- حسن احمد غلاب ، المحاسبة في البنوك التجارية ((القاهرة ،مكتبة عين شمس (1993،))
- حمزة محمود الزبيدي ،ادارة الائتتان المصرفي والتحليل الائتماني (عمان :دار الوراق2002)
- نعمة الله نجيب ،واخرون ، اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية (الاسكندرية الدار الجامعية 2001)
- حسني خليل محمد إدارة الائتمان المصرفي (الاسكندرية : الدار الجامعية 1975
- عدنان هاشم السامرائي الادارة المالية (عمان دار زهران 1997
- عادل احمد حشيش ، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي (الاسكندرية : الدار الجامعية 2004
- مفلح عقل مقدمة في الادجارة المالية والتحليل المالي (عمان : دار المستقبل 2000)
- سراج الدين عثمان مصطفى صيغ التمويل الاسلامي وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية – وفق الضوابط الشرعية والمصرفية (الخرطوم : سلسلة اصدارات الامانة العامة لاتحاد المصارف السودجني رقم 2، 2007
- محمد كمال خليل الحمزاوي اقتصاديات الائتمان المصرفي ،(ةى الاسكندرية منشأة المعارف 2000)
- محمد سويلم ، البنوك وبورصات الأوراق المالية ، (مصر : الشركة العربية للنشر ، 1999،)
- أكرم حداد ، مشهور هزلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري (عمان : المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ،1983)
- منير ابراهيم هندي ، إدارة الاستثمار في أسواق رأس المال (عمان : المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية 1983)
- غالب عوض الرفاعي ، عبدالحفيظ بالعربي ، اقتصاديات النقود والبنوك (عمان: دار وائل، 2000)

- صلاح السيد جودة، بورصة الأوراق المالية- علميا وعمليا (الإسكندرية : الإشعاع الفنية،2000)
- عصام فهد العرييد ، الاستثمارات في بورصات الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق (عمان: الرضا للنشر،2002)
- باري سيجل:طه عبدالله، عبدالفتاح عبدالرحمن ،النقود والبنوك والاقتصاد (الرياض : دار المريخ،1987)
- محمد سيد عابد ، التجارة الدولية (الإسكندرية:الدار الجامعية 1998)
- مايكل بيكيت ، ترجمة : دار الفاروق ، كيف تعمل البورصة (القاهرة دار الفاروق للنشر 2005)
- سمير عبدالحميد رضوان،أسواقالأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية (القاهرة:المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996)
- عبدالمنعم السيد ، نزار سعد الدين ، النقود والمصارف والأسواق المالية (عمان: دار الحامد، 2004)
- طارق عبدالعال حماد، دليل المستثمر الي بورصة الأوراق المالية، (مصر: الدار الجامعية،2000)
- محمد بن مسلم الرادادي ، إدارة البنوك الإسلامية بعد عولمة أسواق المال (القاهرة: المنظمة العربية لتنمية الإدارية،2000)
- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك (بيروت: دار النهضة العربية ، 1990)
- عبدالمطلب عبدالحميد، اقتصاديات البنوك(د.م:أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، جامعة عين شمس
- احمد عبدالعزيز الألفي ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (الإسكندرية :د.ن.،1997م)،
- محسن احمد الحضري ، الديون المبعثرة(الطبعة الأولى ، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع،1997م)،
- عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان(الطبعة الأولى ، عمان : دار وائل للطباعة والنشر،1999م) ص ص 284-285.
- حمزة محمود الزبدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (الطبعة الأولى ، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2002م)
- السعيد فرحات جمعة ، الاداء المالي للمنظمات الاعمال : التحديات الراهنة ((الرياض دار المريخ للنشر 200))
- منير ابراهيم هندي ، اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية ((الاسكندرية منشأة المصارف،1999 م))

- غنيب وعبيدات محمد شفيق ومحمد ابراهيم ، اساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص ، ط((وارد المستقبل عمان))
- النجفي حسن ، القاموس الاقتصادي ، ط ((بغداد مطبعة الادارة المحلية 1977))
- منير ابراهيم هندي ، اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية ، الاسكندرية منشأة المصارف 1999))
- سامي عفيفي حاتم ، التامين الدولي (القاهرة : الدار المصرفية اللبنانية ط، 1986م
- طارق عبدالعال حماد ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالي (القاهرة المكتب العربي 2000).
- د. خالد وهيب الراوي ، إدجارة المخاطر المالية ط1 (عمان :دزن، 1999م
- عثمان بابكر ، المخاطر المصرفية نظرة عامة ، ورقة قدمت في حلقة العمل حول مخاطر التمويل في المصاؤف الاسلامية ((الخرطوم المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية بالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الاسلامي للتنمية بجدة 2002
- محمد العلي القري ، ورقة عمل عن المخاطر المالية في التمويل المصرفي الاسلامي ، ((الخرطوم ،تنظيم المعهد العالي للدراسات المصرفية 2002م))
- زياد رمضان ، مبادي الاستثمار المالي والحقيقي ((عمان دار وائل للنشر 2005م،
- سمير الخطيب قياس وادارة المخاطر ((الاسكندرية :منشأة المصارف للنشر 2005م ص¹²⁹))
- طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشراكة ، تطبيق الحوكمة في المصارف ((القاهرة الدار الجامعية ، عين شمس 2005 م)
- سمير الخطيب قياس وادارة المخاطر ((الاسكندرية :منشأة المصارف للنشر 2005م
- سعيد الخطيب ، قياس وإدارة مخاطر البنوك (الإسكندرية: منشأة المصارف للنشر ، 2005،

الدوريات والمجلات ورسائل جامعية:

- عبد المنعم محمد الطيب ،العولمة والقطاع المصرفي في السودان ،الخرطوم ،جامعة النيلين ،رسالة دكتوراة غير منشورة 2002م.
- أقبال بشرى محمد يحيى ، أثر مخاطر عدم التسديد على مقدرة البنوك التجارية السودانية في التمويل ،جامعة الخرطوم ،السودان :الخرطوم ((رسالة ماجستير غير منشورة - 2005م))
- الهيثم الكندي ، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة اداء المصارف السوداية – دراسة تحليلية تطبيقية ((الخرطوم ،جامعة النيلين ،رسالة ماجستير غير منشورة 2005 م .

- خضر صديق يوسف ، أثر الديون المصرفية المتعثرة على تنمية الاقتصاد السوداني للفترة 1991-2001م ، رسالة دكتوراة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، 2006م
- عمر علي بابكر ، التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السوانية الاسباب والنتائج - دراسة ميدانية 1970-2000م (الخرطوم - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2006م) .
- أمجد إبراهيم آدم محمد ، أثر إدارة مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية السودانية (1996-2003)م ، جامعة أمدرمان
الاسلامية كلية العلوم الادارية ، رسالة دكتوراة 2006
- سعادي محمد علي دفع الله ، سياسات ووسائل خفض التميل المتعثر في الجهاز المصرفي السوداني دراسة توثيقية جامعة الجزيرة ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل 2000م
- زهير بن كامل ، الرقابة وتقويم الاداء في المصارف الإسلامية في اليمن ، جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2007م
- نجاه علي التوم حامد دور الرقابة المالية في التنبؤ بالفشل في المؤسسات المالية والمصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، 2008م
- موسى عمر مبارك ، مخاطر التمويل الاسلامي وعلاقته بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بال 2 ، دكتوراة في المصارف الاسلامية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية 2008م
- امير محمد دياب ، تقويم أداء المصارف الاسلامية في السودان ، جامعة دنقلا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2008 م
- زياد عبد العزيز سمرين الوريكات ، أثر سياسة الاندماج على القيمة للسوقية للمصارف الاردنية ، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في إدارة الاعمال غير منشورة
- سيرين سميح أبو رحمة ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر "رسالة ماجستير منشورة " 2009م الجامعة الاسلامية غزة
- رقية عامر عبد المجيد عمر ، تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لمتخذي القرارات الاستثمارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2009م
- ماجد عباس مصطفى مدني ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني واثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة كتورة في المحاسبة والتمويل 2009م . غير منشورة

- عمر عنتر ،"تكلفة مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية ،دراسة تطبيقية على عقد الاستصناع ،جامعة عمان ،الأردن ،2009م
- مجدي محمد حمد النيل ، أثر مخاطر التمويل على الاداء – للفترة 2005-2009م ،جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة ، 2010م
- علي عبد الله شاهين ، القياس المحاسبي لملائمة رؤوس اموال البنوك الاسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل 2 ، مجلة الجامعة الاسلامية ،غزة ،أغسطس 2010م
- نازك ابراهيم الامين كشكوش "اثر مخاطر التمويل المصرفي على أداء الجهاز المصرفي" ، جامعة امدرمان الاسلامية معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي ، رسالة دكتوراة غير منتشرة 2013م
- وعاظ الدين إبراهيم عبدالرحمن ، اثر التحليل المالي وانعكاساته على تقييم اداء البنوك العاملة بالولاية الشمالية ، جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2013م
- على خالد محمد احمد الفويل ، مخاطر الاعتمادات المستندية كاداءة للدفع فى التجارة الخارجية واثرها على اطراف التعاقد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة فى إدارة الاعمال 2013م .
- عبد الله إبراهيم محمد ،مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وأثره على تمويل الاستثمارات الزراعية بالمصارف ،جامعة دنقلا كلية الدراسات العليا، أطروحة دكتوراة ،2014م
- عمر مبارك الفكي عبد الله ، العائد والمخاطرة في الاوراق المالية الاسلامية ، جامعة امدرمان الاسلامية كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة فى إدارة الاعمال ، 2014م -1435هـ
- نهى عبد الرحيم يعقوب ، اساليب تغطية المخاطر في البنوك ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2005.
- حمود بن صنجور الزدجالي ،بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابناها بالنسبة للصناعة، المصرفية، اتحاد المصارف العربية ، بيروت 2003م ص 118
- محمد صالح الحناوي ، الادارة المالية والتمويل (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،1999)
- ناظم محمد نوري ، طاهر فاضل البياتي ، أساسيات الاستثمار العيني والمالي (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ،1999)
- طارق عبدالعال حماد، إدارة المخاطر (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2003)
- سمير محمد الشاهد، إدارة الأموال أهدافها وسياساتها ومناهجها وإدارة المخاطر الائتمانية. فى إدارة الأصول ومخاطر التمويل فى العمل المصرفي التقليدي والإسلامي (بيروت : اتحاد المصارف العربية ،2002)

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

- ✓ Aila Paul hacassriley dominic c8iieading torning the corner on econonomic rtutns the bankers nagazihe jan feb1990pp³⁶
- ✓ Jessup,p.modren bank mangment (new yourk west publishing co 1980)p¹⁹⁵.
- ✓ Weshans M. and Meliche ,R:Finance Introduction to Markets, and Management ,(O H" SOUTH3 WESTERN,1989,P 5./2
- ✓ KidWELL,D.PETERSON,k.and .Blackwell,: Financial Institution Markets, and Money,(5ed,Tx.the 1Drydenpress,1993)p10
- ✓ Faisal Ayoub,Introduction to credit riskmlbid,p.1.
- ✓ Taha El-tayebAhmed,Risk Management ,paper presented in the Seminar of Credit Risk Management for Islamic Banks (Khartoum:3/High Institute of Banking and Financial Studies – Sudan in Co-operation with Islamic Research and Training Institute – IDB, August 2002),p 13.
- ✓ Basle Committee OTC Derivatives: Settlement procedures and Counterparty Risk Management (<http://WWW.bis.org>)SEPTEMBER 1998),P.P.14-15.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
قسم إدارة الأعمال

السيد:.....المحترم

الموضوع: استبانته بغرض الحصول علي بيانات لأغراض دراسة علمية

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان دور التخطيط المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، بهدف الحصول علي درجة الدكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال. وتحتاج هذه الدراسة إلي بعض البيانات والمعلومات الضرورية التي سيتم عليها من خلال الإجابة علي أسئلة الاستبانة المرفقة.

عليه لطفاً التكرم بالإجابة علي الأسئلة التي تتضمنها الإستبانته، مؤكداً لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط. وسيتم تزويدكم بنتائج الدراسة في حال الانتهاء منها إذا رغبتم بالاطلاع عليها.

شاكرين لكم حسن تعاونكم علي إنجاز هذه الدراسة ومتمنين لكم دوام التوفيق.

الدارسة:

مجاهد الصديق عبدالقادر محمد



أولاً: البيانات الشخصية:
(لطفاً ضع علامة ✓ أمام الخيار الذي يناسبك)
1. النوع:

أنثى	ذكر
------	-----

2. العمر:

أكثر من 60	60-51	50-41	40-31	30-20
------------	-------	-------	-------	-------

3. الحالة الاجتماعية:

أرمله	أرمل	مطلق	متزوج
-------	------	------	-------

4. المؤهل العلمي:

ثانوي	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	أخري يرجى التحديد
-------	-----------	------------	---------	---------	-------------------

5. التخصص العلمي:

إدارة أعمال	محاسبة	اقتصاد	مصارف وبنوك	بنوك تمويل	أخري تحدد
-------------	--------	--------	-------------	------------	-----------

6. الوظيفة:

مدير عام	مدير ادارة	رئيس قسم	موظف	أخري تحدد
----------	------------	----------	------	-------	-----------

7. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات	10-5	15-10	20-15	25-20	30-25	30 فأكثر
----------------	------	-------	-------	-------	-------	----------

التخطيط المالي:-

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	التخطيط المالي يتقلب علي مشكلة الموارد المحدودة أمام الحاجات المتعددة.					
2	يخلق حالة من التوازن بين الأهداف والموارد والزمن					
3	المساعدة في تقليل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة مستقبلا.					
4	تعقد وتشابك العلاقات والمسئوليات وتعدد العوامل والمتغيرات يؤثر في أداء العمل.					
5	الفشل في التخطيط هو التخطيط للفشل.					
6	يؤدي إلي التعرف علي إمكانيات وقدرات العاملين وطاقاتهم الذهنية.					
7	تتبلور عملية التخطيط المالي في وثيقة تسمى بالخطة المالية.					
8	الخطة المالية تبين بدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها.					
9	تحليل القرارات والنتائج المالية يربط بين الحاضر والمستقبل.					
10	يقوم بتحديد طرق تدبير الأموال اللازمة لمواجهة الظروف.					
11	نجاح أو فشل النشاط في تحقيق أهدافه يعود إلي مستوي التخطيط والإعداد المسبق.					
12	يجنب التبذير المالي في عمليات تعطيل النقد للمشروع عن الاستثمار المربح.					
13	يعمل علي تشجيع التفكير المستقبلي والاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية.					

التصنيف الائتماني للزبون:

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يعتبر المركز المالي للعميل الضمان الرئيسي في الوفاء بالتزاماته المالية.					
2	تجنب الاعتماد علي التقديرات الخاصة والأداء الشخصية في معالجة المسائل المالية.					
3	المركز المالي يعتبر وسيلة للسداد بخلاف الضمانات الأخرى.					
4	دراسة الميزانيات السابقة ومدى تأثيرها علي المركز المالي تؤثر في التعرف علي مقدرة العميل في السداد.					
5	البنك لا يمنح أي نوع من أنواع الائتمان إلا بعد التأكد من أمانة وحسن سلوك العميل علي ضوء معاملاته وعلاقته المالية معه.					
6	تتوقف مطالبة العميل بتقديم الضمانات علي السياسة الائتمانية للبنك.					
7	إن مقدرة البنك علي الائتمان تعتمد علي موارد البنك واستخداماته.					
8	يحدد البنك مدى مقدرة العميل علي الوفاء بالتزاماته بعد تحليل القوائم المالية للعميل ومعرفة نوع النشاط الذي يناسبه.					
9	المجال الاستثماري ومستقبل النشاط التجاري للعميل يؤدي الي التعرف علي قدرة العميل في الوفاء بالتزاماته.					
10	الإفراط في منح التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء اعتماداً علي المركز الشخص والاجتماعي.					
11	القصور في تفادي الشكل القانوني لنشاط العميل والمخاطر المرتبطة به.					
12	محاباة مسئول الائتمان لبعض أقاربه ومعارفه والتساهل معهم في شروط منح الائتمان يؤدي إلي تعثر التمويل.					

إدارة السيولة:-

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تحقيق السيولة الكاملة يقلل من اللجوء للاقتراض لسداد الالتزامات.					
2	الحصول علي ضمان قروض سريعة يجنب مخاطر نقص السيولة.					
3	يوفر الائتمان المصرفي السيولة اللازمة للعميل بهدف تنمية نشاطه.					
4	الاحتفاظ باحتياطي نقدي يقلل من نقص السيولة.					
5	البحث عن مصادر التمويل المناسبة يمكن من مراقبة مستويات السيولة في البنك.					
6	يعتمد تحليل الموازنة النقدية علي تقديرات الإيرادات والمصروفات النقدية.					
7	دعم المركز المالي يعمل علي دفع المستحقات في وقتها المناسب.					
8	وجود نظام جيد لتحديد أفضل الوسائل لاستخدام الأموال المتوفرة في أعمال المشروع.					
9	رسم السياسات المالية يعتبر بمثابة الدليل والمرشد للعاملين في اتخاذ القرارات المالية.					
10	تخطيط التدفقات النقدية المستقبلية يساعد في تحديد مقدار وزمن العجز أو الفائض النقدي.					
11	تغلبت أسعار النقد في السوق تخطي باهتمام كبير من جانب المصرف.					
12	تتأثر مقدرة البنك علي منح الائتمان بتوفير السيولة للمصرف.					
13	حجم الودائع يتناسب طردياً مع قدرة البنك علي منح الائتمان.					
14	إن مقدرة المصرف علي الائتمان تعتمد علي موارد المصرف واستخدامه.					

الضمان المقدم من الزبون:-

٤	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	الضمانات المقدمة من العميل تضمن للبنك حقة في استرداد مبلغ الائتمان.					
2	الائتمان المصرفي يقوم علي أساس العميل تعمل علي تحقيق التوازن بين المبالغ الائتمانية.					
3	الضمانات التي يقدمها العميل من أسهم وسندات كأصول يمكن الاعتماد عليها كضمان للحصول علي الأموال.					
4	صعوبة بيع الأوراق المالية في السوق في حالة فشل العميل في السداد.					
5	صعوبة تقييم البضائع المرهونة علي أساس سعر السوق أو سعر التكلفة في حالة عدم إيفاء العميل بالتزاماته.					
6	قبول الأوراق التجارية من الدرجة الأولى قبل التأكد من أن هذه الأوراق مشتملة النواحي القانونية.					
7	يمنح البنك التمويل بضمانات متنوعة.					
8	يمنح البنك الائتمان المكفول بضمان شخصي.					
9	يمنح البنك الائتمان غير المكفول بضمان وبدون أي شرط.					
10	الضمان المقدم من العميل للمصرف يعتبر بمثابة حماية لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف.					
11	عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان.					
12	قلة خبرة موظفي الائتمان تؤدي إلي تعثر التمويل.					
13	عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض تؤدي إلي تعثر التمويل.					

تنوع المشاريع الاستثمارية:-

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	استثمار النقد الفائض في مجالات قصيرة أو متوسطة أو طويلة بحسب ظروف المشروع.					
2	توظيف الأموال في المشروعات المتنوعة من أهم القرارات التي تخطط لها إدارة البنك.					
3	عدم وضع دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية يزيد من مخاطر المشروع.					
4	الاستثمارات التي لم يحسن دراستها ترتب نتائج خطيرة علي مستقبل البنك.					
5	التخلص من الاستثمارات الكبيرة الخاطئة يقلل خسارتها.					
6	السياسة الائتمانية للمصرف تنصب علي تنويع وتوزيع الاستثمارات.					
7	منح الائتمان يزيد في أوقات الرواج وينقص في حالات الانكماش.					
8	تعد المديونيات المتعثرة أصول رديئة ضمن استثمارات البنك لا تحقق للبنك أي عائد بل تعمل في طياتها الخسائر.					
9	الفشل في تحديد الحدود الآمنة للإقراض عند دراسة الهياكل التمويلية للمشروعات.					
10	التركيز علي الضمانات وعدم الاهتمام بالتدفقات النقدية المتولدة والمحققة من النشاط ومدى كفايتها للسداد.					
11	تؤدي المديونيات المتعثرة إلي زيادة حجم المخصصات التي يكونها البنك لمقابلة هذا المديونيات مما يؤثر علي انخفاض أرباح البنك.					
12	قصور الدراسات التسويقية وعدم توفر البيانات والمعلومات عن الأنشطة التي تم تمويلها والمراد تمويلها.					

قائمة بأسماء وعناوين محكمي أداة الدراسة

العنوان	الدرجة	الاسم	م
جامعة النيلين	بروفسور	عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان	1
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	بروفسور	محمد حسن حافظ	2
جامعة العلوم والتقانة	بروفسور	بكري الطيب الفكي	3
جامعة النيلين	أ:مشارك	محمد عبدالعاطي	4
جامعة النيلين	أ:مشارك	محمد الناجي الجعفري	5
بنك السودان المركزي صندوق ضمان الودائع المصرفية	أ:مشارك	عبدالله عبدالرحيم ادريس	6